الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

الموضوع:

تحديات تحقيق الأمن الغذائي العالمي

دراسة حالة الجزائر

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالبة:

- زكور هدى

الأستاذ المشرف:

- د. خير الدين وحيد

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
عقبة نصيرة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	بسكرة
وحيد خير الدين	أستاذ محاضر (أ)	مشرفا	بسكرة
مونية سلطان	أستاذ محاضر (ب)	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2024-2025

الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

الموضوع:

تحديات تحقيق الأمن الغذائي العالمي

دراسة حالة الجزائر

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالبة:

- زكور هدى

الأستاذ المشرف:

- د. خير الدين وحيد

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
عقبة نصيرة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	بسكرة
وحيد خير الدين	أستاذ محاضر (أ)	مشرفا	بسكرة
مونية سلطان	أستاذ محاضر (ب)	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2024-2025

الشكر

الحمد لله الذي وفقنا وأعاننا على إتمام هذا العمل، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

يسرني أن نتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ المشرف" د. وحيد خير الدين " الذي لم يبخل علينا بدعمه وتوجيهه القيم خلال المسار البحثي، فجزاه الله خير الجزاء.

كما واخص بالشكر كل الذين شاركونا هذه الرحلة العلمية، وقدموا لي المساندة والتشجيع.

شكرا للجميع.

الإهـــــداء

إلى الوالدة الكريمة

صغيري غيث

الزوج الكريم

كل زملاء دفعة السنة الثانية ماستر اقتصاد دولي 2025

بالأخص

صونيا, دلال, ليلى.....

صديقاتي

إيمان, أمال, هدى.....

إلى عائلتي جميعا كل بأسمه.....

إلى كل من ساعدني في إكمال ما بدأت و كان له الفضل الكبير

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تحديات الأمن الغذائي التي تواجهها الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2023، وذلك من خلال مقاربة إحصائية اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، قصد وصف وتحليل البيانات المستقاة من الجهات الرسمية المختصة، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن الجزائر تواجه جملة من التحديات الاقتصادية والسياسية التي تعيق تحقيق أمنها الغذائي، كما وأظهرت النتائج أن الدولة اعتمدت خلال الفترة المدروسة عدة سياسات زراعية تهدف إلى تطوير القطاع الفلاحي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، إلا أن هذه السياسات لم تحقق الأهداف المرجوة، حيث لا تزال الجزائر بعيدة عن تحقيق أمن غذائي مستدام، وتبين أن الإنتاج الزراعي في الجزائر يرتكز بشكل كبير على زراعة الحبوب، التي تشكل النسبة الأكبر من المحاصيل، ما يبرز محدودية التنوع في منظومتها الزراعية.

الكلمات المفتاحية:

الأمن الغذائي، الجزائر، تحديات الأمن الغذائي، القطاع الفلاحي، السياسات الزراعية، الاكتفاء الذاتي.

Abstract:

This study aims at analyzing the challenges of food security that is faced by Algeria during the period from 2000 to 2023. It adopts a statistical approach that is based on a descriptive and analytical method in order to describe and to analyze the obtained data from official and sources. These findings reveal that Algeria encounters a set of economic and political challenges that hinder the achievement of its food security. Additionally, the results show that the state adopted several agricultural policies during this given period aiming at developing the agricultural sector and achieving self-sufficiency. However, these policies have not achieved the desired outcomes demonstrating that Algeria remains far from attaining sustainable food security. Accordingly, the examination highlights that agricultural production in Algeria heavily relies on cereal crops that illustrate the largest share of its agricultural output and indicate the limited diversity of its agricultural system.

Keywords:

Food security, Algeria, food security challenges, agricultural sector, agricultural policies, self-sufficiency.

الـــفهرس

قائمة المحتويات

العنـــــــوان	الصفحة
الواجهة	-
الشكر	III
الإهداء	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	X
قائمة الصور	XI
قائمة الملاحق	XII
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي و التنمية الزراعية	
مقدمة الفصل الأول	02
المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي	03
المطلب الأول : الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي	03
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي	07
المطلب الثالث: مؤشرات ومعوقات تحقيق الأمن الغذائي	12
المبحث الثاني: ماهية التنمية الزراعية	15
المطلب الأول: مفهوم التنمية الزراعية و أهميتها	15
المطلب الثاني: أسس نجاح التنمية الزراعية ومقوماتها	19
المبحث الثالث: علاقة الأمن الغذائي ببعض المتغيرات الأخرى	22
المطلب الأول: القطاع الزراعي و الأمن الغذائي	22
المطلب الثاني: الصناعات الغذائية و الأمن الغذائي	23
المطلب الثالث: التجارة الدولية و الأمن الغذائي	25
خاتمة الفصل الأول	28
الفصل الثاني: الأمن الغذائي العالمي	
مقدمة الفصل الثاني	30
المبحث الأول: واقع الإنتاج الغذائي العالمي	31
المطلب الأول: تطور الإنتاج الزراعي النباتي في العالم	31
المطلب الثاني: تطور الإنتاج الزراعي الحيواني في العالم.	34
المطلب الثالث: حالة الأمن الغذائي العالمي	39

المبحث الثاني: أفاق الأمن الغذائي العالمي	46
المطلب الأول: مستقبل الأغذية و الزراعة في العالم	46
المطلب الثاني: تحديات مستقبل الزراعة في العالم	48
المطلب الثالث: الحلول المقترحة لواجهة تحديات الزراعة العالمية	50
خاتمة الفصل الثاني	53
الفصل الثالث: واقع وأفاق الأمن الغذائي في الجزائر	
مقدمة الفصل الثالث	55
المبحث الأول: واقع الإنتاج الزراعي في الجزائر	56
المطلب الأول: تطور الإنتاج الزراعي النباتي في الجزائر	56
المطلب الثاني: تطور الإنتاج الزراعي الحيواني في الجزائر	74
المبحث الثاني: تحيل مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر ومتطلباته	80
المطلب الأول: الاحتياجات الغذائية في الجزائر(الاستهلاك نسبة الاكتفاء الواردات والصادرات)	80
المطلب الثاني: تطور السياسات الزراعية وأسباب فشلها	87
المطلب الثالث: الأمن الغذائي كتحدي استراتيجي في الجزائر	99
خاتمة الفصل الثالث	107
الخاتمة	109
قائمة المراجع	113
الملاحق	-

قائمة الجداول

الجدول	العنـــــــــوان	الصفحة
الجدول(01)	المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:	ر
الجدول(02)	أكبر 10 دول منتجة للوقود الحيوي عالميًا (2021–2022)	09
الجدول(03)	فروع الصناعة الغذائية في الجزائر	24
الجدول(04)	متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد يوميا	32
الجدول(05)	أكبر 10 دول منتجة للحوم الدجاج عام (2023–2024)	34
الجدول(06)	أكبر 10 دول مصدّرة للحوم الدجاج في العالم عام 2023	36
الجدول(07)	أكبر 10 دول مستوردة للحوم الدواجن في العالم عام 2022	37
الجدول(08)	أكبر 05 دول عربية منتجة للحوم الدجاج عام 2023	38
الجدول(09)	عدد اللذين يعانون من النقص التغذوي في العالم الفترة (2005–2020)	40
الجدول(10)	أكثر 10 دول في الأمريكتين من حيث حجم الإنتاج الزراعي	41
الجدول(11)	أكثر 10 دول في آسيا من حيث حجم الإنتاج الزراعي	42
الجدول(12)	أكثر 10 دول في أفريقيا من حيث حجم الإنتاج الزراعي	43
الجدول(13)	تصنيف الدول العربية من حيث حجم الإنتاج الزراعي	44
الجدول(14)	تطور أسعار الغذاء العالمية (مؤشر الفاو لأسعار الغذاء)	47
الجدول(15)	متوسط إنتاج الحبوب في الجزائر للفترة(2002–2021)	57
الجدول(16)	تطور إنتاج أنواع الحبوب في الجزائر خلال الفترة (2009–2018)	58
الجدول(17)	تطور انتاج أنواع الحبوب في الجزائر خلال الفترة(2019–2021)	60
الجدول(18)	تطور إنتاج الطماطم الصناعية في الجزائر خلال (2009–2018)	63
الجدول(19)	تطور إنتاج الطماطم الصناعية في الجزائر خلال (2019–2021)	64
الجدول(20)	تطور إنتاج التبغ في الجزائر خلال (2009–2018)	66
الجدول(21)	تطور إنتاج الفول السوداني في الجزائر خلال (2009–2018)	67
الجدول(22)	تطور انتاج الخضر في الجزائر خلال (2010–2022)	68
الجدول(23)	تطور انتاج الفواكه في الجزائر في الجزائر خلال (2010–2022)	71
الجدول(24)	تطور الأراضي الصالحة للزراعة خلال (2010–2020)	73
الجدول(25)	تطور الانتاج الحواني في الجزائر(2010–2020)	74
الجدول(26)	عداد الحيوانات في الجزائر (2020–2022)	76
الجدول(27)	عدد مذبوحات الحيوانات في الجزائر (2020–2022)	78
الجدول(28)	مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج الداخلي الخام(2000–2020)	80
الجدول(29)	الصادرات والواردات الغذائية والزراعية الى اجمالي الواردات والصادرات في الجزائر(2001–2016)	81

الجدول(30)	تطور الصادرات و الواردات الغذائية والفجوة الغذائية (2010-2020)	82
الجدول(31)	الواردات الكلية والزراعية والغذائية خلال الفترة(2020-2022)	85
الجدول(32)	الصادرات الكلية والزراعية والغذائية خلال الفترة(2020-2022)	86
الجدول(33)	وضعية القطاع الفلاحي بعد عملية إعادة الهيكلة	90
الجدول(34)	مساهمة الإنتاج الزراعي المحلي الجزائري في تغطية الطلب الوطني خلال (1970-1990)	91
الجدول(35)	هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم القطاع الفلاحي في الجزائر(2001-204)	94
الجدول(36)	برنامج التكثيف والعصرنة بين (2004-2008) وافق 2014	95
الجدول(37)	مساهمة الناتج الزراعي الاجمالي في الناتج المحلي الاجمالي للفترة(2003-2012)	96
الجدول (38)	مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام خلال (2000-2016)	99
الجدول (39)	يبين التوزيع الجهوي لمتوسط التماطر	100
الجدول (40)	تقديرات فواقد المياه من الري السطحي في الجزائر	101
الجدول(41)	تطور نسبة القيمة المضافة للصناعات الغذائية خلال الفترة (2005-2009)	103
الجدول(42)	معدل الإنجاز لبعض المواد الغذائية خلال (2009-2010)	105

قائمة الأشكال

الشكل	العنـــــــــوان	الصفحة
الشكل(01)	أكبر 10 دول منتجة للوقود الحيوي عالميًا 2021	10
الشكل(02)	أكبر 10 دول منتجة للوقود الحيوي عالميًا 2022	11
الشكل(03)	الدور المحوري للزراعة في التنمية	17
الشكل(04)	متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد يوميا	35
الشكل(05)	نسبة أكبر 10 دول منتجة للحوم الدجاج عام (2023-2024) من الإنتاج العالمي	38
الشكل(06)	نسبة لحوم الدواجن المستوردة في العالم عام 2022	38
الشكل(07)	أهداف الاستثمار الزراعي	51
الشكل(08)	متوسط إنتاج الحبوب في الجزائر للفترة(2002-2021)	57
الشكل(09)	تطور إنتاج أنواع الحبوب في الجزائر خلال الفترة (2009–2018)	59
الشكل(10)	تطور إنتاج الطماطم الصناعية في الجزائر خلال (2009-2018)	64
الشكل(11)	تطور إنتاج الطماطم الصناعية في الجزائر خلال (2019-2021)	66
الشكل(12)	تطور إنتاج التبغ في الجزائر خلال (2009-2018)	68
الشكل(13)	تطور إنتاج الفول السوداني في الجزائر خلال (2009-2018)	69
الشكل(14)	تطور إنتاج الخضر في الجزائر خلال (2010-2022)	72
الشكل(15)	تطور إنتاج الفواكه في الجزائر في الجزائر خلال (2010-2022)	75
الشكل(16)	الإنتاج الحيواني في الجزائر(2010-2020)	77
الشكل(17)	أعداد الحيوانات في الجزائر (2020-2022)	78
الشكل(18)	عدد مذبوحات الحيوانات في الجزائر (2020-2022)	84
الشكل(19)	تطور الصادرات و الواردات الغذائية والفجوة الغذائية (2010-2020)	85
الشكل(20)	الواردات الكلية والزراعية والغذائية خلال الفترة(2020-2022)	86
الشكل(21)	الصادرات الكلية والزراعية والغذائية خلال الفترة(2020-2022)	92
الشكل(22)	مساهمة الإنتاج الزراعي المحلي الجزائري في تغطية الطلب الوطني خلال(1970-1990)	92
الشكل(23)	الناتج المحلي الإجمالي (A)	97
الشكل(24)	الناتج الزراعي الإجمالي (B)	97
الشكل(25)	نسبة B من A%	98
الشكل(26)	يبين التوزيع الجهوي لمتوسط التماطر	102
الشكل(27)	تطور نسبة القيمة المضافة للصناعات الغذائية خلال الفترة (2005-2009)	104

قائمة الصور

الصورة	العنـــــــــوان	الصفحة
الوثيقة(01)	توزع إنتاج الحبوب في الجزائر لسنة (2017)	62
الوثيقة(02)	مناطق توزيع صناعة الطماطم الصناعية في الجزائر(2017)	65
الوثيقة(03)	مناطق توزيع زراعة الخضر في الجزائر(2017)	70
الوثيقة(04)	مناطق توزع اللحوم الحمراء في الجزائر 2007	76

قائمة الملاحق

الملحق	العنـــــــــــوان
الملحق(01)	بعض الإحصائيات المعتمدة من المصادر الرسمية(التقرير السنوي للأمن الغذائي العربي)
الملحق(02)	صورة خريطة توزيع الأقاليم النباتية والمناخية في الجزائر

مقدمـــــــــــة

تُعدّ مشكلة الأمن الغذائي من أبرز التحديات الاقتصادية المعقدة التي تواجه مختلف دول العالم في الوقت الراهن، إذ أصبح تحقيق الأمن الغذائي هدفًا استراتيجيًا تسعى إليه جميع الشعوب، بما في ذلك الجزائر، خاصة في ظل التحولات السياسية والاقتصادية المتسارعة التي يشهدها العالم وما تفرضه من تحديات متزايدة، لا سيما على الدول النامية.

وقد أدت السياسات الاقتصادية غير الفعّالة في تفاقم هذه المشكلة، حيث أدت إلى تباينات حادة في مستويات التنمية، ما نجم عنه ارتفاع معدلات الفقر والجوع في العديد من المناطق، كما كانت ندرة الموارد الطبيعية وسوء استغلالها عاملاً أساسياً في اختلال التوازن البيئي، مما أدى إلى اضطرابات غذائية في مناطق مختلفة من العالم.

كما وقد حظيت قضية الأمن الغذائي في السنوات الأخيرة باهتمام متزايد على المستويين الدولي والوطني، في محاولة لإيجاد حلول لهذه الأزمة المتفاقمة، وقد بُذلت جهود متعددة لوضع استراتيجيات وخطط تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز الإنتاج المحلي من المواد الغذائية، بهدف الحد من ظاهرتي الفقر والمجاعة.

ورغم الجهود المبذولة بعد الاستقلال لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن الجزائر واجهت عدة تحديات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتبقى مشكلة الأمن الغذائي من أبرز هذه التحديات، رغم ما تزخر به البلاد من إمكانات زراعية وموارد طبيعية، إلا أن السياسات الزراعية والصناعية المنتهجة لم تحقق الأهداف المرجوة، بسبب ما اعترضها من عراقيل سياسية وطبيعية وإدارية.

وقد تفاقمت هذه المشكلة بسبب اعتماد الجزائر الكبير على الواردات لتغطية احتياجاتها الغذائية، لاسيما من المواد الأساسية، مما جعلها عرضة لتقلبات السوق الدولية، ويزداد الوضع تعقيدًا في ظل النمو السكاني المتسارع، الذي رافقه ارتفاع في معدلات الجوع وسوء التغذية.

1. الإشكالية:

يعتبر الأمن الغذائي من أبرز القضايا الإستراتيجية التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالاستقرار السياسي والاجتماعي للدول، إذ يشكل توافر الغذاء بشكل كافٍ ومستدام شرطًا أساسيًا لتحقيق التنمية الشاملة، وفي ظل ما يشهده العالم من أزمات متعددة، مثل التغيرات المناخية، وتقلص الموارد الطبيعية، وتقلبات الأسواق العالمية، بات تحقيق الأمن الغذائي تحديًا حقيقيًا، خاصة بالنسبة للدول النامية والتي من بينها الجزائر، التي تواجه عدة صعوبات بنيوية وهيكلية في منظومتها الإنتاجية والغذائية.

انطلاقا مما سبق تتبلور إشكالية هذا البحث في: ما مدى قدرة الجزائر على تحقيق أمنها الغذائي في ظل التحديات التي تواجهها؟"

وتتفرع الإشكالية الرئيسية للدراسة إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع الأمن الغذائي في الجزائر وما هي مؤشراته الحالية؟

- ما هي التحديات الاقتصادية والبيئية والإدارية التي تعيق تحقيق الأمن الغذائي؟
- ما مدى نجاعة السياسات والاستراتيجيات الوطنية في تعزيز الأمن الغذائي وتقليص التبعية للاستيراد؟

2. فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الأولى:** يعاني واقع الأمن الغذائي في الجزائر من اختلالات واضحة تتجلى في الاعتماد الكبير على الاستيراد وارتفاع معدلات الفقر وسوء التغذية.
- **الفرضية الثانية:** توجد تحديات متعددة تعيق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، من بينها ضعف الاستثمار في القطاع الفلاحي، التغيرات المناخية، وسوء التسيير الإداري.
- **الفرضية الثالثة:** حققت السياسات والاستراتيجيات الوطنية فعالية كافية في تقليص التبعية الغذائية، رغم الجهود المبذولة لتطوير الإنتاج المحلي.

3. أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة كونها تتناول إشكالية تمس الأمن الغذائي العالمي، من خلال تسليط الضوء على حالة الجزائر كأنموذج لدولة تواجه تحديات متعددة في هذا المجال، فهي تساهم في تحليل العوامل البنيوية والظرفية التي تعيق تحقيق الأمن الغذائي، في ظل تقلبات السوق الدولية، والتغيرات المناخية، والنمو الديموغرافي المتزايد. كما تبرز أهمية إعادة النظر في السياسات الزراعية والاقتصادية من أجل تعزيز الاكتفاء الذاتي وتقليل التبعية الغذائية، ما يجعلها مرجعًا مهمًا لصانعي القرار والباحثين المهتمين بقضايا الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

4. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالي:

- تحليل واقع الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2023 من خلال المؤشرات الإحصائية والبيانات الرسمية.
- تحديد أبرز التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجه الجزائر في سبيل تحقيق أمنها الغذائي.
- تقييم فعالية السياسات الزراعية التي انتهجتها الدولة في دعم القطاع الفلاحي وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي.

5. أسباب اختيار الموضوع:

تفرعت أسباب اختياري لموضوع دراسة تحديات الأمن الغذائي في الجزائر الى، أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

أسباب ذاتية:

- اهتمام شخصي بقضايا الأمن الغذائي وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الرغبة في فهم تأثير السياسات العامة على الحياة المعيشية للمواطن، وخاصة في مجال الغذاء.

أسباب موضوعية:

- تزايد التحديات العالمية (كالأزمات السياسية وتغير المناخ) وانعكاسها المباشر على الوضع الغذائي في الجزائر.
- ندرة الدراسات الإحصائية التحليلية التي تعالج موضوع الأمن الغذائي في الجزائر ضمن فترة زمنية طويلة نسبيا، مما يمنح الموضوع أهمية علمية.

6. صعوبات الدراسة:

صعوبة الحصول على بيانات محدثة ومتكاملة من الجهات الرسمية، خصوصًا للفترات السابقة (2000–2010).

- قلة الدراسات المرجعية الحديثة التي تتناول الموضوع من منظور تحليلي معمق محليا.
- تباين المؤشرات والإحصائيات بين المؤسسات المختلفة، ما تطلب جهدا مضاعفا في التحقق والمقارنة.
- صعوبة عزل تأثير كل عامل من العوامل على الأمن الغذائي بسبب تداخلها المعقد.

7. الحدود الزمنية والمكانية للدراسة:

- **الحدود الزمنية:**تمتد الحدود الزمنية للدراسة من سنة 2000 إلى سنة 2023، وهي فترة زمنية تم اختيارها لكونها تشمل تحولات اقتصادية وسياسية هامة.
- **الحدود المكانية للدراسة:**تتمثل الحدود المكانية للدراسة في الجزائر، بحيث تم التركيز على تحليل واقع الأمن الغذائي ضمن الحدود الجغرافية للدولة الجزائرية

8. الدراسات السابقة:

أولا/ الدراسات باللغة العربية:

الدراسة الاولى:

الدراسة ايمان قنفود ومحمد حمو، بعنوان: تحديات الأمن الغذائي العالمي ومتطلبات استدامته في ظل تداعيات الأزمات العالمية، (2025). (قنفود و حمو، 2025)

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على تحديات الأمن الغذائي العالمي في ظل تداعيات الأزمات العالمية وسبل تحقيق استدامته، و بيان أسباب ومنطلقات هذه الأزمات وتأثيرها على أسعار المواد الغذائية والإنتاج العالمي للمحاصيل الزراعية خاصة القمح ،كما هدفت الدراسة لتبيان الجهود المبذولة من طرف المنظمات الدولية لتحقيق استدامة الأمن الغذائي العالمي، وباعتبار روسيا وأوكرانيا من أهم منتجي ومصدري المحاصيل الزراعية في العالم فإن الحرب الروسية الأوكرانية فاقمت من حدة أزمة الغذاء العالمية، كما كان لارتفاع أسعار الطاقة سببا في ارتفاع الأسعار في الفترة الممتدة من 2008 الى 2012، وقد وصل نقص التغذية العالمي الى اعلى مستوياته سنة 2022 بسبب آثار تغيير المناخ والصراعات الاقليمية بالإضافة الى أزمة سلاسل التوريد خلال جائحة 19-covid.

وقد أوصت الدراسة بضرورة معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي من خلال تقديم المساعدات المالية للدول النامية لتحسين قدراتها في مجال الإنتاج الزراعي، إصلاح أنظمة التجارة الدولية والقضاء على الحواجز التجارية لضمان وصول غذاء أمن للجميع ومن ثم تحقيق استدامة في مجال الأمن الغذائي العالمي.

الدراسة الثانية:

دراسة: بن خضرة زهير، بعنوان: الأمن الغذائي في الجزائر" التحديات والحلول، (2023) (بن خضرة ز.، 2023)

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الجهود التي تبذلها الجزائر في سبيل تنمية قدراتها الزراعية، باعتبار القطاع الزراعي ركيزة أساسية لتحقيق الأمن الغذائي المستدام، وقد بينت أن هذا التوجه يهدف إلى ضمان وفرة الغذاء الآمن والكافي والمغذي لكافة المواطنين، فضلاً عن تقليص الفجوة الغذائية المتزايدة.

وتوصلت الدراسة إلى أن الجزائر تواجه جملة من التحديات الهيكلية والبيئية، من بينها ندرة الموارد المائية، وتدهور جودة التربة، إضافة إلى التأثيرات المتسارعة للتغيرات المناخية. ولمجابهة هذه العراقيل، تعتمد الدولة على استراتيجية وطنية متعددة الأبعاد تشمل تحديث تقنيات الري، وتوسيع الرقعة الزراعية، والاستثمار في الزراعة الذكية، إلى جانب دعم صغار الفلاحين، وتطوير البنى التحتية، وتعزيز البحث العلمي الزراعي.

وخلصت الدراسة إلى أن هذه الجهود ترمي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الأساسية، وبلوغ موقع ريادي للجزائر في مجال الأمن الغذائي على المستويين الإقليمي والقاري.

الدراسة الثالثة:

دراسة: قويسي مبروك وبن موسى كمال، بعنوان: تحديات الأمن الغذائي في الجزائر وسبل تحقيقه، (2022) (قويسي و بن موسى ، 2022).

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أحد المواضيع الحيوية بالنسبة للدول النامية، والمتمثل في دور السياسات الزراعية والغذائية في تحقيق الأمن الغذائي. وقد ركزت الدراسة بشكل خاص على واقع الأمن الغذائي في الجزائر، باعتباره من التحديات الاستراتيجية التي تتطلب اهتمامًا متزايدًا، خاصة في ظل التحولات المحلية والدولية الراهنة.

وسعت سعت الدراسة إلى تحليل مختلف جوانب هذا الموضوع بهدف الوصول إلى حلول واقعية تساعد في التحكم في التحديات المرتبطة بعدم تحقيق الأمن الغذائي، مع التركيز على التهديدات المستجدة التي أصبحت تُقوض هذا الأمن، لا سيما في السنوات الأخيرة.

كما خلصت الدراسة إلى ضرورة انتهاج سياسات زراعية استراتيجية قائمة على أسس علمية سليمة، وذات أهداف واقعية وعقلانية، بما يسهم في تحسين مستوى الأمن الغذائي الوطني، وترقية الإنتاج الزراعي وتطويره بصفته الركيزة الأساسية لهذا الأمن.

الدراسة الرابعة:

دراسة: هاجر خلافة، بعنوان الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات، (2015) (خلالفة، 2015)

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أحد الأبعاد الأساسية للأمن الإنساني، وهو الأمن الغذائي، من خلال التركيز على ضمان حصول الأفراد على غذاء كافٍ وسليم، باعتباره حقًا من حقوق الإنسان، وقد تناولت الدراسة مختلف المحاور التي يقوم عليها هذا المفهوم، مستعرضة أبعاده المتعددة، وأبرز الفواعل المساهمة في تحقيقه، بالإضافة إلى الآليات المعتمدة لحفظ الأمن الغذائي، خاصة في ظل تصاعد التهديدات التي باتت تمس هذا المجال على المستوى العالمي.

الدراسة الخامسة:

دراسة: سلاطنية بلقاسم وعرعور مليكة، بعنوان: معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي و أبعاده، (2009). (سلاطنية و عرعور، 2009)

دفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التقسيم الدولي الجديد للعالم على أساس المستوى المعيشي للفرد، وبين قدرة الدول على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، وقد اعتُبر هذا التقسيم مؤشراً على قدرة الدول على تمكين الأفراد من إشباع حاجاتهم الأساسية والارتقاء بمستوياتهم المعيشية، مما أدى إلى تصنيف العالم إلى دول فقيرة وأخرى غنية، وركّزت الدراسة على ضرورة تعزيز الأمن الغذائي كوسيلة لتفادي الوقوع في دوائر الفقر ونقص الغذاء، مبرزةً أن مفهوم الأمن الغذائي أصبح من الأفكار الأساسية التي تمهد لعملية التنمية الاجتماعية الشاملة،كما أكدت على أهمية التعامل مع هذا المفهوم ضمن استراتيجية مدروسة، نظراً لتزايد تشابك المصالح الدولية وأثرها في هذا المجال.

ثانيا/ الدراسات باللغة الاجنبية:

الدراسة الاولى:

دراسة: HALMOUCHE cheikh وMADI mohamedbrahim، بعنوان: Evolution of food prices and its impact on food security in Algeria، (2023).(HALMOUCHE & MADI, 2023)

هدفت هذه الدراسة التي أعدها إلى تسليط الضوء على واقع الأمن الغذائي في الجزائر من خلال مؤشر الأمن الغذائي العالمي، إضافة إلى تحديد التحديات التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي الكامل في البلاد.

وقد خلصت الدراسة إلى أن وضعية الأمن الغذائي في الجزائر ما تزال في طور التطور، وأن دعم هذا القطاع يتطلب وضع إطار ملائم من السياسات الكفيلة بضمان تحقيق الأمن الغذائي واستدامته.

الدراسة الثانية:

دراسة: MOUSSA dit KALAMOU Mahamadou, LAOULI Aboulkadri, YAMBA Boubacar،
بعنوان: AGRICULTURE FAMILIALE FACE AUX DÉFIS DE LA SÉCURITÉ ALIMENTAIRE DES MÉNAGES DANS LES PAYS DU SUD: CAS DE LA RÉGION DE TAHOUA AU NIGER، (**2018**)(MOUSSA dit KALAMOU , LAOULI , & YAMBA, (2018)

هدفت هذه الدراسة للبحث عن التحديات التي تواجه الزراعة العائلية في منطقة "تاهوا" بالنيجر في ظل محاولات تحقيق الأمن الغذائي، وقد تناولت الدراسة ظروف الزراعة الصعبة في النيجر نتيجة قلة الأمطار وضعف خصوبة التربة، في ظل اعتماد 85% من السكان على الزراعة العائلية كمصدر رئيسي للمعيشة، وخلصت إلى أن هذه الزراعة تواجه تحديات كبيرة في مساهمتها بتحقيق الأمن الغذائي، خاصة مع النمو السكاني المتزايد ومحدودية الموارد.

الدراسة الثالثة:

دراسة: Dr. HamdaniMehieddine، بعنوان: Climate-smart agriculture and food security،

(2018)(Hamdan، 2018)

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور الزراعة الذكية مناخياً كنهج حديث لإعادة توجيه الأنظمة الزراعية نحو دعم الأمن الغذائي في ظل تغير المناخ.

وأكدت الدراسة أن التغيرات المناخية المتسارعة تهدد الإنتاج الزراعي وتزيد من هشاشة المجتمعات الريفية الفقيرة، ما يستدعي تبني الزراعة الذكية التي تعتمد على إدارة مستدامة للموارد الطبيعية وزيادة مرونة الأنظمة الزراعية، كما دعت إلى التنسيق بين مختلف الفاعلين من مزارعين وباحثين ومؤسسات لتحقيق السياسات الزراعية المتكاملة والمقاومة للمناخ.

الجدول(01) المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

وجه المقارنة	الدراسة الحالية	الدراسات السابقة(عربية وأجنبية)
من حيث الهدف	تهدف الدراسة إلى تحليل التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العالمي، في الجزائر خلال الفترة 2000-2013، للكشف عن الأسباب الجوهرية والسياسية التي حالت دون تحقيق الأمن الغذائي بشكل فعال في البلاد.	اختلفت الأهداف، فمنها من ركز على الأمن الغذائي في ظل الأزمات (مثل دراسة قنفود وحمو 2025)، ومنها من ركز على التحديات الوطنية (مثل بن خضرة 2023 وقويسي 2022)، ومنها من تناول الأمن الغذائي من منظور حقوقي أو مفاهيمي (دراسة خلافة، وسلاطنية)، أما الأجنبية فركزت على الزراعة الذكية والمقارنة الإقليمية مثل حالة النيجر.

من حيث المنهج	اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، و المنهج و المنهج التحليلي التاريخي.	تنوعت المناهج، بين التحليل الوصفي (غالبية الدراسات العربية)، والتحليل الكمي والقياسي (مثل دراسة HALMOUCHE 2023)، والدراسة الميدانية (مثل دراسة النيجر 2018)، والمنهج الاستشرافي (كما في دراسة Hamdani حول الزراعة الذكية)
من حيث الفترة الزمنية	2000 – 2013، وهي فترة حساسة شهدت تقلبات في الأسعار، وتحولات اقتصادية عالمية، ما يجعلها فترة ملائمة لتحليل أزمات الغذاء.	تراوحت الفترات بين تحاليل آنية أو حديثة (2022–2025) كدراسات بن خضرة، قنفود، قويسي، أو تناولت أزمات حديثة ككورونا والحرب الأوكرانية، أما الأجنبية فتناولت أزمات متعلقة بالمناخ والزراعة المستدامة دون تحديد دقيق للفترة.
من حيث العينة	تركز الدراسة بشكل أساسي على الجزائر	تتنوع بين دراسات تركز على الجزائر (بن خضرة، قويسي، HALMOUCHE)،ودراسات تركز على العالم أو الأمن الغذائي الدولي (قنفود، خلافة، سلاطنية)، وأخرى تتناول دولاً أخرى مثل النيجر (MOUSSA et al.)أو الزراعة المناخية كقضية عابرة للحدود.

9. منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم وصف وتحليل واقع الأمن الغذائي عالميا ومحليا، مع التركيز على التحديات التي تواجه الجزائر في هذا المجال، بالإضافة الى استعمال المنهج الإحصائي لتحليل البيانات الزراعية والغذائية خلال السنوات المدروسة، وذلك بالاعتماد الاعتماد على تقارير رسمية.

كما واعتمدت الدراسة أيضا على المنهج التحليلي التاريخي، حيث يتم تحليل المعطيات الاقتصادية والزراعية في الجزائر خلال فترة زمنية محددة.

10.هيكل الدراسة:

في إطار معالجة تحديات الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة المذكورة سابقا، ومن اجل الإلمام بموضوع الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة، قمت بتقسيم هذا العمل الى ثلاث فصول، تتكون هذه الدراسة من ثلاثة فصول رئيسية، بحيث يتناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي والتنمية الزراعية، ويتم من خلاله توضيح مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالأمن الغذائي، أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة الأمن الغذائي على المستوى العالمي، من خلال تتبع تطور مفهوم الأمن الغذائي دوليا، مع التطرق إلى أهم التحديات العالمية التي تعيق تحقيق أمن غذائي شامل، ويأتي الفصل الثالث كجانب

تطبيقي إحصائي، تحت عنوان: "دراسة إحصائية لأهم المؤشرات المتعلقة بتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2000–2023"، حيث يتم فيه تحليل واقع الأمن الغذائي الجزائري بالاعتماد على مؤشرات كمية تتعلق بالإنتاج الزراعي، الواردات الغذائية، مؤشرات الاكتفاء الذاتي، وتقييم فعالية السياسات الزراعية المنتهجة، مع إبراز التحديات الاقتصادية والسياسية التي تعرقل تحقيق الأمن الغذائي المستدام في البلاد.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي و التنمية الزراعية

مقدمة الفصل الأول:

يعتبر موضوع الأمن الغذائي والتنمية الزراعية من أبرز التحديات التي تواجه دول العالم، لاسيما في ظل ما يشهده هذا الأخير من تغيرات مناخية، أزمات اقتصادية، واضطرابات سياسية وغيرها من العوامل الأخرى التي تؤثر بشكل مباشر على قدرة الدول على تحقيق الاكتفاء الذاتي وضمان استدامة الموارد. فالأمن الغذائي لا يقتصر على مجرد توافر الغذاء، بل يشمل كذلك القدرة على الوصول إليها، واستقرارها وجودتها، وهذا ما يجعله يربطه ارتباطًا وثيقًا بقطاع الزراعة الذي يُعد الركيزة الأساسية في إنتاج الغذاء وتوفيره.

ويقتضي فهم الإطار المفاهيمي لهذين المصطلحين التطرق إلى تعريفاتهما، أبعادهما، المؤشرات المرتبطة بهما، والعلاقة التكاملية التي تربط بين الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، ومن أجل الإلمام بالإطار المفاهيمي لهاذين المتغيرين قمت بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

- **المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي**
- **المبحث الثاني: ماهية التنمية الزراعية**
- **المبحث الثالث: علاقة الأمن الغذائي ببعض المتغيرات الأخرى**

المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي

تعتبر مسألة الأمن الغذائي من أهم المسائل التي تشغل العالم، بحيث تسعى كل الدول باختلاف مستوياتها الى تحقيق هذه الاخيرة، باعتبار الغذاء هو السبيل للعيش، ويقصد بالأمن الغذائي توفر غذاء للناس كافي وامن في جميع الاوقات لتلبية احتياجاتهم الغذائية.

شكلت مشكلة الغذاء ولسنوات عديدة، إحدى أهم المشاكل التي حظيت باهتمام كبير من قبل جمهور الباحثين، حيث ارتبطت هذه المشاكل بما أصبح يطلق عليه بالأمن الغذائي. (خلافة، دون سنة، صفحة 12)

وتعتبر قضية الأمن الغذائي العالمي من أهم القضايا التي تواجه العالم اليوم، لما لها من تأثيرات مباشرة على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وما يرتبط بها من قرارات تنموية، الأمر الذي يستلزم ضرورة إتباع سياسات جديدة تتلاءم مع المتغيرات العالمية الراهنة، بما يتطلب تعبئة الجهود الدولية لإحداث التعديلات المطلوبة في السياسات الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي العالمي. وتزداد في الوقت الراهن أهمية الأمن الغذائي كمدخل للأمن الإنساني يومًا بعد يوم، حيث أصبح إنتاج الغذاء وتوفيره محكومًا بسياسات بعض الدول، التي حولت بعض السلع الغذائية كالقمح والأرز إلى سلع إستراتيجية تستخدمها كسلاح ووسيلة لخدمة أهدافها ومصالحها الخاصة. (القبلاوي و شاذلي، 2020، صفحة 877).

وكون الأمن الغذائي يشكل أحد أهم القضايا الشائكة في الوطن العربي بصفة عامة، وفي الجزائر بصفة خاصة، فالاستقلال الغذائي لا يقل أهمية عن الاستقلال السياسي، فهو يحمي الدولة من التبعية، ويجعلها في مأمن عن الضغوط الخارجية والأزمات الاقتصادية العالمية وارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية. (خسان، دون سنة، صفحة 1)

المطلب الأول:الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي

تتبلور فكرة الأمن الغذائي في توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة بصورة مستمرة لكل إفراد المجتمع، اعتمادا على الإنتاج الذاتي أولا، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل شبر من بلد ما، وإتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المالية، حيث يرتكز بصفة أساسية على التوازن بين مفهوم الاكتفاء الذاتي الذى يعنى قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد على الموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج احتياجاته الغذائية محليا أولا، وتصدير السلع عالية القيمة النقدية لتدعيم وتحسين مستويات الغذاء، وذلك كونهما أسلوبين متكاملين، ولا يمكن اعتبار أحدهما بديلا للآخر، إلا أن احتياجات الغذاء الأساسية يجب تلبيتها محليا بأقصى قدر ممكن، وبصفة خاصة في ظل الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة، حيث يمكن تحقيق ركائز الأمن الغذائي الثلاث (الوفرة –الاستقرار – ضمان الحصول عليها) حيث تتطلب وفرة الإنتاج تنمية القطاع الزراعي والتنمية البشرية، وتطوير البحث العلمي والتوسع في الاستثمارات الزراعية بما يساير التطور التكنولوجي العالمي. (القبلاوي و شاذلي، 2020، صفحة 878)

ويتطلب استقرار تدفق الإمدادات تبنى سياسات بناء المخزون الاستراتيجي ومخزون الطوارئ من السلع الغذائية الرئيسية، كما يتطلب ضمان حصول كافة المستهلكين على كفايتهم من السلع الغذائية تشجيع المشروعات التي تعنى برفع مستوى معيشة الفئات الأكثر تعرضا لسوء التغذية، بالإضافة إلى زيادة الوعي الغذائي والسعي نحو ترشيد الاستهلاك وخفض الفاقد، والاهتمام بحماية المستهلك. (القبلاوي و شاذلي، 2020، صفحة 878)

ويتضح جليا أن الأمن الغذائي يتضمن مصطلحين في غاية الأهمية هما: الأمن والغذاء هذان المصطلحان مترابطان، بحيث أن كلاهما يؤثر ويتأثر بالأخر . (بكدي، 2013، صفحة 63)

- **تعريف الأمن**:يعرف الأمن في اللغة: الأمن مضادة الخوف والفزع ، فهو يعني الطمأنينة و الإطمئنان إلى عدم توقع المكروه ، و ربط الإسلام الأمن بالإيمان و لذلك دعا الله عز و جل – عباده إلى الإيمان به ليتحقق لهم الأمن والأمان. (ديري، 2014، صفحة 10)

ولعل أدق مفهوم "للأمن" هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله – سبحانه وتعالى –: فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوف ... ومنه نستنتج أن الأمن حسب المدلول القرآني هو ضد الخوف. (ديري، 2014، صفحة 10)

ومن التعاريف التقليدية للأمن نجد تعريف رينيه ديكارت (Rene Descarts) الذي يرى: "الأمن في أعلى درجاته ابتعادا من الخوف واقترابا منالتأمين ، فيصبح الأمن بمثابة الضمان والثقة، لكن هذا المعنى للأمن فقد شيوعه منذ نهاية القرن الثامن عشر تقريبا. (حمزاوي، 2022، صفحة 139)

ومن بين التعاريف المعاصرة التي أعيت للأمن هو تعريف ارنولد وولفرز (Arnold Wolfers)الذي يحدد فيه العلاقة بين الذاتية والموضوعية في الأمن، فيقول: في المعنىالموضوعي غياب أي تهديدات تجاه قيم مكتسبة، وفي المعنى الذاتي غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيملكن تعريفه ليس محايدا وشاملا ويركز على المستوى القومي للأمن بحكم إدراك تهديد شيوعي في تلك الفترة للقيم الليبرالية، مع ذلك يرى بوزان أن مقاربة وولفرز هي أحسن مقاربة عرفت للآن. (حمزاوي، 2022، صفحة 139)

- **تعريف الغذاء**:أما تعريف الغذاء، فهو ما يتعاطاه الإنسان والحيوان والنبات يوميا، ليستعيد به طاقته أو يجددها، أو هو الطاقة التي تبقي على الكائن حيا، وتمده بالقوة اللازمة لتنفيذ الأنشطة البدنية والحيوية والعقلية .

وبذلك فالأمن مفهوم مطلق، وإذا ما أضفنا له كلمة الغذاء، أصبح واضحا انه خوف الإنسان من الجوع وحرصه على تامين إمداد الطعام. (بكدي، 2013، صفحة 64)

أولا/ تعريف الأمن الغذائي:

باعتبار الأمن الغذائي أحد المفاهيم الأساسية في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، حيث يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة. ونظرًا لأهميته البالغة، اهتمت المنظمات الدولية والحكومات والباحثون بدراسته فأعطيت له العديد من التعريفات و التي، تعكس أبعاده المختلفة التي تشمل توفر الغذاء، وإمكانية الحصول عليه و ضمان استقرار مصادره، وسلامته من المخاطر. و عليه نتطرق لمجموعه من التعريفات الأمن الغذائي:

- **تعريف منظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO)**:برز المفهوم الحديث للأمن الغذائي، الذي عرفه مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقد في سنة 1996، بأنه حالة، تتحقق عندما يتمتع كافة البشر في جميع الأوقات بفرص الحصول – من الناحيتين المادية والاقتصادية – على أغذية كافية وسليمة و مغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة بالنشاط والصحة". (كينه، 2021، صفحة 3)
- **مفهوم منظمة الصحة العالميةWHO**:الأمان الغذائي يعني كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الآدمي، فأمان الغذاء متعلق بكل المراحل من مرحلة الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير (خسان، دون سنة، صفحة 3).
- **تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD)**:عرفت المنظمة منذ نشأتها عدة تحولات في مهامها فبعدما كانت منحصرة في مجرد التحذير من مخاطر الفجوة الغذائية أصبحت اليوم تقوم بإعداد البرامج المتكاملة لتحقيق الأمن الغذائي العربي، ولقد جاء في تعريفها للأمن الغذائي بأنه " توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة، ولكل فرد من المجموعات السكانية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته لكافة أفراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المالية. (كينه، 2021، صفحة 4)
- كما ويعرف الأمن الغذائي على أنه: هو حينما يتاح لكل الأشخاص في جميع الأوقات بصفة مادية واقتصادية على تغذية كاملة ومؤكدة، حيث تلبي احتياجاتهم الطاقوية وتتلاءم مع تفضيلاتهم الغذائية من اجل التمتع بحياة صحية ونشطة.

ويرتبط هذا المفهوم عدة متغيرات، على غرار سيادة الكفاءة الإنتاجية لعرض الغذاء، وتوفر الأدوات الداعمة، والأنظمة المؤسساتية المساندة للإنتاج الزراعي حيث تتمكن كل فئات المجتمع الداخلية من تحقيق تغذية كافية، سواء في ظل الظروف الطبيعية أو الطارئة (مناخية أو صدمات اقتصادية، النمو الديمغرافي أكبر من نظيره الغذائي). (بن عيسى و كبيري ، 2018، صفحة 139)

- وقد قرر المجتمع الدولي إبان الحرب العالمية الثانية تأسيس منظمة متخصصة للأمن الغذائي العالمي سيمت (Food & Agriculture Organization)، وتضمن دستور المنظمة السعي إلى تحقيق مجموعة أهداف أهمها تحسين مستويات التغذية والمعيشة تحسين ظروف سكان الريف. (فاتح، 2018، صفحة 23)

- ثم تعرض العالم إلى أزمة غذاء عالمية، خلال الفترة 1972-1974، انعقد على أثرها مؤتمر الغذاء العالمي في عام 1974، وركز على أولوية الأمن الغذائي العالمي من خلال زيادة واستقرار الإنتاج، وفي عام 1983 تم توسيع مفهوم الأمن الغذائي ليشمل مفهوم القدرة على الحصول على الغذاء بالإضافة إلى مفهومي التوفر والاستقرار، وفي عام 1992 عقد المؤتمر العالمي حول التغذية وأضاف مفهوما جديدا للأمن الغذائي وهو كفاءة استخدام الغذاء، وأصبح حق الإنسان في غذاء مناسب ضمن حقوق الإنسان التي أقرها المجتمع الدولي. (فاتح، 2018، صفحة 23)

ومنذ ذلك الحين أصبح المفهوم المتفق عليه عالميا للأمن الغذائي يدور حول المفهوم الذي استقرت عليه منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وهو كالتالي:

- يتحقق الأمن الغذائي: عندما يكون كل الأفراد في كل الأوقات لهم القدرة على الحصول على قدر كاف وآمن وذي قيمة غذائية من الطعام لتلبية احتياجاتهم وفق تفضيلاتهم، من أجل حياة تتسم بالصحة والنشاط. (فاتح، 2018، صفحة 24)

ويتطلب تحقيق الأمن الغذائي وجود مجموعة من العوامل المادية التي تضمن تدفق الأغذية إلى الأشخاص (توافر، وصول واستخدام الغذاء)، بالإضافة إلى العامل الزمني الذي يتمثل في استقرار العوامل الثلاثة الأولى، والاستقرار على المدى الطويل يقود إلى تحقيق استدامة الأمن الغذائي".

فتوافر الغذاء يرتبط بعرض السلع الغذائية بنوعية جيدة وكمية كافية بالاعتماد على الإنتاج المحلي والتجارة الخارجية بشرط أن تكون نسبة الإنتاج المحلى أكبر من كمية الواردات".

أما وصول الغذاء وإتاحته واستخدامه فيكون عن طريق القدرة على تأمين الغذاء على مستوى الأسواق ووسائل الإنتاج، مع مراعاة مسألة القدرة الشرائية ودرجة تكامل الأسواق والسياسات السعرية الحكومية والقدرة على تحمل التكاليف.

كما يجب أن يكون هناك التوزيع العادل لمختلف طبقات المجتمع بما في ذلك الهشة لأنه قد يكون هناك غذاء وفير على المستوى القطري لكن لا يصل إلى الفقهاء بسبب محدودية الدخل. (بن عيسى و كبيري ، 2018، صفحة 139)

وأيضا ينطوي مفهوم الأمن الغذائي الحديث على خمسة أركان نلخصها على النحو الآتي:

أولا: توفير المواد الغذائية الأساسية لجميع السكان؛ سواء من الإنتاج المحلي أو من السوق العالمي, وتشمل الحبوب واللحوم والأسماك والزيوت والسكر والخضروات والفواكه والحليب.

ثانياً: استقرار المعروض من المواد الغذائية على مدار السنة. أو بالإضافة إلى ذلك تأمين مخزون من المواد الأساسية القابلة للتخزين مثل الحبوب والزيوت والسكر بحجم يكفي لمدة 4-6شهور على الأقل.

ثالثا: إتاحة المواد الغذائية لجميع السكان بأسعار تتناسب مع دخلهم. (القاسم، 2010، صفحة 10)

رابعاً: إتاحة المواد الغذائية وفق المواصفات المعتمدة دوليا لتحقيق سلامة الغذاء.

خامساً: اتخاذ إجراءات لمساعدة المواطنين الفقراء والذين لا تتيح لهم دخولهم تأمين كفايتهم من المواد الغذائية الأساسية. (القاسم، 2010، صفحة 10)

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن اعطاء تعريف شامل للأمن الغذائي: الأمن الغذائي هو شعور الفرد بالراحة والأمان الأمن من خلال قدرته على الحصول على غذاء كافٍ وآمن ومغذٍ بشكل مستدام، لضمان حياة صحية ونشطة.

ثانيا/ أنواع الأمن الغذائي: يُصنف الأمن الغذائي إلى نوعين رئيسيين، كالاتي:

أ- **الأمن الغذائي المطلق:** وقصد به إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى من الأمن الغذائي هو مرادف لمصطلح الاكتفاء الذاتي الكامل والذي يعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي، لكن عمليا يصعب تحقيق هذه العملية، كما أنه يحرم الدول من التجارة الدولية واستغلال الميزة النسبية التي تتمتع بها. (بن جدو ز.، 2024، صفحة 99)

ب– الأمن الغذائي النسبي: ويعني قدرة دولة ما، على توفير بعض السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا، وضمان الحد الأدنى من الاحتياجات بشكل نظامي وبناء على ما تقدم، فقد برز مفهوم الأمن الغذائي النسبي.

وبذلك فالأمن الغذائي لا يعني أن تقوم الدولة بإنتاج كل ما تحتاج إليه من غذاء، وإنما يرتكز على أن تنتج أكبر قدر ممكن مما تحتاجه من غذاء، وبطرق اقتصادية تتميز بالرشاد، تراعي من خلالها الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلع الغذائية التي تحتاجها، في حدود ما تملكه من موارد ومقومات، كما يجب أن تتميز منتجاتها بالقدرة التنافسية (تحقيق رصيد معتبر من العملات الأجنبية)، يمكنها من استيراد باقي حاجاتها من الموارد الغذائية التي لا تتوافر لها ميزة نسبية في إنتاجها. (بكدي، 2013، صفحة 69)

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي

باعتبار الأمن الغذائي أحد أهم وأبرز القضايا الجوهرية التي تشغل اهتمام الدول والمجتمعات في مختلف أنحاء العالم، كونها ترتبط ارتباطا وثيقا باستقرار الأفراد والمجتمعات على حدّ سواء، فقد أصبح الحصول على الغذاء الكافي والسيم مؤشرا حيوي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي ظل التحديات العالمية المتزايدة، برزت مجموعة من العوامل التي تأثر في الأمن الغذائي نوجزها في التالي:

1. **التغير المناخي:**

يعتبر القطاع الزراعي من بين أكثر القطاعات عرضة لتأثير التغيرات المناخية كونه يعتمد بشكل تام على الطقس والمناخ، على خلاف باقي القطاعات التي يمكنها التكيف مع التغيرات المناخية عن طريق تدخل العنصر البشري. (رابح و فتح الله ، 2022، صفحة 10)ان تأثير التغيرات المناخية على مردودية المحاصيل الزراعية، يختلف من منتوج إلى آخر، فارتفاع درجات الحرارة الموسمية قد يكون له تأثير سلبي على منتج معين، بينما يكون هذا الأثر إيجابي على محاصيل أخرى. بالإضافة إلى انه من مظاهر التغيرات المناخية احتمال حدوث كوارث طبيعية كالأعاصير والفيضانات وفترات الجفاف قد تكون أكثر تكرار والتي يكون لها آثار كبيرة على المحاصيل الزراعية. (رابح و فتح الله ، 2022، صفحة 10)

ويتأثر قطاع الزراعة بشدة بتغير المناخ، وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، يرتبط 20 إلى 80 في المائة من تقلب إنتاجية المحاصيل بين السنوات بالتغيرات المناخية، ويرتبط 26 في المائة من خسائر الإنتاج الزراعي في البلدان النامية بالكوارث المرتبطة بالمناخ، تفيد التقارير أيضاً بأن تحسين رصد المناخ والتنبؤ به يمكن أن يزيد الإنتاج العالمي بما يصل إلى 30 مليار دولار سنويا وأن يقلل من خسائر الأصول بما يصل إلى 2 مليار دولار سنوياً.

ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة، من المتوقع أن تواجه المنطقة العربية خسائر كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين 6 و 14 في المائة بحلول عام 2050 بسبب تغير المناخ وندرة المياه الناجمة عن ذلك. (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2021، صفحة 2)

2. **إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الزراعية:**

يعد الوقود الحيوي أحد أهم مصادر الطاقة المتجددة على خلاف غيرها من مصادر الطاقة الطبيعية مثل النفط والفحم الحجري وكافة أنواع الوقود الأحفوري والوقود النووي، والوقود الحيوي هو الطاقة المستمدة من الكائنات الحية سواء النباتية أو الحيوانية، وقد أوضحت الدراسات أن انتاج الوقود الحيوي كان من أهم أسباب زيادة الطلب على السلع الزراعية الأساسية في السنوات الأخيرة، حيث يستهلك انتاجه نحو 7 % من الحبوب الخشنة على مستوى العالم سترتفع إلى 12% بحلول عام 2018، وعلى الرغم من أن تنمية صناعة الوقود الحيوي تهدف بالأساس إلى توفير طاقة أرخص وأنظف، إلا أنها تستلزم استهلاك كميات كبيرة من المنتجات الزراعية الغذائية، مما قد يهدد بحدوث أزمة عالمية كبيرة في توفير الغذاء. (مصطفى، أحمد بدر، و عبد العزيز فراج، ديسمبر، صفحة 1992)

ويرتبط إنتاج الوقود الحيوي بالعديد من قطاعات النشاط الاقتصادي التي تضم العديد من النشاطات الإنتاجية التي يعتمد عليها إنتاج الوقود الحيوي في توفير المدخلات اللازمة وكذلك القطاعات التي تعتمد على هذا النشاط بصورة مباشرة أو غير مباشرة من القطاع الزراعي إلى قطاع الصناعات الكيميائية وصناعات التكنولوجيا الحيوية وقطاع الطاقة وخدمات النقل و التوزيع وغيرها، في شكل ترابطات خلفية وأمامية يمكن أن تعطينا صبورة حول أهمية إنتاج الوقود الحيوي ضمن قطاعات النشاط الاقتصادي و دوره في تنمية علاقات الاعتماد المتبادل بين مختلف القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد. (بن نونة، 2015، صفحة 172)

وهناك مؤيدون ومعارضون لإنتاج الوقود الحيوي فالمعارضون يعتبرونه أحد الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار الغذائية، وبالتالي فإن استمرار التوسع في هذه السياسة سيؤدي إلى زيادة عدد الجماع نتيجة امتصاص التضخم لمعظم الدخل، وشهدت السنوات الأخيرة الزيادة والنمو في إنتاج الوقود الحيوي السائل الذي يعتمد في إنتاجه على المحاصيل الزراعية ومن أهم أنواع الوقود الحيوي المنتجة الإيثانول الحيوي وهو كحول مستخلص من محاصيل السكر والنشأ والذرة، والديزل الحيوي ويستخلص من الزيوت النباتية مثل الخردل وفول الصويا، والدافع إلى إنتاج الوقود الحيوي هو تقليل الاعتماد على النفط المستورد والتحقيق مستوى عالي من أمن الطاقة وهذا ما يوضحه الجدول رقم (01) من خلال عدة دول منتجة للوقود الحيوي: (كينه، 2021، صفحة 20)

الجدول(02): أكبر 10 دول منتجة للوقود الحيوي عالميًا (2021–2022) **الوحدة: ألف برميل**

الترتيب	الدولة	الإنتاج في2021 (ألف برميل يوميا)	الإنتاج في2022 (ألف برميل يوميا)
01	الولايات المتحدة	حوالي700	حوالي750
02	البرازيل	حوالي500	حوالي525
03	إندونيسيا	حوالي250	حوالي300
04	الصين	حوالي150	حوالي160
05	ألمانيا	حوالي140	حوالي150
06	الأرجنتين	حوالي110	حوالي120
07	الهند	حوالي100	حوالي110
08	هولندا	حوالي90	حوالي100
09	تايلاند	حوالي85	حوالي95
10	فرنسا	حوالي75	حوالي85

المصدر: (الطاقة، 2023)

الشكل (01): أكبر 10 دول منتجة للوقود الحيوي عالميًا 2021

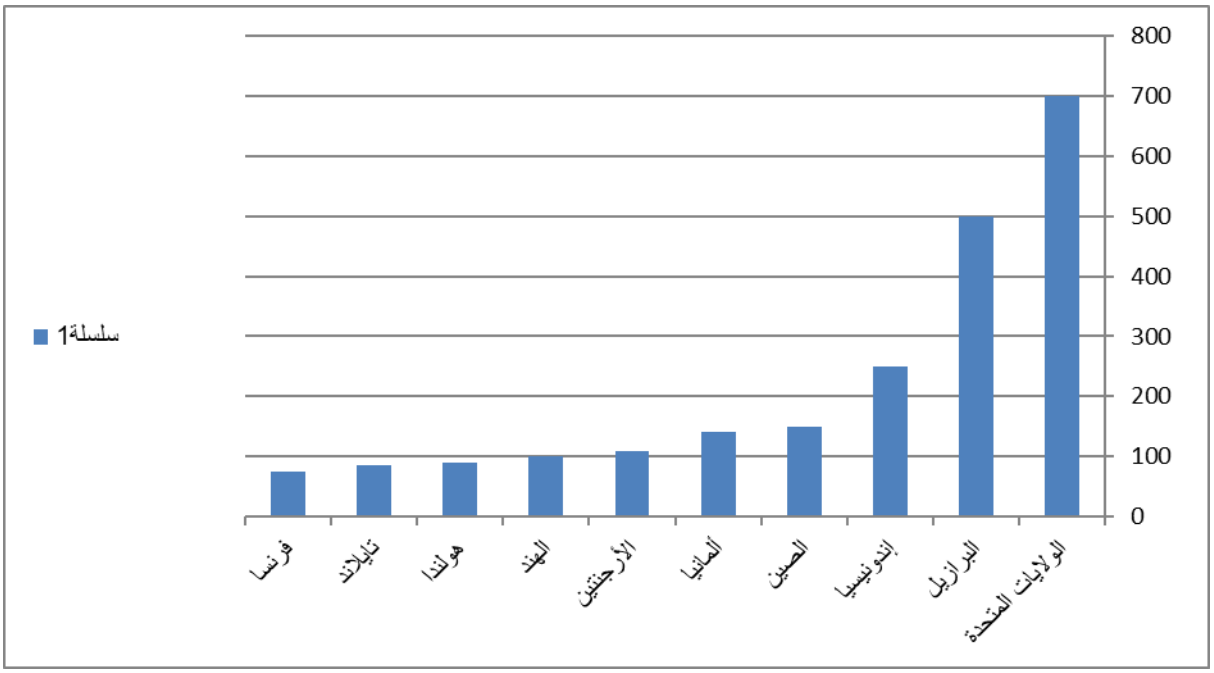

المصدر: إعداد الباحث بناء على تقارير موقع الطاقة

يوضح الشكل أكبر 10 دول منتجة للوقود الحيوي عالميا لسنة2021 عبر مجموعة من الدول الرائدة، ويُقاس الإنتاج بألف برميل يوميا، بحيث تتصدر الولايات المتحدة القائمة بإنتاج يقارب 700 ألف برميل يوميا، مما يعكس استثماراتها الضخمة في قطاع الطاقة المتجددة، تليها البرازيل بإنتاج يقارب 500 ألف برميل يوميا، أما إندونيسيا التي تنتج حوالي 250 ألف برميل يوميا.

ثم تأتي الصين وألمانيا في المرتبتين الرابعة والخامسة بإنتاج يقارب 150 و140 ألف برميل يوميا على التوالي، أما الدول الأخرى مثل الأرجنتين، الهند، هولندا، تايلاند، وفرنسا، فتسجل إنتاجًا أقل يتراوح بين 75 و110 ألف برميل يوميا، إلا أن هذا المستوى يظل مهما بالنظر إلى تطور هذه الصناعة في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

ويعكس هذا التوزيع الجغرافي تفاوتا في مستويات الإنتاج يعود لعوامل متعددة، منها توفر المواد الأولية، السياسات الطاقوية، والاستثمارات الحكومية في الطاقات البديلة، مما يجعل الوقود الحيوي أحد المحاور المهمة في تحقيق الأمن الطاقوي والبيئي عالميا.

الشكل(02): أكبر 10 دول منتجة للوقود الحيوي عالميًا 2022

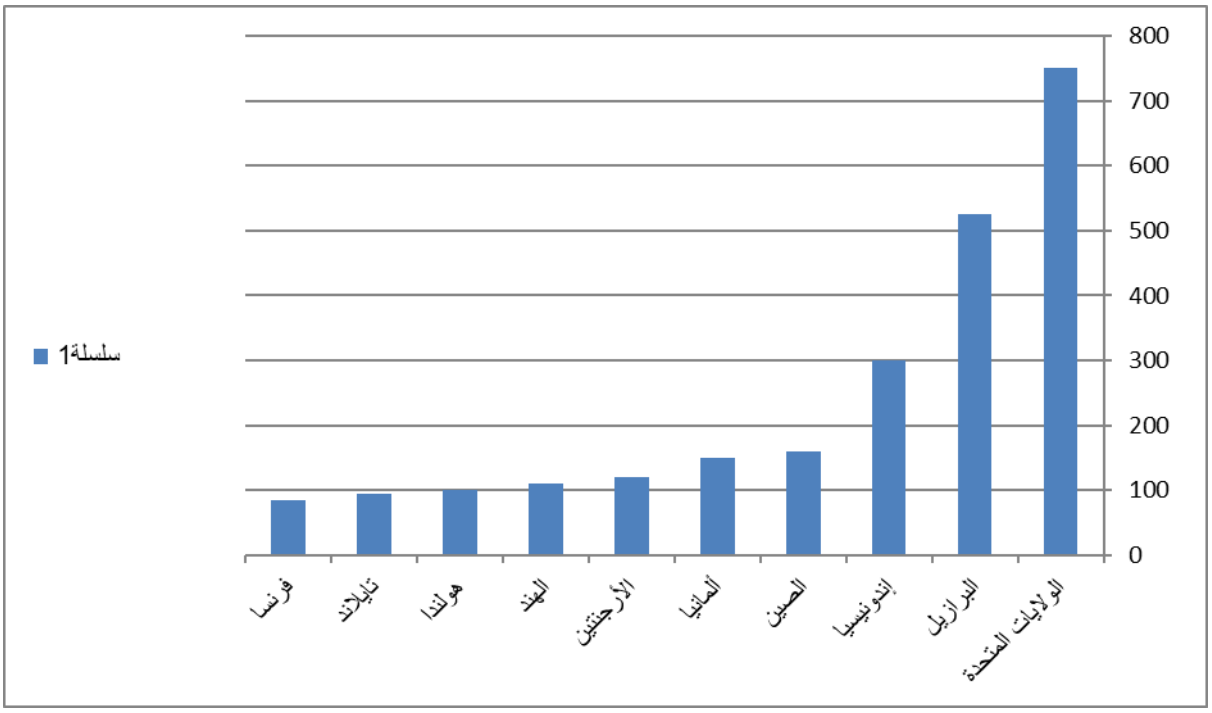

المصدر: إعداد الباحث بناء على (الطاقة، 2023)

تشير بيانات الشكل إلى أكبر 10 دول منتجة للوقود الحيوي عالميا 2022، حيث سجلت الولايات المتحدة زيادة ملحوظة في الإنتاج بلغت حوالي 750 ألف برميل يوميا، وارتفع إنتاج البرازيل إلى 525 ألف برميل يوميا، أما إندونيسيا فقد شهدت أيضا نموا لافتا بإنتاج بلغ حوالي 300 ألف برميل يوميا،

وبالنسبة للدول الصناعية الكبرى، فقد شهدت الصين وألمانيا ارتفاعًا طفيفًا إلى 160 و150 ألف برميل يوميا على التوالي، كما سجلت الأرجنتين والهند وهولندا زيادات ملحوظة، بإنتاج بلغ 120، 110، و100 ألف برميل يوميا على الترتيب، وواصلت كل من تايلاند وفرنسا النمو التدريجي، بإنتاج وصل إلى 95 و85 ألف برميل يوميا على التوالي.

3. العوامل الديموغرافية:

يدرس علم الديمغرافيا حجم زيادة أو نقص عدد السكان وتوزيعهم والنمو السكاني، وبنية المجتمعات بشكل كلي وبشكل تفصيلي إلى جانب خصائص كل مجتمع من الناحية الاجتماعية والاقتصادية. (ميدوني، 2020، صفحة 5)

وان زيادة عدد السكان تعني بالضرورة زيادة الإنتاج الزراعي للوفاء باحتياجاتهم من الغذاء، وبذلك فالأعباء تقع مباشرة على العاملين في القطاع الزراعي، ولقد شهدت البلدان النامية موجة نزوح سكان الأرياف إلى المدينة ما قلص من مساحة الأرض

المزروعة نتيجة الاقتطاع من الموارد الطبيعية الزراعية للوفاء باحتياجاتهم الجديدة ما أدى إلى تراجع أداء القطاع الزراعي. (كينه، 2021، صفحة 23)

وتبق العلاقة بين المتغيرين متباينة من بلد إلى آخر بحيث تبقى مشكلة، محاولة إبقاء الإنتاج الغذائي يسير بموازاة النمو السكاني الضروريات، فعلى الرغم من زيادة قوة العمل في الزراعة إلا أن ذلك لا يكفى في أوقات ضعف مواسم الغلة، فالنمو السكاني يشكل تهديدا محتملا للتنمية. (ميدوني، 2020، صفحة 5)

4. **العوامل التكنولوجية:**

تساعد التكنولوجيا المزارعين على تحسين الكفاءة وتعظيم العائد. ومن بين التقنيات الرئيسية التي تستخدمها المزارع بشكل شائع: أتمتة الحصاد، والجرارات ذاتية التشغيل، والبذر وإزالة الأعشاب الضارة، والطائرات بدون طيار.

وقد أثبتت الاتجاهات الحديثة أن التكنولوجيا تعمل على إحداث ثورة في عالم إدارة الثروة الحيوانية، التي تدير أعمال مزارع الدواجن ومزارع الألبان ومزارع الأبقار أو غيرها من الأعمال الزراعية المرتبطة بالثروة الحيوانية. توفر الثروة الحيوانية الموارد الطبيعية المتجددة التي نحتاجها بشدة يوميًا.

كما إن التقنيات الناشئة قادرة على تحويل المشهد الزراعي حرفيًا في السنوات القادمة، ولقد أدت التقنيات الناشئة، التي تتراوح من الروبوتات إلى لغة الآلة، إلى تحويل الزراعة الحديثة بالكامل، سواء على نطاق صغير أو واسع النطاق. وسوف تأخذ الزراعة إلى آفاق جديدة. (Sadiku، Tolulope، و and Sarhan ، 2020، صفحة 31)

5. **العوامل المادية والمالية:**

بالرغم من أهمية القطاع الزراعي في الدول النامية إلا أن حجم الاستثمارات بهذا القطاع هي ضعيفة ولا تتناسب والأهمية الإستراتيجية للقطاع، سواء من حيث العمالة المتواجدة في هذا القطاع أو من حيث الأهمية النسبية لوزنه الديموغرافي.

6. **العوامل السياسية:**

وتتمثل هذه العوامل في المشاكل والصراعات والتي تعيشها خاصة الدول النامية، فبالرغم من امتلاك بعض الدول كل مقومات تأمين غذائها إلا أنها لا تستطيع تحقيقه بسبب الصراعات التي تستنزف الكثير من الطاقات والموارد. (بن جدو ز.، 2024، صفحة 106)

المطلب الثالث:مؤشرات ومعوقات تحقيق الأمن الغذائي

أولا/ مؤشرات الأمن الغذائي:هناك مؤشرات عديدة للأمن الغذائي لعل أبرزها ما يلي:

أ- مؤشر الكفاية وتتمثل أهم مؤشرات الكفاية فيما يلي:

- التغير النسبي في الإنتاج والاستهلاك.

- التغير النسبي في الصادرات والواردات.
- معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية.
- الاعتماد الذاتي: ويشير إلى قدرة الدولة على الاعتماد على مصادرها الذاتية في مواجهة الاحتياجات الغذائية للسكان. (بن جدو ز.، 2024، صفحة 102)

حجم الفجوة الغذائية: تعرف الفجوة الغذائية على أنها الفرق بين ما يباع من سلع غذائية من الإنتاج المحلي، وبين الاستهلاك الكلي للفرد، وتظهر الفجوة الغذائية نتيجة عجز معدلات نمو الإنتاج المحلي للغذاء عن ملاحقة معدلات نمو استهلاك الغذاء.. (محمد مصفى، 2017، صفحة 54)

وتتمثل مؤشرات حجم الفجوة الغذائية في:

- **مؤشر نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية:** وتستخدم بيانات المؤشر القياس الحجم المطلق والنسبي للفجوة الغذائية الفعلية ويعبر هذا المؤشر عن الجانب الأول لمشكلة الأمن الغذائي ممثلا في عجز الإنتاج المحلي عن تغطية الاحتياجات الاستهلاكية العملية، ومن الناحية المطلقة فإن حجم الفجوة الغذائية الفعلية يقاس بالفرق بين حجم الاستهلاك الفعلي وحجم الإنتاج المحلي منه، وتظهر الفجوة الغذائية إذا كان حجم الاستهلاك الفعلي من الغذاء أكبر من حجم الإنتاج المحلي من الغذاء، ومن الناحية النسبية:

الحجم النسبي للفجوة الغذائية الفعلية = 1 – نسبة الاكتفاء

ويتم حساب نسبة الاكتفاء الذاتي بقسمة حجم الإنتاج المحلي من الغذاء على حجم الاستهلاك الفعلي من الغذاء وتظهر الفجوة الغذائية الفعلية حينما يكون حجم الإنتاج المحلي أقل من الاستهلاك الفعلي.

- **مؤشر حجم الواردات والمعونات الغذائية:** يعبر هذا المؤشر عن الجانب الثاني لمشكلة الأمن الغذائي ممثلا في كيفية تغطية الفجوة الغذائية الفعلية، و طبقا لهذا المؤشر فإن زيادة فإن حجم الفجوة الغذائية الفعلية يساوي مجموع الواردات الغذائية مضافا إليه المعونات الغذائية قد تكون هذه القيمة موجبة أو سالبة أو صفر. وتظهر الفجوة الغذائية الفعلية في موجبة أو حالة القيمة الموجبة فقط، و في هذه الحالة تظهر مشكلة الأمن الغذائي حينما يتم تغطية الفجوة الغذائية الفعلية بموارد مالية غير ذاتية.
- **مؤشر: نسبة قيمة الواردات الغذائية إلى قيمة الصادرات السلعية:** ويستخدم هذا المؤشر لقياس مدى قدرة الدولة على تمويل فاتورة وارداتها الغذائية ويعبر هذا المؤشر عن الجانب الثالث المشكلة الأمن الغذائي ممثلا في كيفية تمويل الفجوة الغذائية الفعلية.

- مؤشر متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد في اليوم: وتستخدم بيانات هذا المؤشر القياسي الحجم المطلق و النسبي للفجوة الغذائية المعيارية، ومن الناحية المطلقة فإن حجم متوسط السعرات الحرارية المتاحة الفجوة الغذائية المعيارية يقاس بالفرق بين . للمفرد في اليوم ومتوسط المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية التي توصي بها المعايير الدولية.

وتظهر الفجوة الغذائية المعيارية إذا كان متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد في اليوم أقل من متوسط المتطلبات الأساسية و من الناحية النسبية فإن:. (محمد مصفى، 2017، صفحة 54)

الحجم النسبي للفجوة الغذائية المعيار=1- متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد في اليوم/متوسط المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية

وتعتبر القيمة الموجبة عن وجود فجوة غذائية معيارية إذا كان متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد في اليوم أقل من متوسط المتطلبات الأساسية، أما القيمة الصفرية أو السالبة فتدل على عدم وجود فجوة غذائية معيارية. (محمد مصفى، 2017، صفحة 54)

ب- **مؤشرات القدرة على الحصول على الأغذية**: وتتمثل في

- مؤشرات متعلقة بالدخول:
  - متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي.
  - متوسط الدخل الحقيقي للأفراد.
- مؤشرات متعلقة بالأسعار :
  - مستويات الأسعار .
  - مستوى الأسعار القياسية.
- المؤشرات المتعلقة بالإمدادات :
  - مؤشرات الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية.
  - التغير النسبي في حجم المخزون.
- المؤشرات المتعلقة بالأمن التغذوي
  - متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية النباتية.
  - متوسط نصيب الفرد من المنتجات الحيوانية والسمكية.
- مؤشرات نقص التغذية:
  - عدد من يعيشون بأقل من دولارين في اليوم.
  - عدد الذين يعانون من نقص التغذية. (بن جدو ز.، 2024، الصفحات 102-103)

ثانيا/ معوقات الأمن الغذائي: ترجع أسباب انعدام الأمن الغذائي إلى:

1. الاختلال في التوازن بين السكان والإنتاج.
2. تصحر وجفاف الطبيعة، وكثرة البشر وانعدام المادة.
3. تدعيم الأسعار بدل دعم الإنتاج.
4. سيطرة الدول المتطورة على الغذاء واحتكارها الأسعار والسيطرة على الكم الغذائي حيث تحتكر النصف من فائض الغذاء العالمي، فمثلا كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا والأرجنتين فرنسا تحتكر 70% من القمح.
5. الاهتمام بالزراعة قولا وليس فعلا، وهذا ما يوضحه فشل الخطط والتنظيم.
6. إعطاء الأولوية للقطاعات غير المنتجة منها قطاع التجارة والخدمات والإدارة. (خسان، دون سنة، صفحة 7)
7. الاعتماد على أموال البترول التي استعملت في الاستيراد وعدم العمل الإنتاجي كسلا.
8. ثقافة تدعيم الأسعار بدل دعم الإنتاج.
9. الاعتماد على ثقافة الزراعة التقليدية بدلا من استعمال ثقافة البحث العلمي.
10. توسيع ثقافة الاستهلاك على الإنتاج الأجنبي بدلا من تشجيع الإنتاج الوطني.
11. مشكل غياب إستراتيجية وتكنولوجية إنتاج البذور.
12. غياب بنك للبذور في الجزائر .
13. عزوف مهندسي الفلاحة من الميدان الزراعة
14. كل مشاريع الوكالة الوطنية (ansej) موجهة الى الخدمات بينما نسبة ضئيلة موجهة الى المجال الزراعي
15. غياب العلاقة بين مخابر البحث ومديرية الفلاحة. (خسان، دون سنة، الصفحات 7-8)

المبحث الثاني: ماهية التنمية الزراعية

تعطى التنمية الزراعية بشكل عام على أنها عملية تحسين مستدامة للقطاع الزراعي بهدف زيادة الإنتاجية الزراعية، وتحسين مستوى معيشة السكان الريفيين، وتحقيق الأمن الغذائي، وذلك من خلال استخدام أفضل للموارد الطبيعية، وتطوير التقنيات الزراعية.

وتحتل هذه الأخيرة دورا مهما في تطوير اقتصاديات الدول النامية، خاصة الدول التي تعتمد على الزراعة لدورها المهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتقليل من التبعية للخارج وتوفير الغذاء، كما تعد محفزا أساسيا للصناعات المرتبطة بالزراعة، وهي مصدر مهم للدخل الغالبية الفقراء في المناطق الريفية، فهي أداة الكسب الرزق وتوفير الرفاه الاجتماعي. (طالبي و صالحي، واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها، 2015، صفحة 212)

حيث يستمد القطاع الزراعي أهميته من دوره المهم في الاقتصاد بالنسبة لجميع الدول باختلاف مستوياتها، فهو يوفر الغذاء والعملة الصعبة والمواد الأولية لصناعات كثيرة في مجال الأغذية والأدوية، ويساهم في تحقيق أهداف وسياسات كثيرة كالأمن الغذائي والتنويع الاقتصادي وغيرها من الأدوار التي يعول عليه القيام بها ويزداد أهمية في ظل الأزمات كالحروب والأوبئة.

ولتنمية القطاع الزراعي في أي بلد لابد من توفر إمكانيات و موارد لهذا القطاع، كالأراضي الخصبة والعمال والأموال والتكنولوجيا وغيرها، وان تراعي هذه التنمية الإبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لكي يؤدي الأدوار المنوطة به. (العابدي، بن عزة، و بوسكار، 2022، صفحة 118)

المطلب الأول: مفهوم التنمية الزراعية و أهميتها

أولا/ مفهوم التنمية الزراعية:

لقد تبلورت فكرة التنمية الزراعية والريفية في ثمانينات القرن الماضي استجابة إلى الملاحظة المتنامية للسياسات و البرامج الزراعية القطرية والدولية التي يجب أن تنطوي على مجموعة و المسائل الاقتصادية والدينية. (بن زايد، 2020، صفحة 46)

والاجتماعية والثقافية الأوسع نطاقا من المجالات التقليدية لإنتاجية الزراعية، والإنتاج الزراعي و الأمن الغذائية و قد اتضحت أهمية فكرة التنمية الزراعية، وتأكدت في مؤتمر قمة الأرض الذي انعقد في مدينة ريو" سنة 1992. (بن زايد، 2020، صفحة 46)

وقد تعددت وجهات النظر لمفهوم التنمية الزراعية، وكلها لا يخرج عن الإطار العام للنشاط الزراعي:

- **تعرف التنمية الزراعية:** على أنها عملية إدارة معدلات النمو، حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، وأما من خلال زيادة رقعة الأراضي الزراعية باستصلاح وزراعة الأراضي القابلة للزراعة، بقيام المحكومة بتزويدها بالبنية الأساسية اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيها، وهو ما يمثل التنمية الزراعية الأفقية، أو من خلال تكثيف رأس المال وإدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة في العمليات الزراعية، والاستفادة من البحوث العلمية في المجال الزراعي بهدف الاستغلال المثل للأراضي المزروعة والمحافظة على القرية، وترتيب استغلال البري وزيادة الإنتاجية وهي ما المثل التنمية زراعية راسية.
ويركز هذا التعريف على أنواع التنمية الزراعية، وكيفية تحقيقها بمختلف الأساليب الممكنة. (العابدي، بن عزة، و بوسكار، 2022، صفحة 118)
- **تعريف وزارة الزراعة والموارد الزراعية والغابات الفرنسية:**فقد حددت التنمية الزراعية كونها تساهم في التكييف المستمر للزراعة وقطاع الصناعات التحويلية للمنتجات الزراعية حسب التطورات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية في سياق أهداف التنمية المستدامة وجودة المنتج وحماية البيئة واستخدام الأراضي والحفاظ على فرص العمل في المناطق الريفية. (طالبي و صالحي، واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها، 2015، صفحة 214)
- **وحسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO):**فان التنمية الزراعية تعني إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية بطريقة تضمن تحقيق المتطلبات الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية وتلبيتها باستمرار. (العابدي، بن عزة، و بوسكار، 2022، صفحة 118)

- وعرف الدكتور مصطفى الجبلي إستراتيجية التنمية الزراعية بأنها: "التخطيط بعيد المدى الذي يتضمن تحقيق أهداف إستراتيجية ترتكز في نقطتين أولهما تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي وثانيهما حسن استغلال الموارد المتاحة بما يحقق تعظيم العائد منه. (طالبي و صالحي، واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها، 2015، صفحة 214)

الشكل(03): الدور المحوري للزراعة في التنمية

المصدر: (محمد مصفى، 2017، صفحة 18)

وتسعى التنمية الزراعية إلى تحقيق جملة من الأهداف، فتعمل التنمية الزراعية على تحقيق التكامل الاقتصادي في استخدام مواردها بشكل منسجم يربط بين الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية، كما هي وسيلة تستخدم لمقابلة احتياجات المستقبل وزيادة القدرة على تحقيق الأمن الغذائي بشكل عام و في ضوء ذلك كان من الضروري إعداد إستراتيجية للتنمية الزراعية تتماشى و المستجدات المحلية والإقليمية والدولية. ان صياغة أهداف عامة للتنمية الزراعية يجب أن يتم في إطار من التفهم الكامل للمشاكل والقضايا. الرئيسية التي يعاني منها القطاع الزراعي وضرورة العمل على حلها أو التخفيف من أثارها و أن يؤخذ في الاعتبار عند صياغة تلك الأهداف و آليات تحقيقها حجم الموارد المتاحة و نوعياتها و المحددات الرئيسية للتنمية الزراعية وعلاقة القطاع الزراعي بالقطاعات الأخرى في الاقتصاد المحلي والمتغيرات المحلية والإقليمية و العالمية المعاصرة، وأن يستفاد قدر الإمكان من التجارب السابقة و من القدرات الحقيقية للاقتصاد، من خلال تقييم برامج التنمية السابقة. (سيار، 2014، صفحة 16)

ويمكن إيجاز أهداف التنمية الزراعية في النقاط التالية:

- ✓ ضمان مقابلة المتطلبات الغذائية الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية مع إنتاج وتوفير المنتجات الزراعية الأخرى.
- ✓ حفظ و صيانة ورفع القدرات الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية والموارد المتجددة من غير إخلال بالدورات الايكولوجية الأساسية و التوازن الطبيعي وتدمير الموروثات الاجتماعية والثقافية للمجتمعات لم و التلوث البيئي.
- ✓ تقليل هشاشة القطاع الزراعي للعوامل الطبيعية والاقتصادية السيئة والمخاطر الأخرى وذلك لتقليل الآثار السلبية ومن ثم دعم والتنمية و الاعتماد على الذات. (بن زايد، 2020، صفحة 47)
- ✓ زيادة الدخل الوطني: من خلال الرفع من الإنتاج الفلاحي وهو ما يسمح بالرفع من مستوي اللي ردي الحقيقي وعليها لتحسين من رفاهية الأفراد.
- ✓ توفير متطلبات النهوض بالصناعة المحلية من خلال توفير المواد الأولية الأساسية العملية التحويل .
- ✓ العمل على تقليص فإدارة الواردات من المواد الغذائية والرفع من الصادرات، الأمر الذي يعزز الأمن الغذائي للدولة وتحسن من وضعية ميزانها التجاري خصوصا وميزان مدفوعاتها عموما.
- ✓ توفير فرص عمل دائمة ولائقة ودخول كافية وظروف معيشية وعمل لائقة لكل المشتركين في الإنتاج الزراعي.
- ✓ الحفاظ على القدرة الإنتاجية العامة القاعدة الموارد الطبيعية ككل، وعلى الطاقة التجددية للموارد المتجدد، وزيادتهما كلما كان ذلك ممكنا، دون ارباك لسير الدورات الايكولوجية الأساسية أو التوازنات الطبيعية، ودون تدمير للخصائص الاجتماعية، الثقافية للمجتمعات الريفية أو تلويث البيئة.
- ✓ تطوير التدابير الرامية إلى تحقيق التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار بما يلائم الظروف المحلية وتطلعات ومهارات المزارعين وغيرهم من سكان الريف. (العابدي، بن عزة، و بوسكار، 2022، صفحة 3)

ثانيا/ أهمية التنمية الزراعية:

تتمثل أهمية التنمية الزراعية من خلال سعيها إلى تحقيق الحاجيات الغذائية، ويمكن أن نوجز هذه الأهمية في النقاط التالية:

- ✓ **تأمين احتياجات المواطنين من الغذاء:** إن المجتمعات الإنسانية تخضع لقانون التطور المتواصل من حيث زيادة أعدادها ومن حيث تنوع ثقافتها، الأمر الذي يترتب عليه الازدياد المتواصل في الطلب على السلع الزراعية بشفها النباتية و الحيوانية لذا يصبح التأمين الغذاء الوظيفة الأولى في سلم الأولويات، وعلى خلاف ذلك إن أي عجز في تلبية الطلب سوف يترتب عليه بالتتابع عجزا في ميزان المدفوعات (بدير و شنبي، 2023، صفحة 34)
- ✓ **تعظيم مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي:** يتكون الناتج المحلي الإجمالي من مجموعة مساهمات القطاعات المكونة للنشاط الاقتصادي و انسجاماً مع أهمية القطاع الزراعي المتمثلة بحجم المساحة الجغرافية التي يمتد عليها وعدد السكان الذين يقطنونه والقوي البشرية العاملة فيه، ويفترض أن تكون المساهمات القطاع الزراعي كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (بدير و شنبي، 2023، صفحة 34)

- ✓ **يساهم برفع مستوي الحياة لأكبر قطاع جماهيري:** إن ثمار التنمية ينبغي أن يقطفها الناس الذين يعدون مادتها. الأساسي، فهم هدفها وأدائها بالوقت نفسه، فالحياة في الريف يسودها الفقر المدفع والتخلف بكل أشكاله، وعليه فإن مهمة إنعاش القطاع الزراعي سيكون لها الأثر على التنمية القوى البشرية في هذا القطاع فيزداد وعيها وثقافتها وتحسين صحتها فيزداد عطائها الإنساني فتتحقق بذلك إرادة التنمية. (بدیار و شنبي، 2023، صفحة 34)

- ✓ **تأمين متطلبات الصناعات التحويلية الخفيفة:** تعد الصناعات التحويلية الاستهلاكية العصب الحساس التنمية الاقتصاديات النامية لأنها تحقق الترابطات الأمامية والخلفية على اعتبار أنها مكمل أساسي للقطاع الزراعي الذي بعد المصدر الأساسي الإمداد الصناعات التحويلية بما تحتاج إليه من المصادر الأولية اللازمة لهذه الصناعات 52.3 التنمية الزراعية توفر البيئة الصالحة للحياة لقد أصبحت التربة معرضة إلى الكثير من الملوثات التي تجعل منها بيئة غير صالحة لحياة الإنسان لذا فإن التنمية الزراعية سيكون من أهم وظائفها إصلاح هذا العطب في البيئة 623 زيادة الدخل الوطني من الزراعة الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل الإجمالي، مما يسمح برفع نصيب الأفراد من الدخل الحقيقي. (بدیار و شنبي، 2023، صفحة 34)

المطلب الثاني: أسس نجاح التنمية الزراعية ومقوماتها

تعد التنمية الزراعية الركيزة الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، وان نجاحها يتوقف على مجموعة من الأسس والمقومات، أبرزها:

أولا/ أسس نجاح التنمية الزراعية: هناك ثلاث مرتكزات أساسية اعتبرتها المنظمة العالمية للصحة كمراحل لتجسيد الأمن الغذائي وهي:

أ- وفرة السلع الغذائية:

تتجسد المرحلة الأولى في توفير السلع الغذائية ، أي أن الاهتمام كان ينصب على الكم لان الطلب يفوق العرض الغذائي دون النظر إلى جودته لأنه يقدر ما يجب النظر إلى كمية الغذاء مقارنة بالحجم السكاني ، وعندما تتحقق هذه المرحلة تبدأ المرحلة الموالية والتي توسع رؤيتها إلى النوعية الغذائية، (الغالي و بوبكر، 2018، صفحة 8) وتعتمد مدى كفاية الغذاء على طاقة الدول، فيما يتعلق بالإنتاج والقدرة على الاستيراد وكفاءة الأنظمة التسويقية, حيث يعتمد الإنتاج المحلي من السلع الغذائية على:

- مدى توفر الموارد الزراعية الأرضية والمائية والبشرية والمالية وكذلك مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الزراعة.
- توجهات السياسات الزراعية والغذائية.
- مدى توفر البني التحتية الزراعية.
- توجهات السياسات الاستثمارية ومدى قدرتها على خلق البيئة المناسبة للاستثمار في إنتاج السلع الغذائية.

أما الواردات الغذائية فيعتمد توفيرها على ما يلي:

- الأسعار العالمية (العرض والطلب).
- السياسات التجارية السائدة ومدى انفتاحها لقيود الجمركية وغير الجمركية.
- السياسات الاقتصادية الكلية وخاصة ما يتعلق منها بأسعار الصرف ومعدلات التضخم.. (بكدي، 2013، صفحة 190)
- الميزان التجاري ومدى توفر العملة الصعبة.

وبخصوص الكفاءة السوقية فهي تؤثر على مدى إتاحة الغذاء بالاعتماد على ما يلي:

- التركيب السوقي من حيث كونه احتكاري أو تنافسي.
- المخزون الاستراتيجي وكفاءة إدارته والسياسات الخاصة به. (بكدي، 2013، صفحة 190)

ب- **وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم:**

في هذه المرحلة يوجه الاهتمام. م من طرف الدولة للنظر إلى الجودة والنوعية الغذائية، وهنا يكون التفكير في حاجيات الجسم الغذائية الضرورية لقيام الفرد بكل نشاطاته بشكل معتدل. (الغالي و بوبكر، 2018، صفحة 8)

وتتحقق سهولة الحصول على الغذاء أو إتاحة الغذاء من خلال:

- الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي.
- توفير السلع في السوق بأسعار في متناول المواطنين كافة.
- أن تتناسب مع دخول المواطنين, حيث بينت بعض الدراسات الحديثة أن مشكلتي سوء التغذية والجوع ليستا مشكلة سوء إنتاج وإنما مشكلة القدرة على الشراء، وتعود مشكلة الفقر للأسباب التالية:
- انخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية.
- انخفاض نسبة الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي والريفي.
- انخفاض فرص العمل في القطاع الريفي.
- اختلاف مستوى الأجور بين الريف والمدينة.
- زيادة الهجرة بسبب التفاوت في الخدمات الاجتماعية.
- مشكلات التلوث والاكتظاظ السكاني الحضري والاضطرابات الاجتماعية.

ج-**سلامة الغذاء food safety**: أن ينتج الغذاء وفق المواصفات الصحية المطلوبة. (بكدي، 2013، الصفحات 190-191)

د- أسعار السلع في متناول المواطنين: في المرحلة الأخيرة بدا التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أو ما يعرف بأمان الغذاء، ويقصد بها أن تكون أسعار المواد الغذائية في متناول الجميع أي التقليل في الفوارق التي تعبر عنها بالدخل الفردي ، هذا

يعني إما رفع أجور العمال من الطبقتين الوسطى والدنيا أو تخفيض أسعار السلع، وهذا يرجع إلى جملة القرارات السياسية التي تدخل في إطار الشطر الخاص بالدولة في عملية الأمن الغذائي. (الغالي و بوبكر، 2018، صفحة 8)

ثانيا/ مقومات التنمية الزراعية:تتمثل مقومات التنمية الزراعية فيما يلي:

أ– الموارد الطبيعية:

تنقسم الموارد الطبيعية الزراعية التي يقوم عليها النشاط الزراعي إلى:

- الأرض: تعتبر القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي سواء ببعدها الكمي أو ببعدها النوعي.
- الموارد المائية وهي عامل مهم جدا في تطوير الإنتاج الزراعي، وذلك بحكم محدوديتها وندرتها، وانخفاض كفاءة واستخدامها في الدول النامية.
- الثروة الحيوانية: وهي من أهم فروع القطاع الزراعي، وأن توفرها يغير من مقومات التنمية الزراعية، لذلك وجب الارتقاء بكفاءة الاستثمار بها وتنمية قدرتها على العطاء . (بويهي، دون سنة، صفحة 198)
- الغابات تعتبر أيضا من أهم الثروات التي تعمل على تطوير القطاع الزراعي، وذلك لما تلعبه في مكافحة التصحر، وتثبيت التربة، كما أنها أهم مصدر للخشب.

ب– الموارد البشرية:

تعتبر الموارد البشرية من أهم الأهداف والتحديات التي تتوخاها وتواجهها عملية التنمية، حيث تتعلق سياسة العمالة في الزراعة بكفاءة استخدام الموارد المتاحة، وسياسة عدالة الدخل للموارد.

ج – الموارد الرأسمالية:

وتمثل كافة وسائل الإنتاج المادية التي تستعمل بطريق مباشر أو غير مباشر في تنمية القطاع، فهي تشمل شبكات الري الطرق المباني والآلات ووسائل النقل والبذور والأسمدة والمبيدات، كل هذه الوسائل الإنتاجية تدخل ضمن الموارد الرأسمالية المنتجة في القطاع الزراعي. (بويهي، دون سنة، صفحة 198)

المبحث الثالث: علاقة الأمن الغذائي ببعض المتغيرات الأخرى

يعتبر الأمن الغذائي قضية محورية بحيث يرتبط هذا الأخير بعدة متغيرات اقتصادية وإنتاجية، سواء كانت على المستوى الداخلي او الخارجي، إذ لا يمكن عزله عن السياق العام الذي يتفاعل فيه مع قطاعات حيوية مثل الزراعة والصناعة والتجارة وغيرها، وفي طل التحديات العالمية، برزة الحاجة إلى تحليل العلاقة بين الأمن الغذائي وبعض المتغيرات التي سنتناولها بالتفصيل من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: القطاع الزراعي و الأمن الغذائي

يلعب القطاع الزراعي دورا أساسيا ومهما في صيرورة التنمية، حيث أصبح التطور الاقتصادي اليومي مرهونا بتطور الزراعة حيث تساهم هذه الأخيرة في خلق مناصب شغل في القطاعات الأخرى التي تربطها علاقات تداخل مع القطاع الزراعي فضلا عن مكانته في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، الاجتماعي المجتمعات التقليدية والحديثة.

إن الزراعة من مصادر موارد الدولة، لذلك هي من العوامل التي تؤثر على الاقتصاد بشكل واضح (عزت و صالح، دون سنة، صفحة 1)، وتتضمن الزراعة جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع كفلاحة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية، فضلا عن تربية الحيوانات لإنتاج الحليب والصوف واللحوم والجلود، وتربية النحل والدواجن وغيرها. كما تشمل الزراعة أي عمل أخر يجري بالمزرعة لإعداد المحاصيل للسوق وتسليمها إلى المخازن أو الوسطاء، فالزراعة هي علم وفن ومهنة حذق ومهارة لاستثمار الموارد الأرضية والبشرية. (حميد ، 2021، صفحة 4)

وكون الزراعة المصدر الوحيد للأغذية الذي لا يمكن تعويضه، مهما بلغ الإنسان والدولة من تقدم، ولذلك فإن تأخر الزراعة سوف يؤثر تأثيرا كبيرا ومباشرا على القطاعات الأخرى، مما يتطلب زيادة الإنتاج لمواجهة الزيادة السكانية و بالتالي لمواجهة الارتفاع في الطلب على المنتجات الزراعية، ولهذا يجب العمل على تنمية القطاع الزراعي لتوفير المواد الغذائية عن طريق زيادة الإنتاج المحلي وليس عن طريق الاستيراد مما يترتب عليه استنزاف للعملة الصعبة ، وترقية الصادرات من المنتجات التي تسجل فائضا. (كركار و لعوج، 2018، صفحة 134)

كما إن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية الزراعية، وذلك لارتفاع مستوى الاستهلاك نتيجة لارتفاع الدخول من جهة، ولمواجهة الزيادة في نمو السكان الطبيعي من جهة أخرى. ولهذا فإن النشاط الزراعي يهدف إلى توفير المواد الغذائية لتلبية احتياجات السكان، حيث تعتبر الزراعة المصدر الوحيد للأغذية الذي لا يمكن تعويضه، مهما بلغ الإنسان والدولة من تقدم . ولذلك فإن تأخرها أي الزراعة سوف يؤثر تأثيرا كبيرا ومباشرا على القطاعات الأخرى، الشيء الذي يتطلب زيادة الإنتاج وذلك ليس لمواجهة الزيادة السكانية فحسب، وإنما أيضا لمواجهة الارتفاع الذي يحدث في الطلب على المنتجات الزراعية الناجم عن الارتفاع في الدخول، (غربي، 2008، صفحة 43)

المطلب الثاني: الصناعات الغذائية و الأمن الغذائي

تعتبر الصناعات الغذائية فرعا من قطاع الصناعات التحويلية، يقوم بتحويل أو تصنيع المواد الخام الزراعية بشقيها النباتية والحيوانية إلى سلع غذائية جاهزة أو شبه جاهزة لإشباع حاجات الإنسان، وإمكانية حفظها من الفساد لأطول مدة ممكنة، مع الاحتفاظ بقيمتها الغذائية، وذلك لاستخدامها في مواسم وأماكن غير التي أنتجت فيها.

وقد كان للتنافس الشديد بين الدول المتقدمة على تأمين غذاء كاف وصحي لشعوبها اثر كبير في تطوير الصناعات الغذائية وتغيير نظرة المستهلكين إلى الغذاء وتفضيل الأغذية المصنعة لسهولة إعدادها للاستهلاك، حيث ظهر اتجاه لإنتاج أغذية من مصادر نباتية تقارب في قيمتها الغذائية تلك المستخرجة من مصادر حيوانية، وانتقلت كثير من الدول من مرحلة الاهتمام بمشكلة توفير ما يكفي من المواد الغذائية لمواطنيها من أجل البقاء إلى مرحلة السعي إلى توفير مواد غذائية تسمح بتحسين مستواهم المعيشي. (زبيري، 2010، صفحة 83)

ومنذ أكثر من عقدين أصبحت الصناعات الغذائية تحتل مكانة متزايدة الأهمية في اقتصاديات العديد من الدول، فحسب دراسة قام بها المركز الدولي للدراسات العليا الزراعية المتوسطية التابع للوكالة الفرنسية للاستثمارات الدولية، بلغ الإنتاج العالمي للصناعات الغذائية 2400 مليار دولار سنة 2004 أي ما يعادل 4 بالمئة من الناتج العالمي الخام وتشغل 22 مليون عامل. (زبيري، 2010، صفحة 84)

ووفق إحصائيات لعام 2002 ارتفعت قيمة الناتج الكلي للصناعات التحويلية في الدول العربية من (77.6) بليون دولارا عام 2001 بالأسعار الجارية إلى حوالي (87.9) بليون في العام 2002 وهذا يشكل 11% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وتساهم الصناعات الكمياوية والبلاستيكية والنفطية والمطاط والفحم بنسبة 31% من الصناعات التحويلية، وتأتي الصناعات الغذائية في المرتبة 16 % والمنتوجات الصناعية الجلدية 10%، والصناعات الأخرى تشكل النسبة الثانية بنسبة المتبقية في هذا القطاع.

ومن خلال الإحصائيات السابقة يمكن القول أن الصناعات الغذائية تحتل المرتبة الثانية من حيث مساهمتها في الناتج الكلي ضمن الصناعات التحويلية للدول العربية، ورغم هذا فإن أغلبية الدول العربية لازالت تستورد كمية كبيرة من السلع الغذائية من جميع الأسواق العالمية، وهذا ما يبين أن تحقيق الأمن الغذائي عن طريق هذه الصناعات لازال لم يتحقق وهذا في اعتقادنا يرجع إلى عدم تطوير الصناعات الغذائية من جهة ومن جهة ثانية ضعف الناتج الزراعي العربي الذي يزود الصناعات الغذائية بالمواد الخام الزراعية. (فوزي، 2007، صفحة 5)

أما بالنسبة للجزائر فقد عرفت الصناعات الغذائية انطلاقتها في سنوات السبعينات مع برامج التنمية الهادفة إلى إنشاء شركات وطنية في شعب الحبوب, لحليب, الماء, والمشروبات هذه الشعب الأولى وذات الأهمية القصوى، والتي سرعان ما تبعث بأخرى كالسكر العجائن المصبرات اللحوم وغيرها الخ وبعد فرع الصناعات الزراعية الغذائية من أهم فروع الإنتاج الصناعي في الجزائر، فهو

يساهم بأكثر من 50% من الناتج المحلي الخام الصناعي ويساهم 45-50% من القيمة المضافة الصناعية، إضافة إلى توفيره لأكثر من 145000 منصب شغل تمثل حوالي 40% من اليد العاملة في القطاع الصناعي ومع ذلك تظل مساهمة الفرع في تغطية الاحتياجات الغذائية لأكثر من 30 مليون مستهلك جزائري جد محدودة ولعل أهم ما يؤكد ذلك هو التزايد المستمر لفاتورة استيراد الغذاء في الجزائر ما جعلها تعد أول دولة على المستوى الإفريقي في استيراد الحليب ومن بين أكبر خمس دول على المستوى العالمي في استيراد القمح. (حاجي و بوعزيز، 2017، صفحة 101)

الجدول(03): فروع الصناعة الغذائية في الجزائر

الشعبة	الأنشطة
صناعة اللحوم	– نتاج لحوم المجزرة – إنتاج لحوم الدواجن – منتوجات قائمة على اللحوم
صناعة الفواكه والخضر	– تحضير عصائر الفواكه والخضر – تحويل الخضر المعلبة باستثناء الطماطم – الطماطم المعلبة – تحويل الفواكه المعلبة
صناعة الدهون	– تصنيع زيت الزيتون – تصنيع زيوت أخرى – تصنيع المرغرين
صناعة الحليبيات	– تصنيع منتجات الألبان – المثلجات
صناعة تحويل الحبوب النشاء والأعلاف	– المطاحن – أنشطة أخرى للحبوب. – تصنيع منتوجات النشاء – تصنيع مواد غذائية للحيوانات
تحويل الفرينة والبرغل	– مخبزه – مخبزه الحلويات والعجائن – صناعة البسكويت
صناعات غذائية أخرى	– تصنيع السكر – صناعة الشوكولاتة والسكاكر – تصنيع الشاي والقهوة – تصنيع البهارات والتوابل

صناعة المشروبات	– صناعة المشروبات الكحولية المقطرة – إنتاج الكحول الإيثيلي من المخمرة – صناعة النبيذ وانتاج الجعة – انتاج المياه المعدنية – المشروبات المنعشة

المصدر: (حاجي و بوعزيز، 2017، صفحة 101)

ويساهم تطور الصناعات الغذائية في الإنجاز المباشر لأهم هدف تنموي تعليه كل الحكومات بالاختلاف توجهاتها، وهو تحسين المستوى المعيشي للمواطن فمن خلال تطور هذا النوع من الصناعة يتحقق مبدأ ضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، حيث يحرص المواطن عادة على مطالبة الحكومات بتوفير السلع الغذائية بمواصفات جيدة و بتكاليف معقولة تجعل من الأسعار تداول هذه المنتجات في الأسواق في متناول قدراتهم الشرائية، فالصناعة الغذائية تكتسب أهمية اقتصادية و اجتماعية كبيرة تمكن إنجازها.

فيما يلي:

- ✓ تساهم في توفير المنتجات الغذائية بالكم والكيف المناسب وكذلك في الوقت المناسب.
- ✓ حفظ المواد الأولية ذات الطبيعة الزراعية بالشكل الذي يسمح حمايتها من التلف إلى وقت استهلاكها أو تحويلها.
- ✓ توفير نظام متكامل الحماية المستهلك من خلال تقديم منتجات آمنة و صحية.
- ✓ الالتزام باحترام المواصفات العلمية للجودة في ميدان الصناعة الغذائية بغرض تحسين المنتجات الغذائية.
- ✓ تسهيل فرص المستهلك في إشباع حاجاته الاستهلاكية وذلك من خلال سهر على تقديم منتجات حسب تفضيلاته و أذواقه.
- ✓ تدعيم المنتجات الغذائية المحسنة للقيمة الغذائية من خلال إضافة بعض الأملاح أو الفيتامينات المغذية.
- ✓ المساهمة في ترقية المنظومة الإنتاج الحديث وذلك في إطار التكيف مع تطور التكنولوجي. (بوعرعارة و قريشي، 2016، الصفحات 12-13

المطلب الثالث: التجارة الدولية و الأمن الغذائي

تعرف التجارة الدولية على أنها ذلك النوع من المعاملات الذي يشمل كافة الصادرات والواردات السلعية والخدماتية المتداولة بين الدول المختلفة، والتي تتم وفقا لقواعد محددة وبعملات قابلة للتمويل، وبالتالي فهي تختلف عن التجارة الداخلية (سموك، 2019، صفحة 3) .

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية فكر الغرب وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية في التوسع في التجارة العالمية من خلال إقامة نظام للتجارة الحرة بين الدول، ولتحقيق هذا الهدف اقترحت الولايات المتحدة بدء مفاوضات تجارية دولية لإقامة نظام تجاري دولي

متعدد الأطراف، وبناء على الاقتراح الأمريكي العقد مؤتمر دولي للتجارة والتوظيف في لندن في عام 1946، واستكمل أعماله في جنيف في عام 1947 ثم اختتمها في هافانا عاصمة كوبا في 24 مارس 1948. (السيد، 2002، صفحة 17)

وقد نشأت الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية بهدف تحسين العلاقات الاقتصادية وتحرير التجارة العلمية، كما وقامت الجات على فكرة جوهرية، مفادها أن توسع التجارة الدولية يعزز النمو الاقتصادي والرخاء والسلام، وقد أظهرت الفترة ما بين الحربين العالميتين أن السياسات الاقتصادية – التي كانت توضع في إطار وطني ضيق – تؤدي إلى سوء الفهم وعدم الاستقرار والحروب وبالتالي كان من الضروري أن يتم التوصل إلى اتفاقات دولية تدعم التجارة، وتؤمن الاستقرار في العلاقات التجارية. (سليم، 1997، صفحة 2)

وتعتبر جولة الأوروغواي من أهم الجولات التي عرفتها الجات فقد عالجت مواضيع لم تتمكن الجولات السبع السابقة من معالجتها أو الخوض فيها، فموضوع المنتجات الزراعية ظل بعيد عن مفاوضات تحرير التجارة الدولية، فقد هددت المحاولات السابقة لإدخالها ضمن منظومة التحرير بانهيار النظام التجاري الدولي برمته، ورغم الخلاف الشديد وتباين المواقف بين دول المجموعة الإقتصادية الأوربية، (الإتحاد الأوربي (حاليا) من جهة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، فقد نجحت المفاوضات خلال جولة الأورجواي في إدماج هذا القطاع ضمن مفاوضات التحرير بصورة تدريجية ودمجه ضمن إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة. (بوحنية، 2004، صفحة 45)

ورغم إهمال الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة سنة 1947 للمعايير البيئية المتصلة بتحرير التجارة الدولية، لم يمنع من وضع اتفاقيات لحماية الإنسان، البيئة و الحيوان ضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية سنة 1994 ، وقد شملت الاتفاقيات التي تهتم بالمحافظة على الجانب البيئي في التجارة الدولية نقطتين : القيود الفنية أمام التجارة وإجراءات الصحة والصحة النباتية. (خوني و بلعز، 2015، صفحة 282)

وقد تمت العديد من اتفاقيات الزراعة كما ونجح اتفاق الزراعة في وضع الخطوة الأولى نحو إعادة تنظيم سوق المنتجات الزراعية والغذائية العالمية، وألزم البند العشرون من هذا الاتفاق الدول الأعضاء بالاستمرار في المفاوضات من أجل إكمال الإصلاحات المتعلقة بالتجارة الزراعية إما في نهاية عام 1999 أو بداية عام 200، وقد شهدت المفاوضات الخاصة بالزراعة تطورات منذ عام 2000 مرورا بمقررات مؤتمر الدوحة الرابع وما نتج عنه من قرارات أطلق عليها فيما بعد برنامج عمل الدوحة للتنمية 2004، وصولا إلى المسودات للنماذج التفاوضية الصادرة عام 2008، وبالرغم من الصعوبات التي واجهتها المفاوضات نتيجة الاختلاف الكبير في وجهات النظر وتباين الاهتمامات بين الدول الأعضاء، بقي الهدف الأساسي لجميع الأطراف هو تحقيق تحرير أكبر للتجارة الزراعية. (عربي، 2014، صفحة 106)

كما وتلعب التجارة الدولية دورا محوريا في دعم الأمن الغذائي العالمي، كما أقرّت بذلك خطة التنمية المستدامة 2030، التي أكدت على أهمية التجارة في تحقيق التوازن بين العرض والطلب الغذائي بين الدول، وتوفير تنوع أكبر من المنتجات، والمساهمة في استقرار الأسعار، غير أن الانفتاح التجاري غير المنظم قد يؤدي إلى مشكلات، خصوصًا بالنسبة للفئات الضعيفة من المنتجين

المحليين، وفي هذا الإطار، تقدم منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) دعماً للدول الأعضاء لتعزيز قدراتها في صياغة السياسات التجارية المرتبطة بالزراعة والأمن الغذائي، وذلك بهدف الإسهام في تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، والمتمثل في القضاء على الجوع. (منظمة الاغدية والزراعة للأمم المتحدة، 2025)

وفي ذات السياق، أبرز تقرير "الشرق الأدنى وشمال أفريقيا – نظرة إقليمية عامة 2022" أن التجارة الدولية تمثل عاملا أساسيا لتعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية، التي تواجه تحديات متزايدة بسبب الصدمات العالمية مثل جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا، وقد أظهر التقرير أن 53.9 مليون شخص في المنطقة عانوا من انعدام الأمن الغذائي الشديد في 2021، بينما لم يتمكن أكثر من 162 مليون شخص من تحمل كلفة الغذاء الصحي. كما كشف عن استمرار التدهور في مؤشرات سوء التغذية، مع تسجيل ارتفاع في معدلات السمنة والهزال، ودعا التقرير إلى إدماج التجارة ضمن سياسات الأمن الغذائي، وتحويل النظم الغذائية لتكون أكثر كفاءة واستدامة، من خلال تقليل الحواجز التجارية، واعتماد التكنولوجيا الرقمية، وتعزيز التعاون الإقليمي. (مركز الاتحاد للأخبار، 2023)

ومن جهة أخرى، يشير تحليل صادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري إلى أن الأمن الغذائي يعني تمكّن جميع الناس، في كل الأوقات، من الوصول إلى ما يكفي من الغذاء الآمن والمغذي بأسعار معقولة. ورغم إحراز تقدم في تقليل معدلات الجوع، لا يزال ملايين الأشخاص حول العالم يعانون من انعدام الأمن الغذائي بسبب عوامل متعددة أبرزها الفقر والصراعات والتغير المناخي. وهنا تبرز أهمية التجارة العالمية التي تسهم في نقل الغذاء من مناطق الفائض إلى المناطق المتضررة، وتعمل كنظام وقائي لتجنب المجاعات، وتُقدَّر قيمة التجارة الغذائية الدولية بما يزيد عن 2.3 تريليون دولار سنويًا، مما يعكس دورها الحيوي في الاقتصاد العالمي وفي دعم استقرار النظم الغذائية، وفقًا لتقارير منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD). (المصري اليوم، -2025)

خاتمة الفصل الأول:

من خلال دراسة الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي و التنمية الزراعية يلاحظ بأن العلاقة بين الأمن الغذائي والتنمية الزراعية علاقة تكاملية وإستراتيجية، حيث لا يمكن تحقيق أمن غذائي مستدام دون وجود قاعدة زراعية قوية ومنتجة فالتنمية الزراعية توفر المواد الغذائية الأساسية من خلال تحسين الإنتاجية، تنويع المحاصيل، وتطوير أساليب الزراعة، مما ينعكس مباشرة على وفرة الغذاء واستقراره في الأسواق، ونجد في الجهة المقابلة أن الأمن الغذائي يمثل أحد الأهداف الجوهرية للتنمية الزراعية، ويُعد مؤشرًا على فعالية السياسات الزراعية والاقتصادية المعتمدة.

ومن خلال ما تم تناول في هذا لفصل يتضح بأن التكامل بين للأمن الغذائي و التنمية الزراعية يلعب دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدول، وذلك كونهما يشكلان معًا الحجر الأساس للسيادة الغذائية وتقليص التبعية للأسواق الخارجية. فالتنمية الزراعية تُسهم في زيادة الإنتاج المحلي من المواد الغذائية، وتوفير مناصب الشغل، وتحسين دخل الفلاحين، مما يعزز من قدرة المجتمع على تلبية احتياجاته الغذائية الأساسية. ومن جهة أخرى، يُعد الأمن الغذائي مؤشرًا على قدرة الدولة في ضمان توفر الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة، وبأسعار مناسبة، بشكل دائم ومستقر.

الفصل الثاني

الأمن الغذائي العالمي

مقدمة الفصل الثاني:

أصبح الأمن الغذائي العالمي في العقود الأخيرة أحد أبرز التحديات التي تواجه المجتمع الدولي، ونظراً لتزايد الطلب على الغذاء بفعل النمو السكاني المتسارع، وتدهور الموارد الطبيعية، والتغيرات المناخية، إلى جانب الأزمات الجيوسياسية والصراعات المسلحة. ورغم التقدم المحرز في مجال الزراعة والإنتاج الغذائي، لا يزال ملايين البشر يعانون من الجوع وسوء التغذية، كما ويعتبر الأمن الغذائي العالمي متعدد الأبعاد، إذ لا يرتبط فقط بتوافر الغذاء، بل يشمل القدرة على الوصول إليه، واستخدامه بطريقة صحية، واستقراره عبر الزمن. بالإضافة الى أن تحقيق الأمن الغذائي بات رهينًا بجهود دولية متكاملة تشمل السياسات الزراعية، أنظمة التجارة، الحوكمة الغذائية، والعدالة في توزيع الموارد.

ويهدف هذا الفصل إلى تحليل الإطار العام للأمن الغذائي على المستوى العالمي، وقد تم تقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

- **المبحث الأول: واقع الإنتاج الغذائي العالمي**
- **المبحث الثاني: أفاق الأمن الغذائي العالمي**

المبحث الأول: واقع الإنتاج الغذائي العالمي

على الرغم من أن الإنتاج الغذائي العالمي يكفي لإطعام جميع سكان الكوكب، إلا أن الجوع يتفاقم في بعض مناطق العالم، ورغم تحقيق بعض التقدم مؤخراً في تقليل معدلات الجوع في آسيا وأمريكا اللاتينية، لا يزال العالم يواجه أزمات غذائية في عدة مناطق، خاصة في أفريقيا، حيث الوضع خطير، وسنتطرق من خلال هذا المبحث الى واقع الانتاج الغذائي العالمي.

وتحديدًا الهدف الثاني. ورغم ما تحقق من نمو اقتصادي عالمي خلال العقود الأخيرة، لا تزال هذه الغايات تواجه عراقيل متصاعدة. وتشير بيانات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) إلى أن عدد الأفراد الذين يعانون من نقص التغذية بلغ نحو 821 مليون شخص في عام 2017، وفي مؤشر مقلق على عودة ظاهرة الجوع للارتفاع بعد فترة من التراجع الملحوظ، ولا تقتصر تداعيات انعدام الأمن الغذائي على الجوع فحسب، بل تمتد لتشمل مشاكل صحية متعددة، كالسمنة وسوء التغذية بجميع أشكالها، ومن جهة أخرى، أدّت ممارسات الإنتاج الزراعي غير المستدامة، مثل الإفراط في الزراعة واستخدام الموارد الطبيعية بشكل جائر، إلى إلحاق أضرار بالغة بالأنظمة البيئية وسرّعت وتيرة التغير المناخي، ما ينذر بتهديدات جدية لاستدامة الأمن الغذائي في الأفق البعيد. (2018، صفحة 9)

المطلب الأول: تطور الانتاج الزراعي النباتي في العالم

يشهد النظام الغذائي العالمي تحولًا جوهريًا يتمثل في انتقال التركيز من التصدي لمشكلة الجوع ونقص التغذية إلى التحديات الناشئة عن فرط التغذية والسمنة، لا سيما في الدول الصناعية وبعض الدول النامية، وقد ساهم النمو السكاني المتسارع وارتفاع مستويات الدخل في زيادة استهلاك الفرد، خاصة من المنتجات ذات الأصل الحيواني، ما فرض أعباء إضافية على أنظمة الإنتاج الزراعي. وبينما استقرت العديد من الدول المتقدمة على أنماط غذائية تعتمد على استهلاك مرتفع للحوم، لا تزال بعض الدول النامية، مثل الهند، تسير بخطى أبطأ نحو هذا الاتجاه رغم تحسن مستويات الدخل. وتشير التقديرات المستقبلية إلى أن ما يقارب 52% من سكان العالم سيعيشون، بحلول عام 2050، في دول يتجاوز فيها متوسط الاستهلاك الغذائي للفرد 3000 سعرة حرارية يوميًا، مقارنة بـ28% في الوقت الراهن، في حين سيشهد عدد السكان الذين يقطنون في دول يقل فيها هذا المتوسط عن 2500 سعرة حرارية تراجعًا كبيرًا، وتجدر الإشارة إلى أن السمنة بدأت تتفشى حتى في الدول التي تعاني من نقص التغذية، مما أدى إلى ما يُعرف بظاهرة "العبء المزدوج لسوء التغذية"، وهو ما يطرح تحديات كبيرة أمام استدامة كل من الأنظمة الصحية والقطاعات الزراعية.. (Nikos & Jelle, 2012, p. 3)

ويمثل الشكل الموالي نصيب الفرد من استهلاك الغذاء العالمي للسنوات المذكورة:

الجدول(04):متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد يوميا

الوحدة: كيلو كلوري

المنطقة	متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد يوميا (كيلو كلوري)
العالم	2,960 كلوري
أمريكا الشمالية	3,660 كلوري
اوقيانوسيا	3,150 كلوري
افريقيا	2,570 كلوري
اسيا	2,833 كلوري
اوروبا	3,420 كلوري
امريكا الجنوبية	3,084 كلوري

المصدر: (المتحدة، 2024)

تشير بيانات الجدول إلى متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد يوميا حيث نلاحظ أن هناك تفاوت في مستويات الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، بحيث تتصدر أمريكا الشمالية القائمة بمتوسط قدره 3,660 كيلو كلوري للفرد يوميا، مما يعكس وفرة الغذاء والاستهلاك المرتفع، تليها أوروبا بـ 3,420 كيلو كلوري وأمريكا الجنوبية بـ 3,084 كيلو كلوري، ما يدل على توفر نسبي للغذاء في هذه المناطق، أما أوقيانوسيا فتسجل 3,150 كيلو كلوري، وهو معدل مرتفع نسبيا مقارنة ببعض المناطق الأخرى.

في المقابل، تظهر أفريقيا أقل المعدلات بمتوسط 2,570 كيلو كلوري فقط، ما يعكس التحديات التي تواجهها القارة من حيث الإنتاج الغذائي، في حين أن آسيا تسجل 2,833 كيلو كلوري، وهو معدل أقل من المتوسط العالمي (2,960)، لكنه لا يزال أعلى من أفريقيا، ما يشير إلى تفاوت داخلي كبير داخل القارة الآسيوية.

على مدار العقدين الأخيرين، اتسم الإنتاج الزراعي العالمي للمحاصيل الأساسية بنمو مطّرد يعكس استجابة مباشرة للارتفاع المتزايد في الطلب العالمي على الغذاء. فقد بلغ إجمالي معدل النمو نحو 56% خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2022، ويُعزى هذا النمو بالدرجة الأولى إلى تطور تقنيات الزراعة، بما في ذلك الاعتماد المكثف على نظم الري الحديثة، والأسمدة، والمبيدات، إلى جانب استخدام أصناف نباتية عالية الإنتاجية، وتوسيع المساحات المزروعة. ورغم أن وتيرة الإنتاج شهدت تقلبات سنوية ملحوظة، إلا أن معدلات الزيادة السنوية تراوحت في ذروتها بين 4% و6%، باستثناء عامي 2009 و2020، حيث سُجل انكماش طفيف بلغ -0.4% و-0.1% على التوالي، نتيجة تأثيرات الأزمة المالية العالمية في الحالة الأولى، وجائحة

كوفيد-19 في الحالة الثانية، وقد أعقب ركود عام 2009 ارتفاع حاد في الإنتاج بلغ 5.7% في عام 2011، اللافت أن نوعية المحاصيل التي قادت هذا النمو قد اختلفت عبر السنوات، حيث تنوّعت بين الحبوب والمحاصيل الزيتية، إلا أنه منذ عام 2013، بدأت معدلات النمو تتخذ منحى تنازليًا تدريجيًا، إذ تذبذبت بين -0.1% في عام 2020 و2.3% في عام 2017. (Alexandratos و Bruinsma، 2012، صفحة 4)

ويُعزى التراجع المسجل في عام 2020، على نحو أكبر، إلى انخفاض إنتاج بنجر وقصب السكر، بسبب عوامل متعددة أبرزها الظروف المناخية القاسية، والتشريعات التنظيمية، وانتشار فيروس "الاصفرار" في محاصيل البنجر، أكثر من كونه ناتجًا عن تداعيات الجائحة العالمية. أما في عام 2022، فقد بلغ معدل النمو 0.7% فقط، وهو ما يعكس ركودًا عامًا يرجّح ارتباطه باضطرابات الأسواق الناتجة عن اندلاع الحرب في أوكرانيا وارتفاع مستويات التضخم العالمي. (Alexandratos و Bruinsma، 2012، صفحة 4)

ويعد قطاع إنتاج الحبوب من الركائز الأساسية في الهيكل الزراعي الجزائري، نظرا لما تمثله هذه المحاصيل من أهمية حيوية في نمط الاستهلاك الغذائي اليومي للسكان، وهو ما يعكس خصوصية الثقافة الغذائية في الجزائر ودول المغرب العربي عموما، وتستمد الحبوب هذه المكانة الاستراتيجية من قيمتها الغذائية العالية، وما توفره من طاقة ضرورية للجسم، فضلا عن اعتماد غالبية السكان عليها كمصدر رئيسي للغذاء، ويتوزع الإنتاج الوطني للحبوب إلى صنفين رئيسيين: الأول يُخصص للاستهلاك الآدمي، ويشمل القمح بنوعيه الصلب واللين؛ أما الثاني، فيوجه إلى تغذية الحيوانات، ويتضمن محاصيل مثل الشعير، الشوفان، والذرة. وتجدر الإشارة إلى أن الشعير يتميز بخاصية الاستخدام المزدوج، حيث يُستهلك جزئيًا من طرف البشر، ولكن بمستوى أقل بكثير مقارنة بالقمح. إضافة إلى ذلك، تسهم المخلفات الزراعية الناتجة عن عملية الحصاد والطحن، مثل التبن والنخالة، في دعم قطاع تربية الماشية، من خلال توفير كميات معتبرة من الأعلاف الثانوية، ما يعزز من التكامل بين نشاطي الزراعة وتربية الحيوان ضمن المنظومة الفلاحية الوطنية. (بوعراب ، 2016، صفحة 3)

ورغم الأهمية الاستراتيجية لمحاصيل الحبوب ضمن المنظومة الزراعية الجزائرية، إلا أن إنتاجها يتسم بعدم الاستقرار والتذبذب من سنة لأخرى، حيث بلغ متوسط الإنتاج حوالي 34.1 مليون قنطار خلال الفترة الممتدة من 1998 إلى 2013، ويُعزى هذا التفاوت بالأساس إلى الارتباط الوثيق بين إنتاج الحبوب والظروف المناخية المتقلبة، إذ إن الجزء الأكبر من الأراضي المزروعة بهذه المحاصيل يتمركز في الهضاب العليا، وهي مناطق تعتمد على الزراعة البعلية التي ترتكز أساسا على التساقطات المطرية كمصدر رئيسي لنمو المحاصيل، مما يجعلها عرضة لمخاطر الجفاف والتغيرات المناخية الموسمية، وفي المقابل لا تتجاوز نسبة الأراضي المسقية المخصصة لزراعة الحبوب حدود 23%، وهو ما يحدّ من فرص رفع المردودية والإنتاجية. وتجدر الإشارة إلى أن حصة أراضي الحبوب تمثل قرابة 45% من إجمالي المساحات الزراعية المستغلة، غير أن هذا الامتداد المكاني لم ينعكس إيجابًا على حجم الإنتاج، الذي يظل غير كافٍ لتلبية احتياجات السوق الداخلية، إذ لا يغطي الإنتاج المحلي سوى نسبة ضئيلة من الطلب الوطني، ما يُبقي البلاد في وضعية تبعية للاستيراد لضمان أمنها الغذائي. (بوعراب ، 2016، صفحة 3)

المطلب الثاني: تطور الإنتاج الزراعي الحيواني في العالم.

تُعد الثروة الحيوانية عنصرًا محوريًا في تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الزراعي، لما لها من دور بارز في تعزيز الأمن الغذائي والتغذية، والحد من الفقر، وتوفير فرص العمل، ودعم النمو الاقتصادي. (عبد الله محمد و ابراهيم تاج الدين، 2023، صفحة 1714)

غير أن هذا القطاع يواجه تحديات متنامية ناجمة عن آثاره البيئية السلبية، لاسيما في ظل التغيرات المناخية وارتفاع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتشمل استراتيجيات التكيف مع هذه التغيرات تعزيز كفاءة أنظمة الإنتاج والإدارة، وتبني تقنيات التربية المحسنة، وإجراء إصلاحات على المستوى المؤسسي والسياساتي، بالإضافة إلى التقدم العلمي والتكنولوجي، وتحسين وعي المزارعين وقدراتهم التكيفية.

أما جهود التخفيف، فتركز على تقنيات مثل عزل الكربون، وتحسين النظم الغذائية للحد من التخمر المعوي، وإدارة السماد بكفاءة، وترشيد استخدام الأسمدة، ومن خلال تبني مقاربة شاملة تجمع بين التكيف والتخفيف، يمكن للثروة الحيوانية أن تعزز من مساهمتها الإيجابية في تحقيق الأمن الغذائي وضمان سبل العيش، مع تقليص بصمتها الكربونية، وفي ظل تزايد الطلب العالمي على المنتجات الحيوانية، يصبح من الضروري أن يتجه هذا القطاع نحو مزيد من الاستدامة، بما يلبي الاحتياجات الغذائية دون الإضرار بالمناخ. (موسوعة الأمن الغذائي والاستدامة ، 2019)

الجدول(05):أكبر 10 دول منتجة للحوم الدجاج عام 2024/2023

الوحدة مليون طن متري

الدول المنتجة	الانتاج
الولايات المتحدة	21.08مليون طن متري
البرازيل	14.9مليون طن متري
الصين	14.8مليون طن متري
دول الاتحاد الأوروبي	11.06مليون طن متري
روسيا	4.88ملايين طن متري
المكسيك	3.89ملايين طن متري
تايلند	3.45ملايين طن متري
الأرجنتين	2.33مليون طن متري
تركيا	2.33مليون طن متري
كولومبيا	1.89مليون طن متري

المصدر: (سناجلة، 2024)

يمثل الجدول أعلاه أكبر الدول من حيث إنتاج لحوم الدجاج لعام 2024/2023، حيث يوضح الفوارق الكبيرة بين مستويات الإنتاج حول العالم، حيث تتصدر الولايات المتحدة الأمريكية القائمة بإنتاج قدره 21.08 مليون طن متري، وهو ما يعزز مكانتها كأكبر منتج عالمي في هذا المجال، وذلك راجع لكونها مستفيدة من تقنيات إنتاج متقدمة وبنية تحتية قوية لقطاع الدواجن، تليها البرازيل في المرتبة الثانية بإنتاج يبلغ 14.9 مليون طن متري، تليها مباشرة الصين بـ 14.8 مليون طن متري، بفارق طفيف جدًا عن البرازيل، مما يعكس المنافسة القوية بين هاتين الدولتين في سوق لحوم الدجاج، سواء من حيث الاستهلاك المحلي أو التصدير.

أما دول الاتحاد الأوروبي فتأتي في المرتبة الرابعة بإجمالي إنتاج يبلغ 11.06 مليون طن متري، مما يدل على استمرار دورها المحوري في سوق اللحوم البيضاء داخل القارة الأوروبية وخارجها، وبفارق واضح عن الدول الأربع الأولى، نجد دولًا ذات إنتاج متوسط:

روسيا تحتل المرتبة الخامسة بـ 4.88 ملايين طن متري، تليها المكسيك بـ 3.89 ملايين طن متري، ثم تايلند بـ 3.45 ملايين طن متري، أما الدول التي تحتل المراتب الثلاث الأخيرة ف تتمثل في الأرجنتين وتركيا بنفس حجم الإنتاج وهو 2.33 مليون طن متري لكل منهما وكولومبيا بـ 1.89 مليون طن متري

ويمثل الشكل الموالي نسبة أكبر 10 دول منتجة للحوم الدجاج عام 2024/2023 من الإنتاج العالمي للدول المذكورة سابقا

الشكل(05):نسبة أكبر 10 دول منتجة للحوم الدجاج عام 2024/2023 من الإنتاج العالمي

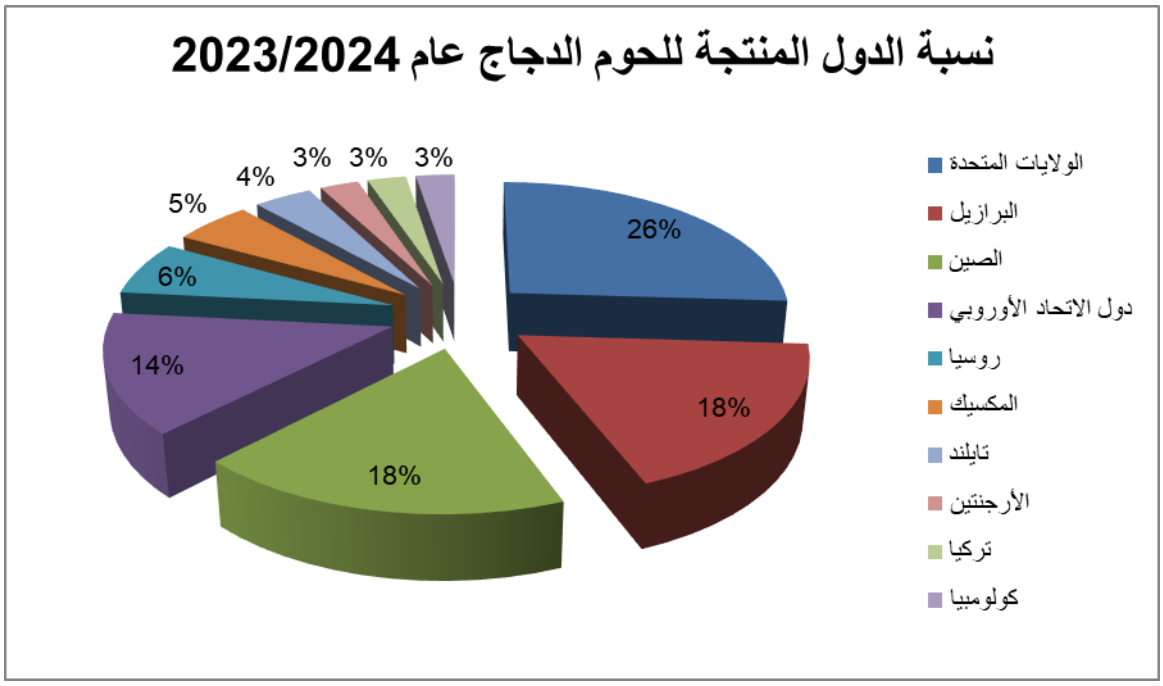

المصدر: من اعداد الباحث بناءا (سناجلة، 2024)

الجدول(06):أكبر 10 دول مصدّرة للحوم الدجاج في العالم 2023

الوحدة: مليون طن متري

الدول المصدرة	الانتاج
البرازيل	4.75 ملايين طن متري
الولايات المتحدة	3.34 ملايين طن متري
دول الاتحاد الأوروبي	1.7 مليون طن متري
تايلند	مليون طن متري واحد
تركيا	600 ألف طن متري
الصين	535 ألف طن متري
أوكرانيا	450 ألف طن متري
المملكة المتحدة	275 ألف طن متري
روسيا	250 ألف طن متري
بيلاروسيا	165 ألف طن متري

المصدر: (سناجلة، 2024)

يمثل الجدول السابق تصنيفًا لأكبر عشر دول مصدّرة للحوم الدجاج في العالم لعام 2023، ويكشف عن هيمنة واضحة للبرازيل والولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال، حيث جاءت البرازيل في الصدارة بصادرات بلغت 4.75 ملايين طن متري، تليها الولايات المتحدة بـ3.34 ملايين طن متري، ويعكس هذا الترتيب القوة الإنتاجية والتصديرية لهذين البلدين، إضافة إلى قدرتهما على تلبية الطلب العالمي بجودة عالية وأسعار تنافسية، أما دول الاتحاد الأوروبي فقد احتلت المرتبة الثالثة بصادرات بلغت 1.7 مليون طن، ما يشير إلى تنوع مصادر التوريد في السوق الأوروبية، كما تسجل تايلند وتركيا حضورًا قويًا من خلال تصدير مليون طن و600 ألف طن على التوالي، وهو ما يعكس تطور صناعات الدواجن في آسيا،وتبرز الصين وأوكرانيا كمنافسين صاعدين، رغم التحديات الاقتصادية والجيوسياسية، بينما تظهر المملكة المتحدة وروسيا وبيلاروسيا في المراتب الأخيرة، بصادرات لا تتجاوز 275 ألف طن،وهذا التباين في حجم الصادرات يبرز تفاوتا في السياسات الزراعية والقدرات الإنتاجية والبنية التحتية الموجهة للتصدير، ويعكس في الوقت ذاته تركز سوق تصدير لحوم الدجاج في عدد محدود من الدول.

الجدول(07):أكبر 10 دول مستوردة للحوم الدواجن في العالم عام 2022

الوحدة: مليار دولار

الدول المصدرة	الانتاج
الصين	3.76 مليارات دولار
ألمانيا	2.51 مليار دولار
فرنسا	2.05 مليار دولار
المملكة المتحدة	1.86 مليار دولار
هولندا	1.69 مليار دولار
المكسيك	1.54 مليار دولار
السعودية	1.29 مليار دولار
الإمارات	1.23 مليار دولار
العراق	808 ملايين دولار
هونغ كونغ	760 مليون دولار

المصدر: (سناجلة، 2024)

يمثل الجدول أعلاه أكبر عشر دول مستوردة للحوم الدواجن في العالم لعام 2022، ويبرز من خلاله تصدر الصين للقائمة بواردات بلغت قيمتها 3.76 مليارات دولار، مما يعكس حجم الطلب المحلي الكبير مقابل عدم كفاية الإنتاج الوطني لتغطية الاحتياجات، وتأتي ألمانيا في المرتبة الثانية بـ2.51 مليار دولار، تليها فرنسا بـ2.05 مليار دولار، وهو ما يؤشر على اعتماد هذه الدول الأوروبية على واردات الدواجن لتلبية احتياجات السوق، رغم ما تمتلكه من بنى إنتاجية داخلية.

أما المملكة المتحدة وهولندا، فقد سجلتا واردات بقيمة 1.86 و1.69 مليار دولار على التوالي، ما يعكس استمرار ترابط الأسواق الأوروبية في سلاسل الإمداد الغذائية، وتظهر المكسيك كأول دولة من أمريكا اللاتينية ضمن القائمة، بقيمة واردات 1.54 مليار دولار، في حين تتوزع الدول العربية في المراتب التالية، حيث جاءت السعودية في المرتبة السابعة بـ1.29 مليار دولار، تليها الإمارات بـ1.23 مليار دولار، والعراق بـ808 ملايين دولار، مما يشير إلى الاعتماد الكبير لهذه الدول على الاستيراد لتلبية الاستهلاك المحلي بسبب التحديات في الإنتاج الحيواني.

وفي المرتبة الأخيرة تأتي هونغ كونغ في المركز العاشر بـ760 مليون دولار، مؤكدة على أهمية اللحوم البيضاء ضمن النظام الغذائي الآسيوي، ويبرز من خلال هذا الترتيب التفاوت الكبير بين الدول في تحقيق الاكتفاء الذاتي، وضرورة تطوير الإنتاج المحلي لتقليل الاعتماد على الخارج خاصة في ظل تقلبات السوق الدولية، ويوضح الشكل الموالي نسبة لحوم الدواجن المستوردة في العالم عام 2022.

الشكل(05):نسبة لحوم الدواجن المستوردة في العالم عام 2022

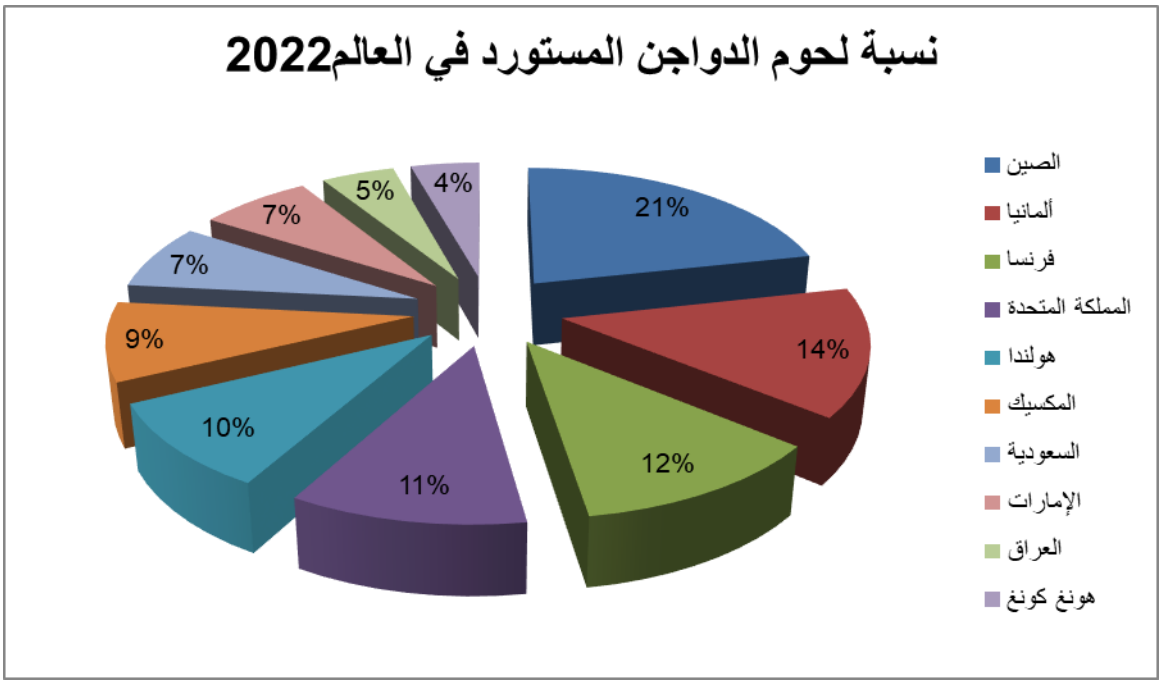

المصدر: من إعداد الباحث بناءا (سناجلة، 2024)

الجدول(08): أكبر 5 دول عربية منتجة للحوم الدجاج عام 2023

الوحدة: مليون طن متري

الدول المصدرة	الانتاج
مصر	1.85 مليون طن متري
السعودية	1.05 مليون طن متري
الأردن	251 ألف طن
العراق	200 ألف طن
سلطنة عمان	130 ألف طن متري

المصدر: (سناجلة، 2024)

يمثل الجدول (08)الخاص بأكبر خمس دول عربية منتجة للحوم الدجاج لعام 2023 مؤشراً مهماً على مستويات الاكتفاء الذاتي من هذا المصدر الغذائي الحيوي في المنطقة، وتتصدر مصر القائمة بإنتاج قدره 1.85 مليون طن متري، مما يعكس تطور قطاع الدواجن في البلاد وقدرته على تلبية جزء كبير من الطلب المحلي، بل وتوجهه نحو التصدير أحياناً، وتأتي السعودية في المرتبة الثانية بإنتاج بلغ 1.05 مليون طن متري، ما يعكس استثمارات كبيرة في القطاع وتوجهاً لتحقيق الأمن الغذائي.

وفي المراتب التالية الأردن بإنتاج 251 ألف طن، والعراق بـ200 ألف طن، وسلطنة عمان بـ130 ألف طن متري، وهو ما يعكس فجوة واضحة مقارنة بالبلدين الأولين، ويبرز الحاجة إلى دعم قطاع الدواجن في هذه الدول لمواجهة الطلب المتزايد وتقليص حجم الاستيراد. وتظهر هذه الأرقام التفاوت الكبير في قدرات الإنتاج بين الدول العربية، والذي يعود إلى اختلاف السياسات الزراعية، وحجم الاستثمارات، ومدى توفر البنية التحتية والدعم الحكومي للقطاع.

المطلب الثالث: حالة الأمن الغذائي العالمي

أصبحت قضية الأمن الغذائي العالمي إحدى أبرز القضايا التي استرعت اهتمام الباحثين وصانعي السياسات في مختلف أنحاء العالم، لاسيما بعد تفاقم أزمة الغذاء منذ عام 1973، والتي كشفت عن هشاشة منظومات الأمن الغذائي في الدول النامية، فقد أدى الارتفاع الحاد في أسعار السلع الغذائية وتراجع الإنتاج العالمي للحبوب إلى اختلالات عميقة في الموازين التجارية لتلك الدول، ما تسبب في عجز غذائي واسع النطاق، ونتج عن ذلك تفشي المجاعة وسوء التغذية بين شرائح واسعة من سكانها، الأمر الذي حتّم على المجتمع الدولي السعي لإيجاد حلول جذرية لتحقيق الأمن الغذائي العالمي. (عمراني، 2011، صفحة 21)

ويُعد الأمن الغذائي أحد الأركان السبعة لمفهوم الأمن الإنساني كما ورد في تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو التقرير الذي ساهم في تحويل المفهوم التقليدي للأمن – المرتبط أساسًا بالحماية من التهديدات العسكرية الموجهة نحو الدول – إلى تصور أوسع يركز على صون كرامة الأفراد وحمايتهم من مختلف أنواع التهديدات، بما فيها انعدام الغذاء. (وهيبة و دعاس، 2015، صفحة 1)

وتسعى الدول إلى تحقيق أمنها الغذائي من خلال ضمان توفير كميات كافية ومستدامة من الغذاء لسكانها، سواء عبر تعزيز الإنتاج المحلي أو من خلال اللجوء إلى الاستيراد من الأسواق الدولية، وهو ما يُعد مؤشرا رئيسيًا لقياس مدى تحقيق الأمن الغذائي على مستوى كل دولة، ويُستخدم في هذا السياق "مؤشر إنتاج الغذاء" كمقياس يعكس القدرة الإنتاجية الفعلية للسلع الغذائية الموجهة للاستهلاك البشري، حيث يشمل هذا المؤشر كافة المحاصيل النباتية والحيوانية والمنتجات السمكية ذات القيمة الغذائية. ويُحلل هذا المؤشر بالنظر إلى إجمالي الإنتاج المحلي من جهة، وإلى كميات الاستيراد ضمن المبادلات التجارية الخارجية من جهة أخرى، لقياس مدى التوازن الغذائي المتحقق. (جدي و أ عبد الله، 2023، صفحة 231)

ورغم هذه الجهود، لا تزال معدلات الجوع العالمية في تصاعد، إذ أشار تقرير "حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم" الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة عام 2021 إلى أن عدد الأشخاص الذين عانوا من الجوع في عام 2020 بلغ ما بين 720 و811 مليونًا، بزيادة تقدّر بنحو 161 مليون شخص مقارنة بسنة 2019. كما أن نحو 2.37 مليار شخص لم يتمكنوا من الحصول على غذاء كاف في نفس العام، وهي زيادة قدرها 320 مليونًا خلال عام واحد فقط. ويُقاس الفقر الغذائي وفقًا لمعيار البنك الدولي الذي يحدد خط الفقر بدخل يومي يبلغ 1.25 دولار للفرد، غير أن هذا المبلغ لا يكفي لتوفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية اليومية، ومن هنا يُطرح تساؤل مشروع: كم سيكون عدد الجوعى في العالم لو تم اعتماد معيار أكثر واقعية

كأن يكون خط الفقر عند 2.5 أو 3 دولارات يوميًا؟ من المؤكد أن الرقم سيكون صادمًا، وربما يتجاوز نصف سكان العالم. (دبيش و بوقدوم، 2021، الصفحات 550-551)

الجدول(09): عدد اللذين يعانون من النقص التغذوي في العالم، الفترة2005-2020

الوحدة: مليون

المنطقة / السنوات	العالم	أمريكا الشمالية وأوروبا	افريقيا	آسيا	امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
1992-1990	1010.6	20	181.7	741.9	66.1
2005	810.7	غير مذكورة	195	553.6	51.9
2010	636.8	غير مذكورة	187.4	400.1	40.7
2015	615.1	غير مذكورة	199.7	369.9	36.4
2016	619.6	غير مذكورة	212	356.1	42.9
2017	615	غير مذكورة	212.3	352.1	42.2
2018	633.4	غير مذكورة	227.1	354.6	43.7
2019	650.3	غير مذكورة	235.3	361.3	45.9
2020	768	غير مذكورة	281.6	418	59.7

المصدر: (دبيش و بوقدوم، 2021، صفحة 560)

ظل مستوى الجوع في العالم، والذي يتم قياسه من خلال معدل انتشار النقص التغذوي (المؤشر 2-1-1 ضمن أهداف التنمية المستدامة)، شبه مستقر بين عامي 2021 و2022، حيث بلغت نسبة السكان الذين عانوا من الجوع في عام 2022 حوالي 9.2% من إجمالي سكان العالم، مقارنة بنسبة 7.9% المسجلة في عام 2019، وتشير التقديرات إلى أن عدد الجوعى تراوح ما بين 691 و783 مليون شخص في عام 2022، ويقدر المتوسط بنحو 735 مليون شخص، ما يعني أن 122 مليون فرد إضافي تأثروا بالجوع مقارنة بعام 2019، أي قبل تفشي جائحة كوفيد-19 عالميًا (تحديات الأمن الغذائي العالمي ودوافعه، الدورة الرابعة والسبعون بعد المائة. (2023، صفحة 2)

ورغم هذا الاستقرار النسبي على الصعيد العالمي، إلا أن الصورة الإقليمية تكشف عن تفاوتات عميقة؛ إذ أحرزت بعض الأقاليم الفرعية في آسيا وأمريكا اللاتينية تقدمًا ملحوظًا في تقليص معدلات الجوع، في حين ارتفعت هذه المعدلات في غرب آسيا ومنطقة البحر الكاريبي وكافة الأقاليم الفرعية في أفريقيا. وتُعد أفريقيا المنطقة الأكثر تضررًا، حيث تصل نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى حوالي 20%، مقارنة بـ 8.5% في آسيا، و6.5% في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و7.0% في منطقة أوقيانوسيا (تحديات الأمن الغذائي العالمي ودوافعه، الدورة الرابعة والسبعون بعد المائة. (2023، صفحة 2)

الجدول(10): أكثر 10 دول في الأمريكتين من حيث حجم الإنتاج الزراعي

الوحدة: مليار دولار

الترتيب	الدولة	قيمة الانتاج الزراعي بالمليار دولار
1	الولايات المتحدة	204.9
2	البرازيل	74.7
3	المكسيك	36.7
4	الأرجنتين	31.1
5	كولومبيا	19.8
6	بيرو	15.6
7	تشيلي	11.9
8	الإكوادور	9.8
9	جواتيمالا	7.9
10	باراجواي	4.5

المصدر: (Argaam, 2019)

يمثل الجدول أعلاه أكثر 10 دول في الأمريكتين من حيث حجم الإنتاج الزراعي، ويُظهر تفاوتًا ملحوظًا بين هذه الدول من حيث القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي، بحيث نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تتصدر القائمة بفارق كبير، حيث تبلغ قيمة إنتاجها الزراعي 204.9 مليار دولار، وهو ما يعكس تفوقها في توظيف التكنولوجيا الحديثة، والميكنة، والبنية التحتية المتقدمة في القطاع الزراعي، مما يسمح لها بتحقيق إنتاج ضخم رغم النسبة المنخفضة من السكان العاملين في هذا المجال.

ثم تأتي البرازيل في المرتبة الثانية بفارق كبير عن الولايات المتحدة، بقيمة 74.7 مليار دولار، مما يدل على كونها قوة زراعية كبرى في أمريكا الجنوبية، خاصة في إنتاج محاصيل الزراعية، إلا أن الفجوة بينها وبين الولايات المتحدة تبرز مدى الاختلاف في الكفاءة والإنتاجية.

وفي المرتبة الثالثة نجد المكسيك بقيمة36.7 مليار دولار، تليها الأرجنتين31.1 مليار دولار، ثم كولومبيابـ 19.8 مليار دولار، وتُظهر هذه الدول الأربع مستويات إنتاج متقاربة نسبيًا، وتشير إلى اعتمادها الكبير على النشاط الزراعي كجزء من اقتصاداتها، وإن كانت لا تزال بعيدة عن منافسة الدولتين المتصدرتين.

أما الدول الخمس الأخيرة في الجدول (بيرو، تشيلي، الإكوادور، جواتيمالا، وباراجواي) فتتراوح قيمة إنتاجها الزراعي بين 4.5 و15.6 مليار دولار، وهي تمثل دولًا ذات اقتصادات زراعية مهمة على المستوى الإقليمي، لكنها محدودة في الحجم مقارنة باللاعبين الكبار.

و يعكس هذا الترتيب الفوارق الواضحة في القدرة الإنتاجية الزراعية داخل الأمريكتين، والتي تتأثر بعدة عوامل أبرزها: حجم الأراضي الزراعية، استخدام التقنيات الحديثة، الاستثمارات في القطاع، وتوفر الموارد الطبيعية والمناخية المناسبة.

الجدول(11): أكثر 10 دول في آسيا من حيث حجم الإنتاج الزراعي

الوحدة: مليار دولار

الترتيب	الدولة	قيمة الانتاج الزراعي بالمليار دولار
1	الصين	952.6
2	الهند	381.7
3	إندونيسيا	135.5
4	باكستان	71.9
5	اليابان	49.7
6	روسيا	49.7
7	إيران	40.9
8	تايلاند	40.4
9	فيتنام	36.7
10	بنجلاديش	35.6

المصدر: (Argaam, 2019)

يمثل الجدول أكثر 10 دول في قارة آسيا من حيث حجم الإنتاج الزراعي، ويعكس تفاوتًا واضحًا في مساهمة كل دولة في هذا القطاع الحيوي، الذي يُعد ركيزة أساسية للاقتصاد في العديد من الدول الآسيوية، ويوضح الجدول أن الصين تحتل المرتبة الأولى بلا منازع، حيث تبلغ قيمة إنتاجها الزراعي 952.6 مليار دولار، وهو ما يمثل أكثر من ضعف ما تنتجه الهند، ثاني أكبر دولة في القائمة بـ 381.7 مليار دولار. ويعكس هذا الفارق الكبير تفوق الصين في استخدام التكنولوجيا الزراعية، والاستثمار الضخم في البنية التحتية، إضافة إلى وفرة الموارد الطبيعية وتنوع المناخ داخل أراضيها الواسعة.

ثم تأتي في المرتبة الثالثة إندونيسيا بإنتاج يبلغ 135.5 مليار دولار، وتليها باكستان بـ 71.9 مليار دولار، وهما من الدول التي تعتمد بشكل كبير على الزراعة كمصدر رئيسي للتشغيل والدخل الوطني، رغم التحديات المرتبطة بندرة المياه والبنية التحتية.

أما اليابان وروسيا، فبالرغم من تطورهما الصناعي والتكنولوجي، إلا أن مساهمتهما الزراعية متقاربة، حيث بلغ الإنتاج الزراعي لكل منهما 49.7 مليار دولار، مما يعكس أهمية الزراعة في بعض المناطق الريفية لديهما، ولكن في إطار محدود.

وتتراوح قيمة الإنتاج في الدول الأربع الأخيرة (إيران، تايلاند، فيتنام، وبنجلاديش) بين 35.6 و40.9 مليار دولار، وهي دول زراعية بالدرجة الأولى، تُعرف بإنتاج محاصيل رئيسية كالأرز والشاي والمطاط والقمح، إلا أن قدراتها الإنتاجية تبقى دون مستوى الدول الكبرى، لأسباب تتعلق بمحدودية الاستثمارات وضعف التقنيات الزراعية.

ويعكس هذا الاختلاف الكبير في مستويات الإنتاج الزراعي بين دول آسيا، نتيجة لاختلاف القدرات الاقتصادية، والاستثمارات الزراعية، والتقنيات المستخدمة، ومساحات الأراضي الصالحة للزراعة، بالإضافة إلى السياسات الحكومية المتبعة في كل دولة لدعم هذا القطاع.

الجدول (12): أكثر 10 دول في أفريقيا من حيث حجم الإنتاج الزراعي

الوحدة: مليار دولار

الترتيب	الدولة	قيمة الانتاج الزراعي بالمليار دولار
1	نيجيريا	83.4
2	كينيا	29.9
3	مصر	27.6
4	إثيوبيا	26.2
5	الجزائر	21.7
6	تنزانيا	16.6
7	المغرب	14.2
8	غانا	13.1
9	السودان	12.7
10	أنغولا	10.6

المصدر: (Argaam, 2019)

يمثل الجدول أكثر 10 دول في أفريقيا من حيث حجم الإنتاج الزراعي، حيث يعد هذا الأخير مؤشراً على التباينات الكبيرة في القدرات الزراعية بين الدول الإفريقية، سواء من حيث الإمكانات الطبيعية أو الاستثمارات الزراعية والبنية التحتية.

بحيث تحتل نيجيريا المرتبة الأولى بإنتاج زراعي يبلغ 83.4 مليار دولار، مما يعكس تفوقها في المساحات الزراعية ووفرة اليد العاملة، رغم التحديات المتعلقة بالتخزين والبنية التحتية والتقنيات المحدودة، ويُعد هذا الرقم الأكبر في إفريقيا، ويؤكد أهمية الزراعة في الاقتصاد النيجيري كمصدر رئيسي للتشغيل والدخل.

ثم تأتي كينيا في المرتبة الثانية بـ 29.9 مليار دولار، بفارق كبير عن نيجيريا، وهي دولة تعتمد بشكل كبير على تصدير المنتجات الزراعية كالشاي والبن والزهور، بينما تحتل مصر المرتبة الثالثة بـ 27.6 مليار دولار، وهو رقم يعكس تطور الزراعة في

البلاد رغم القيود المفروضة على الأراضي الزراعية ومحدودية الموارد المائية، ويعود ذلك إلى التوسع في مشاريع الزراعة الحديثة ورفع الإنتاجية.

أما إثيوبيا، فتأتي في المرتبة الرابعة بـ 26.2 مليار دولار، وهو ما يبرهن على اعتماد اقتصادها بدرجة كبيرة على الزراعة، وتحتل **الجزائر** المركز الخامس بـ 21.7 مليار دولار، وهو رقم جيد بالنظر إلى أن المساحات الزراعية محدودة نسبيًا مقارنة بدول الساحل، إلا أن السياسات الزراعية والاستثمارات العمومية ساهمت في دعم هذا القطاع.

وتتراوح القيم الإنتاجية لبقية الدول في القائمة (تنزانيا، المغرب، غانا، السودان، وأنغولا) بين 10.6 و16.6 مليار دولار، وهو ما يعكس إمكانات زراعية قائمة لكنها غير مستغلة بالكامل، ومن خلال هذه الأرقام يتبين مدى تأثير العوامل السياسية والمناخية والهيكلية على تطور القطاع الزراعي في هذه الدول، خاصة تلك التي تعاني من النزاعات أو مناخ غير مستقر.

وتعكس هذه المعطيات وجود فجوة واسعة في الإنتاج الزراعي داخل إفريقيا، حيث لا تعكس وفرة الموارد الطبيعية بالضرورة تفوقًا زراعيًا، بل يبقى حجم الاستثمار في التكنولوجيا والبنية التحتية والدعم الحكومي العامل الحاسم في تحسين إنتاجية هذا القطاع، مما يبرز الحاجة إلى استراتيجيات فعالة لتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز التنمية الريفية.

الجدول(13):تصنيف الدول العربية من حيث حجم الإنتاج الزراعي

الترتيب	الدولة	قيمة الانتاج الزراعي بالمليار دولار
1	مصر	27.6
2	الجزائر	21.7
3	المملكة العربية السعودية	15.7
4	المغرب	14.2
5	السودان	12.7
6	العراق	6.8
7	الإمارات العربية المتحدة	4.1
8	تونس	4.0
9	الأردن	2.5
10	عمان	1.6
11	موريتانيا	1.3
12	اليمن	1.1

المصدر : (Argaam, 2019)

يمثل الجدول تصنيف الدول العربية من حيث حجم الإنتاج الزراعي، من خلال هذا الجدول نلاحظ بوضوح الفوارق الكبيرة في المساهمة الزراعية لكل دولة، مما يعكس اختلاف الموارد الطبيعية، والبنية التحتية، والسياسات الزراعية المعتمدة في كل بلد، فتتصدر

مصر القائمة بإنتاج زراعي يبلغ 27.6 مليار دولار، مما يعكس اعتمادها الكبير على القطاع الزراعي كأحد الركائز الأساسية للاقتصاد، بفضل نهر النيل ونظام الري المستقر، إضافة إلى الجهود المستمرة في تطوير هذا القطاع.

وتأتي الجزائر في المرتبة الثانية بـ 21.7 مليار دولار، وتُعتبر هذه القيمة مؤشراً على تطور نسبي في الإنتاج الزراعي رغم التحديات المناخية، حيث تسعى الجزائر إلى تقليص التبعية للاستيراد من خلال خطط دعم الفلاحين وتوسيع المساحات المستغلة.

تليها السعودية بـ 15.7 مليار دولار، وهي نتيجة لتبني أساليب الزراعة الحديثة في بيئة صحراوية، خاصة عبر استخدام التقنيات المتطورة وأنظمة الري بالتنقيط، رغم محدودية المياه.

أما المغرب فيحتل المرتبة الرابعة بـ 14.2 مليار دولار، بسبب موقعه الجغرافي وتنوع مناخه الزراعي، واهتمامه بتطوير سلاسل القيمة الزراعية وتصدير المنتجات الفلاحية.

ثم تأتي السودان التي ورغم إمكاناته الزراعية الشاسعة، يحتل المرتبة الخامسة بـ 12.7 مليار دولار، نتيجة لمشاكل في الاستقرار السياسي والبنية التحتية الزراعية التي أثرت على قدرته الإنتاجية الفعلية.

أما باقي الدول مثل العراق، الإمارات، تونس، الأردن، عمان، موريتانيا، واليمن تظهر بمعدلات إنتاج أقل تتراوح بين 1.1 و6.8 مليار دولار، ويُرجع هذا التراجع إلى عوامل متعددة منها ندرة المياه، تراجع الاستثمارات في القطاع الزراعي، التغيرات المناخية، أو الاعتماد المفرط على الاستيراد لتأمين الغذاء.

يظهر هذا التحليل أن بعض الدول العربية، خاصة الواقعة في حوض المتوسط أو النيلية، تمتلك مقومات قوية لتطوير الزراعة، بينما تحتاج دول أخرى إلى تعزيز سياسات الاستثمار الزراعي، وتحقيق التكامل الإقليمي، بما يسهم في تحسين الأمن الغذائي العربي وتقليص الفجوة الإنتاجية بين الدول.

المبحث الثاني: أفاق الأمن الغذائي العالمي

تشير آفاق الأمن الغذائي العالمي على التنبئي بمدى القدرة على تحقيق توفير الغذاء الكافي والمغذي لجميع سكان العالم، على المستويين القريب والبعيد معا، وذلك في ضل ما يشهده العالم من تحديات بيئية واقتصادية وسياسية، التي من شأنها أن تعيق عملية تحقيق الأمن الغذائي في العالم.

لتأمين شبكة أمان اجتماعي أساسية تضمن تغطية 25% من الاحتياجات اليومية من السعرات الحرارية للفئات المتضررة من انعدام الأمن الغذائي الحاد، يُقدِّر تقرير "آفاق الأمن الغذائي العالمي" أن التمويل السنوي المطلوب على المستوى العالمي يصل إلى نحو 90 مليار دولار حتى عام 2030، بناءً على التوقعات الممتدة للفترة ما بين 2027 و2029. غير أن هذه التقديرات ترتكز على افتراضات بعدم حدوث تغيرات جذرية في الظروف الاقتصادية العالمية، ففي حال وقوع سيناريوهات معقدة مثل تصاعد معدلات التضخم، وتباطؤ النمو الاقتصادي، وارتفاع أسعار السلع الأولية، فإن الاحتياجات التمويلية قد ترتفع لتتجاوز التقديرات الحالية بنسبة تصل إلى 1.3 مرة. (أندريه، لي، أحمد، و ديربورن، 2024)

وتوجد ثلاث مسارات تقليدية تعتمدها الدول لتحقيق الأمن الغذائي الوطني. يتمثل المسار الأول في تعزيز الإنتاج المحلي بغرض الوصول إلى الاكتفاء الذاتي، بينما يعتمد المسار الثاني على الواردات التجارية من الغذاء، أما الثالث فيكمن في تلقي المعونات الغذائية الدولية، وبذلك لا يُعد الاكتفاء الذاتي مرادفًا للأمن الغذائي، بل يُنظر إليه كخيار ضمن عدة استراتيجيات محتملة لضمان الأمن الغذائي على الصعيد الوطني. (القبلاوي و شاذلي، 2020، صفحة 879)

وسنحاول من خلال هذا المبحث إعطاء نظرة شاملة عن آفاق الأمن لغذائي العالمي، من خلال التطلع على مستقبل الزراعة العالمي، وابراز مختلف التحديات، والحلول المقترحة لها.

المطلب الأول: مستقبل الأغذية و الزراعة في العالم

بدأت الأسعار العالمية للغذاء بالتصاعد فعليًا منذ عام 2002، إلا أن وتيرة هذا الارتفاع تسارعت بشكل ملحوظ خلال السنوات الثلاث اللاحقة، لاسيما منذ شهر أوت 2007، ففي سنة واحدة فقط، أي في 2007، ارتفعت أسعار الحبوب عالميًا بنسبة 42%، وقد أظهر تقرير حديث للبنك الدولي أن أسعار القمح على المستوى الدولي قفزت بنسبة 181% خلال فترة ثلاث سنوات، كما ارتفعت أسعار الأغذية بشكل عام بنسبة 82%، حيث تمثلت أكثر الزيادات حدة في منتجات الألبان ومشتقاتها والحبوب. (الجوزي، 2010، صفحة 108)

ورغم توفر الموارد الزراعية عالميا بما يكفي لتلبية الاحتياجات الغذائية المتوقعة حتى عام 2050، فإن الإشكالات الأساسية تتجسد في التحديات المحلية، خصوصًا في البلدان النامية، ويتوقع أن يتباطأ النمو في الطلب العالمي على الغذاء بفعل انخفاض معدلات النمو السكاني وتغير الأنماط الغذائية. إلا أن بعض الدول ذات معدلات الاستهلاك الغذائي المنخفض ستتطلب زيادات كبيرة في الإمدادات الغذائية. وتبقى عوامل مثل الفقر، وتغير المناخ، وتزايد استخدام المحاصيل الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي من

أبرز العقبات التي قد تعرقل مسار الأمن الغذائي، لا سيما في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء. لذا، فإن التعامل مع هذه التحديات يتطلب وضع سياسات متوازنة تضمن الأمن الغذائي، مع مراعاة التحولات الاقتصادية والبيئية المعاصرة. (Nikos و Jelle، 2012، صفحة 18)

ويوضح الجدول التالي الطلب العالمي على الغذاء حتى عام 2050وتطور أسعار الغذاء العالمية (مؤشر الفاو لأسعار الغذاء) حسب توقعات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة:

الجدول(14):تطور أسعار الغذاء العالمية

(مؤشر الفاو لأسعار الغذاء)

الطلب العالمي على الغذاء حتى عام 2050		
المؤشر	**القيمة المتوقعة**	**ملاحظات**
النمو السنوي للإنتاج الزراعي	%1.1	انخفاض مقارنة بـ2.2% في العقود السابقة.
الزيادة الإجمالية في الإنتاج	+60% مقارنة بـ2007/2005	لتلبية الطلب المتزايد حتى عام 2050.
استهلاك السعرات الحرارية للفرد	أكثر من 3000 كيلو كالوري/يوم	بحلول عام 2050، سيعيش 52% من سكان العالم في دول يتجاوز فيها المتوسط هذا الرقم.
تطور أسعار الغذاء العالمية (مؤشر الفاو لأسعار الغذاء)		
السنة	**متوسط المؤشر (نقطة)**	**التغير السنوي (%)**
2007	/	ارتفاع حاد
2022 (مارس)	160.3	ذروة تاريخية
2024 (ديسمبر)	127.0	-0.5%
2025 (فبراير)	127.1	+1.6%

المصدر: (Nikos و Jelle، 2012، صفحة 18)

من خلال معطيات الجداول حسب توقعات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومن خلال هذه المعطيات يتبين أن تطور أسعار الغذاء العالمية وتوقعات الطلب عليها حتى عام 2050 تكشف عن تباينات جوهرية في ديناميكيات السوق الزراعية العالمية، حيث شهدت أسعار الغذاء ارتفاعات حادة منذ عام 2007 نتيجة لعوامل متعددة أبرزها الأزمات الاقتصادية، والتغيرات المناخية، وارتفاع أسعار الطاقة، وتزايد استخدام المحاصيل لإنتاج الوقود الحيوي، وقد بلغت هذه الأسعار ذروتها في عام 2022 وذلك بسبب تداعيات الحرب في أوكرانيا، وبعدها عرفت استقرارا نسبيًا في 2024 و2025 مع تحسن التوقعات الإنتاجية لبعض السلع. من جهة أخرى، يُنتظر أن يتباطأ نمو الطلب العالمي على الغذاء مستقبلاً نتيجة لانخفاض معدلات النمو السكاني، وتحول الأنظمة الغذائية مع ارتفاع مستويات الدخل نحو استهلاك أكبر للحوم والفواكه والخضر، ما يزيد الضغط على الموارد الزراعية،

خاصة مع توقع ارتفاع الإنتاج الزراعي المطلوب بنسبة 60% مقارنة بمستويات 2007/2005. وتبقى التحديات متمثلة في الفقر، هشاشة البنى الزراعية، التغيرات المناخية، والتفاوت الإقليمي في الأمن الغذائي، ما يستدعي وضع سياسات عالمية متوازنة تضمن الأمن الغذائي في ظل هذه التحولات الديمغرافية والاقتصادية.

المطلب الثاني: تحديات مستقبل الزراعة في العالم

تشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى أنه بحلول عام 2050، ستحتاج الزراعة إلى إنتاج نحو 50% إضافية من الأغذية والأعلاف والوقود الأحيائي مقارنة بعام 2012، كما سيُطلب من مناطق جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مضاعفة إنتاجها بنسبة تصل إلى 112% لتلبية احتياجات السعرات الحرارية المتوقعة، بينما سيتوجب على بقية أنحاء العالم رفع الإنتاج بنسبة لا تقل عن 30%. ويتطلب هذا تعزيز غلة المحاصيل، وزيادة كثافتها، وتنويع أصنافها، رغم ما يفرضه ذلك من مقايضات بين القيمة الغذائية والإنتاجية والقدرة على التكيّف المناخي نظرًا لمحدودية توسيع الرقعة الزراعية. (منظمة الاغدية والزراعة للأمم المتحدة)

وتتأثر ألزراعة في العالم بجملة من العوامل، أهمها:

- **العوامل المرتبطة بالسياسات والاستراتيجيات التنموية:** لقد لعبت السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف الحكومات دورا معاكسا لمسار التنمية الزراعية المستدامة، حيث نوضح ذلك في النقاط التالية:
  - معظم الدول وخاصة المستقلة حديثا أعطت أولوية للصناعة والتصنيع. هذا التوجه السياسي للدول كان عائقا أمام تحقيق تنمية زراعية مستدامة مبكرة.
  - عدم إدراج البعد البيئي ضمن السياسات والاستراتيجيات الموضوعة من طرف الحكومات، لذلك تشهد هذه الدول نقص في الاستثمارات في المجال البيئي، مما أدى إلى تراجع التنمية المستدامة فيها.
  - إن سياسات الدعم للأسمدة الكيميائية والمبيدات من طرف الدول تعتبر السبب الأهم في الاستهلاك المفرط لهذه المواد الملوثة للبيئة و الضارة بالتوازن البيئي.
  - سياسات دعم الري الزراعي بدورها كانت سببا في الاستهلاك المفرط والغير اقتصادي للموارد المائية في الزراعة. (الملاحي ، 2023، صفحة 104)
- **العوامل البيئة:** تعتبر البيئة أهم العوامل المؤثرة في الزراعة، فالزارع يعتمد على مناخ يصعب التنبؤ به، ويقوم الإنسان بإجراءات موجبة وسالبة لتحسين فعل الطبيعة بالنسبة له وتدعم الإجراءات الموجبة القوي التي تعمل لصالح إنتاجه، أما السالبة فهي تقلل من اثر العوامل المضادة للإنتاج الزراعي والحيواني ولم يكن الفلاح إنشائيا بالنسبة للزراعة على طول الخط، بل كانت له جوانب سلبية هدميه كثيرة فقد عمل على تدهور التربة بتكرار زراعتها، وريها الدائم ولوث مياه الأنهار، وقضي على أنواع نباتية وفصائل حيوانية كثيرة. وتتضمن البيئة الطبيعة عدة عناصر مثل الموقع والبينة والتكوين الجيولوجي والسطح والمناخ والبنات والحيوان. (صالح، 2024، صفحة 55)

- **موارد الأراضي والمياه:** تُعد وفرة الأراضي الصالحة للزراعة من أهم العوامل المحددة للإنتاج الزراعي، إذ تُعتبر موردًا أساسيًا للإنتاج النباتي والحيواني. وتفاوت إمكانيات الدول الأقل نموًا في هذا المجال يعود إلى اختلاف الظروف المناخية، وتوفر الأراضي والمياه، والمعوقات البيئية، وقد صنّفت هذه الدول بحسب نصيب الفرد من الأراضي الممكن استغلالها زراعيًا، وكذلك الأراضي المزروعة فعليًا، مما يساعد على تقييم قدراتها التوسعية. (https://www.fao.org/4/y0491a/y0491a02.htm)

وتشير التقديرات إلى أن التوسع في الأراضي الزراعية مستقبلاً سيكون أقل من معدلاته السابقة، نظرًا لمعوقات مثل ضعف التربة، والمشاكل الصحية والبيئية، والحاجة لاستثمارات ضخمة، ويُبرز التصنيف ثلاث فئات: دول ذات إمكانيات زراعية عالية، مثل الكونغو وموزنبيق؛ ودول قاربت على استنفاد أراضيها كالصومال؛ وأخرى استنفدت أراضيها كليًا مثل اليمن وأفغانستان. كما أن بعض الدول تعاني من الجفاف أو الانحدارات، وتواجه تحديات إضافية كالنزاعات والصراعات، ما يزيد من تدهور الأراضي والضغط على الموارد الزراعية.(https://www.fao.org/4/y0491a/y0491a02.htm)

- **العوامل المرتبطة بالتكنولوجيا والعولمة:** تلجأ معظم دول العالم الثالث والدول النامية إلى اقتناء التكنولوجيا من الدول المتطورة لتطوير القطاع الزراعي دون الوعي بمدى ملائمة هذه الأخيرة للظروف المناخية والايكولوجية لهذه الدول مما أثر سلبا على البيئة. كما أن عولمة التكنولوجيا كانت وراء الثورة الخضراء وسببا في تدهور البيئة وفي التلوث وارتفاع مستويات انبعاث الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري وتلوث المياه السطحية والجوفية. (الملاحي ، 2023، صفحة 104)
- العوامل المرتبطة بالتنمية الريفية: إن تخلف الدول عن السعي لتحقيق تنمية محلية في الأرياف كان سببا في ارتفاع مستوى النزوح من الأرياف إلى التجمعات الحضرية والمدن بحثا عن التوظيف والمرافق الحياتية كالمستشفيات والجامعات و قد كان هذا سببا في نقص اليد العاملة والكفاءات المتطورة في القطاع الزراعي وفي تراجع التنمية الريفية المستدامة. (الملاحي ، 2023، صفحة 105)

كما ويمكن الاشارة الى التحديات والمشكلات التي تواجه قطاع الزراعة بالشرق الأوسط والعالم العربي في النقاط التالية:

- ندرة الأساليب الحديثة المستخدمة في الزراعة، ما ساهم في تخفيض الإنتاج الزراعي.
- التفات الكثير من سكان الوطن العربي إلى الجانب المهني والصناعي في المدن بدل من التوجه نحو الزراعة الأمر الذي أدى إلى غياب الوعي عن آليات الزراعة.
- تعاني الكثير من الدول العربية ويلات الحروب والصراعات الداخلية والحروب الأهلية ما أدى ذلك إلى القضاء على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية.
- زيادة الكثافة السكانية في الوطن العربي في العقود والسنوات الأخيرة دفع دولها إلى الزحف العمراني الأفقي لتوفير المساكن والقضاء على مئات الآلاف من الدونمات الزراعية.
- ندرة المياه في الوطن العربي وسيطرة الغرب على معظمها ساهم ذلك في تقليص مساحات الري والزراعة.
- استخدام الأراضي الزراعية في البناء أكثر من الزراعة.

- عدم استخدام الأيدي العاملة بشكل جيد وبشكل مهم جداً.
- عدم استخدام الادوات والإمكانيات الحديثة التي تساعد في زيادة إنتاجية النباتات والتقليل من المشاكل في التغذية.
- الاعتماد الكبير على الاستيراد أكبر من الاعتماد على الاكتفاء الذاتي في الدولة.
- عدم وجود الخبرة الواسعة الموجودة لدى المزارعين. (محمد الخوري، 2023)

المطلب الثالث: الحلول المقترحة لواجهة تحديات الزراعة العالمية

ان التحديات التي تواجهها الزراعة كالنمو السكاني، والتغير المناخي، وتدهور الموارد، ... الخ وغيرها التي تهدد الأمن الغذائي، استوجبت إيجاد حلول فعّالة ومستدامة لضمان استمرارية الإنتاج الزراعي وتحقيق التوازن بين تلبية الطلب والحفاظ على البيئة. وفيما يلي مجموعة من الحلول المقترحة لواجهة تحديات الزراعة العالمية:

1. **تبني الزراعة الذكية مناخيًا:** ان الزراعة الذكية هي الزراعة التي تعتمد على استخدام التقنيات الحديثة مثل الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية وإنترنت الأشياء ونظم الذكاء الاصطناعي التي أصبحت سمة العصر، وذلك بهدف رفع كفاءة الإدارة الزراعية للمحاصيل ابتداء من تجهيز الأرض وحتى عمليات الحصاد. (بن عيشونة و صدقاوي، 2022، صفحة 456)

وتعتبر الزراعة الذكية من بين الحلول الملائمة التي يعتمد عليها في مواجهة مختلف التهديدات التي يمكن أن تطرأ على الزراعة بسبب تغير المناخ والناتجة عن ارتفاع درجات الحرارة، زيادة جفاف الأجواء، ارتفاع مستوى سطح البحر، الفيضانات وغيرها، والتي تؤدي بدورها إلى انخفاض خصوبة التربة ومن تم انخفاض إنتاجيتها ، وكما أنها تساهم في إيجاد الحلول التي تحد من المشاكل المرتبطة بالري الفلاحي، كاستنزاف المياه الجوفية وانخفاض توافرها وزيادة الآفات والملوحة وغيرها. (بوسيكي و الواعر ، 2022، صفحة 1130)

2. التحول نحو التنمية الزراعية المستدامة: تعرف التنمية الزراعية المستدامة على أنها تلك التنمية التي تحمي الموارد الطبيعية، خاصة الزراعية والحيوانية منها، إذا فالتنمية المستدامة هي الاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية في العالم بما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على الكرة الأرضية، وتعني كذلك القدرة على استمرار الإنتاج مع المحافظة على الموارد الطبيعية (يوسفي و هني، 2023، صفحة 655).

3. الاستثمار في البحث والتطوير الزراعي: يعتبر الاستثمار الزراعي عبارة عن استخدام عوامل الإنتاج الزراعية المتوفرة من الأرض، العمل ورأس المال...، بغرض إنتاج منتجات زراعية لسد حاجات المستهلكين وللحصول على أفضل النتائج الممكنة، وتختلف هذه النتائج باختلاف النظام الاقتصادي السائد، ففي النظام الرأسمالي يجب أن يحقق الاستثمار الزراعي أفضل عائد اقتصادي ممكن، أي أكبر قيمة من الربح. أما في النظام الاشتراكي فيجب أن يحقق الاستثمار الزراعي أفضل عائد اقتصادي واجتماعي في آن واحد. (بن جدو و بن عامر ، 2020، صفحة 99)

ويمثل الشكل الموالي أهداف الاستثمار الزراعي:

الشكل(07):أهداف الاستثمار الزراعي

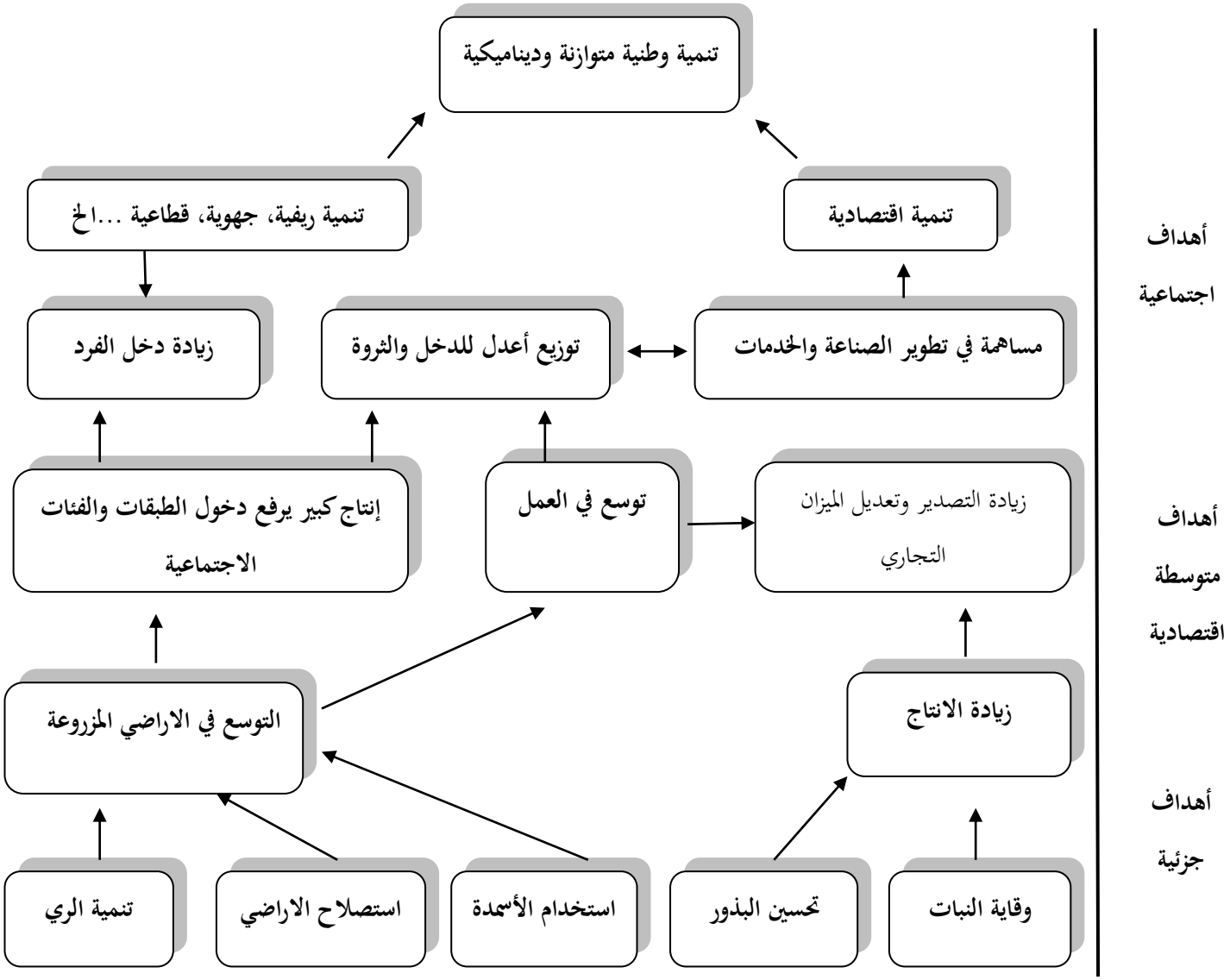

المصدر: (عمر و سعيج، 2018، صفحة 190)

4. **إدارة فعالة للموارد الطبيعية:** أن المقصود من ادارة الموارد الطبيعية هو التحكم الرشيد والتسيير الجيد، لتلك الموارد الموجودة في الطبيعة، ولم تنتج من قبل الانسان، بحيث تتسم هذه الموارد بالندرة وتستخدم في عملية توفير السلع والخدمات المختلفة لاشباع الحاجات في المجتمع وتشمل(العمل، رأس المال، الأرض، والموارد الطبيعية)، ويعد أي مورد طبيعي لم يستثمر اقتصاديا قوة كامنة الى حين استثماره (حلاسة و طرايش ، 2023، صفحة 49).

وترتكز الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية من أجل تحقيق التنمية الزراعية على عدة ركائز فنية وتشريعية ومؤسسية واقتصادية واجتماعية لابد من تكاملها وتناسقها في إطار سياسات عامة ترتبط بنوعية وخصائص المورد الطبيعي وتتوافق مع السياسات البيئية

في المجالات الأخرى ذات العلاقة، يقنن هذه السياسات ويساندها بنية تشريعية متكاملة من قوانين ولوائح تنفيذية وقرارات وأكواد ومواصفات وضوابط وطنية. (حلاسة و طرايش ، 2023، صفحة 51)

5. التوسع في الزراعة الرقمية: ان الزراعة الرقمية هي تلك الزراعة التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبيانات الأنظمة البيئية لدعم تقديم المعلومات والخدمات للمزارعين في الوقت المناسب وتطويرها، لجعل الزراعة عملية مربحة ومستدامة اجتماعيًا واقتصاديًا وبيئيًا، وتقديم طعام آمن ومغذٍّ وبأسعار معقولة للجميع في الوقت ذاته، وتبدو الزراعة الرقمية أمرًا لا مفرّ منه في المستقبل مع زيادة أعداد أحواض التخمير العملاقة التي تنتج الألبان، والجرّارات الذكية التي تعرف مكان وجودها في الحقول، وتقود نفسها في عمليات البذار والحصاد، واللحوم ذات القيمة الغذائية العالية المصنوعة من النباتات، وذلك مع تقليل كلفة الإنتاج باستخدام أجهزة الاستشعار وأنظمة الري الدقيقة الموفرة للمياه، فضلا عن توفير المعلومات الضرورية للمزارعين في الوقت المناسب باستخدام الحوسبة السحابية والتطبيقات الذكية، إذ يتلقى المزارعون توصيات سهلة الاتباع للري، واستخدام المبيدات والتسميد وغيرها من الممارسات الزراعية المستعملة لتحسين المحصول، وزيادة كميته مع توفير كبير في التكاليف المادية. (سناجلة، 2024)

6. تشجيع التعاون الدولي: يعتبر التعاون الدولي من أهم الآليات التي يُعتمد عليها في إقامة علاقات و شراكات مع مختلف الدول، و بالتالي الوصول إلى تحقيق منافع مشتركة، و عليه يشكل التعاون الدولي محورا مهما و معتبرا في مخطط عمل الوزارة، و ذلك باعتماد استراتيجية تقوم على ترقية وتعزيز العلاقات الثنائية و المتعددة الأطراف في مجالي البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال مع مختلف البلدان و المنظمات المتخصصة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في المجال، و التي تتمحور أساسا حول ما يلي:

- ✓ تملك التكنولوجيات الحديثة و المعرفة.
- ✓ نقل التكنولوجيا.
- ✓ تعزيز القدرات (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية).

خاتمة الفصل الثاني:

تناولت من خلال هذا الفصل موضوع آفاق الأمن الغذائي العالمي من خلال تحليل شامل للوضع الراهن للإنتاج الزراعي عبر القارات، ويبرز أن العالم يشهد تباينًا كبيرًا في القدرات الإنتاجية، حيث تتصدر آسيا وأمريكا الشمالية وأوروبا قائمة القارات من حيث إنتاج الحبوب، في حين تبقى أفريقيا الأقل مساهمة، رغم امتلاكها لموارد طبيعية معتبرة.

واتضح من خلال التحليل أن الأمن الغذائي لا يرتبط فقط بكمية الإنتاج، بل كذلك بقدرة الدول على التخزين، التوزيع، وتحقيق العدالة في الوصول إلى الغذاء، وهو ما يمثل تحديًا كبيرًا خاصة في الدول النامية، وقد تفاقمت هذه التحديات نتيجة لتغير المناخ، النزاعات المسلحة، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، ما أضعف القدرة الشرائية لدى شريحة واسعة من السكان، ورفع معدلات انعدام الأمن الغذائي، كما ابرز هذا الفصل أهمية التعاون الدولي والسياسات الزراعية المتكاملة لتحقيق الأمن الغذائي، مع التأكيد على ضرورة الاستثمار في التكنولوجيا الزراعية والبنية التحتية، وتعزيز القدرة المحلية على إنتاج الغذاء، بدلًا من الاعتماد المفرط على الاستيراد، وبناء على ما تم التطرق اليه يمكن القول أن تحقيق الأمن الغذائي العالمي يتطلب تضافر الجهود بين الدول، خاصة من خلال دعم صغار الفلاحين، تطوير نظم الزراعة المستدامة، وضمان الحوكمة الرشيدة للموارد الطبيعية، بما يسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي والحد من هشاشة النظم الغذائية في وجه الأزمات.

.

الفصل الثالث:

واقع وأفاق الأمن الغذائي في الجزائر

مقدمة الفصل الثالث:

بعد تناول الإطارين النظري ولمفاهيمي لموضوع الأمن الغذائي، من خلال تحديد مفهومه، أبعاده، والعوامل المؤثرة فيه، ارتأينا في هذا الفصل التطرق إلى الجانب التطبيقي المتعلق باستراتيجية الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي، بهدف الوقوف على مدى فعالية السياسات المعتمدة، وكفاءة البرامج المنتهجة في هذا المجال.

ويكتسي هذا الفصل أهمية خاصة، باعتباره يجسد الواقع العملي للجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية في سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، وتقليص التبعية الغذائية للخارج، لاسيما في ظل التحديات المتزايدة التي تعرفها الأسواق الدولية، وتقلّبات المناخ، والضغوط السكانية والاقتصادية.

وعليه، سيتم في هذا الفصل استعراض أبرز المحاور الاستراتيجية التي تبنتها الجزائر، مثل تطوير الزراعة الصحراوية، دعم شُعب الإنتاج الفلاحي، إصلاح العقار الزراعي، وترقية الاستثمار الفلاحي، بالإضافة إلى تقييم النتائج المتحققة، وتسليط الضوء على أهم العراقيل التي حالت دون الوصول إلى الأهداف المنشودة.

كما سنعتمد على مجموعة من البيانات والإحصائيات الرسمية (كإنتاج الحبوب، الحليب، البطاطا...إلخ) من أجل تحليل تطور المؤشرات الفلاحية والغذائية، بما يسمح بتقديم رؤية موضوعية لواقع الأمن الغذائي في الجزائر، وبلورة توصيات عملية للمساهمة في تجسيد استراتيجية وطنية أكثر فاعلية واستدامة.

المبحث الأول: واقع الإنتاج الغذائي في الجزائر

يعتبر القطاع الزراعي في الجزائر أحد أهم القطاعات الحيوية في الاقتصاد الوطني، نظراً لدوره في تحقيق الأمن الغذائي، وتوفير مناصب الشغل، والمساهمة في الناتج الداخلي الخام، إلا أنه لا يزال يواجه عدة تحديات بنيوية وهيكلية تحدّ من فاعليته وتطوره بالشكل المنشود.

ورغم توفر الجزائر على مساحات زراعية معتبرة (تقدّر بنحو 8.5 مليون هكتار منها حوالي 3.5 مليون هكتار مخصصة للحبوب)، إلا أن نسبة الأراضي المستغلة فعليًا لا تتجاوز 17.4% من إجمالي المساحة الوطنية، ما يكشف عن ضعف في الاستغلال وتدني مردودية السياسات الفلاحية.

المطلب الأول: تطور الإنتاج الزراعي النباتي في الجزائر

عندما نتحدث عن الإنتاج الزراعي النباتي فإننا نشمل في حديثنا جميع الأنشطة الزراعية المتعلقة بزراعة المحاصيل والحبوب والخضر والفواكه، ويعتبر القطاع الزراعي في الجزائر من القطاعات الاستراتيجية وذلك نظرًا لتنوع المناخ والتربة، وامتلاك البلاد لمساحات زراعية شاسعة.

كما ويمثل هذا النوع من الركيزة الأساسية للقطاع الزراعي للبلاد، نظرا للدور الذي الحاسم الذي يلعبه في سبيل تحقيق الأمن الغذائي للبشر والحيوان على حدّ سواء، فهو المصدر الرئيسي لتوفير الغذاء.

بحيث تعد وفرة الإنتاج النباتي مؤشرا جوهريا على مدى التقدم الزراعي الذي تحققه الدولة، وأحد الضمانات الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي.

ولا يزال واقع الإنتاج الزراعي النباتي في الجزائر لا يرتقي إلى المستوى المطلوب، سواء كان من ناحية الأهداف التي سطرتها الدولة في سياسات التي وضعتها لدعم هذا القطاع، أو من ناحية تلبية الاحتياج الكامل. وهذا ما يجعل الدولة تلجأ الى الاستيراد لسد العجز الغذائي، وينتج عن هذا اتساع في الفجوة الغذائية، بسبب عدم قدرة وتيرة الإنتاج المحلي على مواكبة النمو السكاني، مما يشكل عبئا متزايدا على الميزانية العامة للدولة، التي تعتمد بنسبة تفوق 97% على عائدات قطاع المحروقات.

ويرتكز الإنتاج النباتي في الجزائر أساسًا على مجموعة متنوعة من الزراعات، والتي تأتي في مقدمتها زراعة الحبوب، وعلى وجه الخصوص القمح الصلب، القمح اللين، والشعير، إلى جانب بعض المحاصيل الصناعية، والخضروات، والأشجار المثمرة، والكروم مثل الزيتون، الحمضيات، التمور، والعنب، وغيرها. وفيما يلي سيتم استعراض تطور الإنتاج الزراعي النباتي في بعض أهم هذه المنتجات.

أولا/ انتاج الحبوب في الجزائر للفترة(2002–2023):

يعتبر قطاع الحبوب من أهم المكوّنات الأساسية للإنتاج الزراعي في الجزائر، وذلك نظرا لدوره الحيوي في تأمين الغذاء للسكان وضمان استقرار الأمن الغذائي الوطني، ويحتل إنتاج الحبوب، وعلى رأسها القمح بنوعيه (اللين والصلب) والشعير، مساحة معتبرة من الأراضي الزراعية المستغلة سنويًا، كما يُعد النشاط الزراعي الأوسع انتشارًا بين الفلاحين، خصوصًا في المناطق الشمالية والهضاب العليا، وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الدولة في إطار دعم الفلاحين وتحسين مردودية الإنتاج، إلا أن هذا القطاع لا يزال يعاني من عدة تحديات، أبرزها الاعتماد الكبير على الزراعة المطرية، وعدم استقرار التساقطات، بالإضافة إلى ضعف استخدام التقنيات الحديثة والأسمدة والمكننة، مما يؤدي إلى تقلبات كبيرة في حجم الإنتاج السنوي، ويجعل الجزائر تعتمد جزئيًا على استيراد الحبوب لتغطية احتياجاتها الداخلية.

الجدول(15): متوسط إنتاج الحبوب في الجزائر للفترة(2002–2021) **الوحدة: ملايين الأطنان**

السنوات	متوسط انتاج الحبوب (مليون طن)
2006-2002	3.55
2011-2007	3.62
2016-2012	4.13
2021-2017	4.46

المصدر: (الريفية، 2022)

الشكل(08): متوسط إنتاج الحبوب في الجزائر للفترة(2002–2021)

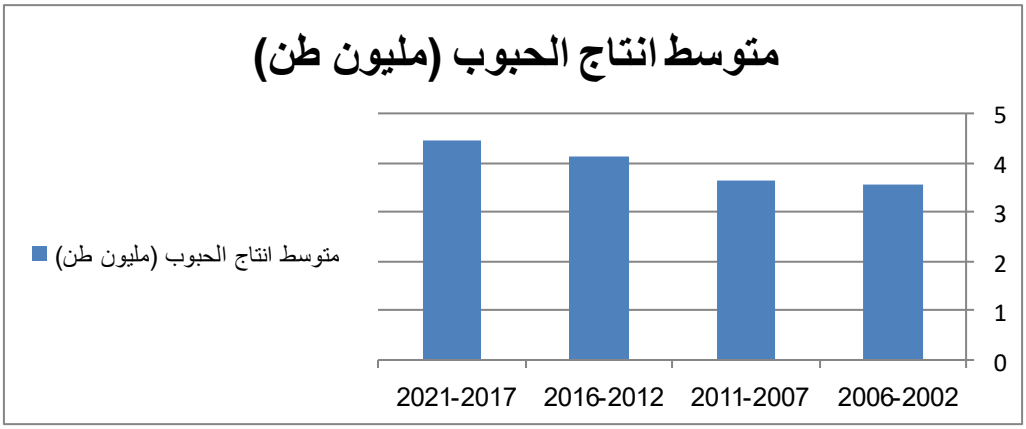

المصدر: من اعداد الباحث بناءا (الريفية، 2022)

يمثل كل من الجدول والأعمدة البيانية أعلاه، متوسط إنتاج الحبوب في الجزائر للفترة(2002-2021) بحيث نلاحظ تطور متوسط إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترات الزمنية الممتدة من سنة 2002 إلى سنة 2021 إلى وجود منحى تصاعدي واضح في كمية الإنتاج، بحيث بلغ متوسط الإنتاج خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2006 حوالي 3.55 مليون طن، ليرتفع بشكل طفيف إلى 3.62 مليون طن بين 2007 و2011، وهو ما يعكس تحسنًا محدودًا في الأداء الفلاحي خلال تلك المرحلة، ومع بداية الفترة 2012-2016، سُجّل تطور أكثر وضوحًا، حيث ارتفع المتوسط إلى 4.13 مليون طن، ما يُظهر بداية استقرار نسبي في الإنتاج وتحسن تقني أو مناخي محتمل أن يكون السبب في تحقيق هذا الاستقرار، أما في الفترة الأخيرة 2017-2021، فقد واصل الإنتاج ارتفاعه ليبلغ متوسطًا قدره 4.46 مليون طن، وهو ما يؤكد الاتجاه الإيجابي في إنتاج الحبوب خلال العقدين الأخيرين، رغم التحديات المرتبطة بالتغيرات المناخية والاعتماد على الزراعة المطرية، و يعكس هذا الارتفاع التدريجي تأثير السياسات الفلاحية المتبعة، خاصة في ما يتعلق بتوسيع المساحات المزروعة، وتعميم استخدام تقنيات الري والدعم الفلاحي.

الجدول(16): تطور إنتاج أنواع الحبوب في الجزائر خلال الفترة (2009–2018)

الوحدة : القنطار

نوع المنتج / الموسم الفلاحي	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الذرة الشامية	الذرة الرفيعة	الشوفان
2009-2010	20385000	9142000	15039000	3590	1060	1015000
2010-2011	21957900	7151000	12580800	5751	9404	767300
2011-2012	24071180	10251125	15917150	17548	17505	1097025
2012-2013	23323694	9666796	14986386	12445	120	1132859
2013-2014	18443334	5918634	9394009	25720	4650	565803
2014-2015	20199390	6367916	10305564	27941	26650	682025
2015-2016	19376173	5024791	9199064	36865	89577	721209
2016-2017	19909570	445.5460	9696964	26335	49725	640175
2017-2018	31780207	8031984	19573271	55125	36215	1180178

المصدر: (خيرالدين، 2022، صفحة 492.)

الشكل(09): تطور إنتاج أنواع الحبوب في الجزائر خلال الفترة (2009–2018)

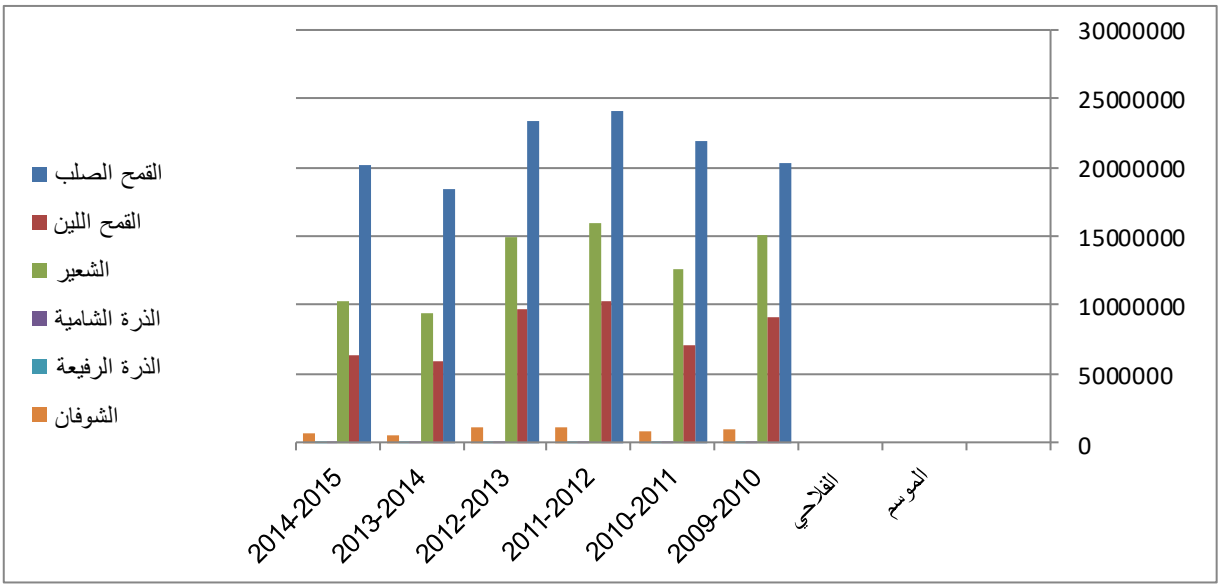

المصدر: إعداد الباحث بناء (خيرالدين، 2022، صفحة 492.)

يمثل الجدول والشكل أعلاه تطور إنتاج أنواع الحبوب في الجزائر خلال الفترة (2009–2018)، ونلاحظ من خلال هذا الجدول وجود تباينًا واضحًا في كميات الإنتاج بين مختلف الأنواع، حيث حافظ القمح الصلب على مكانته كأكثر الحبوب إنتاجًا، متبوعًا بالشعير والقمح اللين، في حين تبقى باقي الحبوب (الذرة الشامية، الذرة الرفيعة، الشوفان) ذات مساهمة أقل في إجمالي الإنتاج.

ففيما يخص القمح الصلب، سجل الإنتاج أعلى مستوياته خلال موسم 2017–2018 بحوالي 31.78 مليون قنطار، مقارنة بـ20.38 مليون قنطار فقط في موسم 2009–2010، ما يعكس تحسنًا عامًا، رغم بعض التذبذب المسجل في بعض المواسم (مثل انخفاضه إلى حوالي 18.44 مليون قنطار في (2013–2014)، ويرجع هذا التحسن إلى الظروف المناخية المواتية نسبيًا خلال بعض السنوات، وإلى برامج الدعم الفلاحي.

أما القمح اللين، فشهد تذبذبًا أكثر وضوحًا، حيث تراجع من 9.14 مليون قنطار في 2009–2010 إلى 5.02 مليون قنطار فقط في 2015–2016، قبل أن يرتفع مجددًا إلى 8.03 مليون قنطار في موسم 2017–2018.

اما بالنسبة للشعير، فقد شهد إنتاجه أيضًا تقلبات لافتة، إذ بلغ ذروته في 2017–2018 بحوالي 19.57 مليون قنطار، مقابل 15.03 مليون قنطار في بداية السلسلة الزمنية، ما يُظهر اتجاها عامًا نحو الارتفاع رغم التراجع الواضح في بعض المواسم (مثل 2013–2014 حيث بلغ فقط 9.39 مليون قنطار).

أما بالنسبة للحبوب الثانوية مثل الذرة الشامية والذرة الرفيعة والشوفان، فقد بقي إنتاجها ضعيفًا نسبيًا، ورغم الارتفاع النسبي في إنتاج الذرة الرفيعة (بلغ 89,577 قنطارًا في 2015–2016)، إلا أن مساهمتها في إجمالي الإنتاج الوطني ما تزال محدودة، ما يشير إلى ضعف استغلال هذه الزراعات.

ومن خلال المعلومات التي قدمها الجدول يتبين هيمنة القمح الصلب على الخارطة الفلاحية للحبوب في الجزائر، مع تسجيل تحسن نسبي في بعض الأنواع الأخرى، وهو ما يدل على الحاجة إلى مزيد من الدعم الهيكلي والتقني لتنويع الإنتاج وضمان استقرار مردوديته في ظل التحديات المناخية والاقتصادية.

الجدول(17): تطور انتاج أنواع الحبوب في الجزائر خلال الفترة(2019–2021)

الوحدة: الف طن

نوع المنتج / الموسم الفلاحي	الحبوب	القمح والدقيق	الذرة الشامية	الذرة الرفيعة والدخن	الأرز
2019	5633.5	3876.9	6.4	3.6	0.2
2020	4393.1	3106.0	3.2	0.9	0.2
2021	2783.4	2168.4	18.5	0.4	03

المصدر: إعداد الباحث بناءا (العربي، 2022)

يمثل الجدول أعلاه تطور انتاج أنواع الحبوب في الجزائر خلال الفترة(2019–2023) حيث المعطيات الإحصائية للفترة المدروسة إلى تراجع ملحوظ في إنتاج الحبوب بجميع أصنافها مقارنة بالفترة السابقة، وهو ما يعكس تأثيرًا سلبيًا محتملًا للظروف المناخية (الجفاف بالخصوص) أو اختلالات في منظومة الإنتاج الزراعي.

ففي سنة 2019، بلغ الإنتاج الإجمالي للحبوب نحو 5633.5 ألف طن، منها 3876.9 ألف طن من القمح والدقيق، وهو ما يمثل حوالي 69% من إجمالي الإنتاج، إلى جانب كميات محدودة من الذرة الشامية (6.4 ألف طن)، الذرة الرفيعة والدخن (3.6 ألف طن)، والأرز (0.2 ألف طن).

وبالنسبة لسنة 2020 فقد شهدت انخفاضًا حادًا في إجمالي الإنتاج ليصل إلى 4393.1 ألف طن، أي بتراجع نسبته تقارب 22% مقارنة بسنة 2019، مع تراجع مماثل في القمح والدقيق إلى 3106.0 ألف طن، كما انخفض إنتاج الذرة الرفيعة إلى 0.9 ألف طن فقط، بينما بقي إنتاج الأرز مستقرًا.

أما سنة 2021، فقد سجلت أدنى مستويات الإنتاج خلال الفترة، بـ 2783.4 ألف طن فقط، منها 2168.4 ألف طن من القمح والدقيق، مع ملاحظة ارتفاع طفيف في الذرة الشامية إلى 18.5 ألف طن، وهو تطور نسبي لكنه غير مؤثر بالنظر إلى الانخفاض العام في باقي الأنواع.

- وبالنسبة للفترة (2022- 2023)، وحسب ما ذكرت المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، فقد احتلت الجزائر المرتبة الثانية إفريقيا في إنتاج القمح لسنة 2023 بإجمالي إنتاج بلغ 7 ملايين طن موسم 2023/2022، حسب تقارير أمريكية، ووفقا لذات التقارير فإنّ الجزائر جاءت كثاني أكبر المنتجين للقمح في إفريقيا خلال الموسم المنصرم (المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، 2024)

ومن خلال ما تم عرضه يمكن أن نلاحظ بأن قطاع إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2023 قد شهد تذبذبًا واضحًا بين التحسن والتراجع، مما يعكس هشاشة هذا القطاع أمام العوامل المختلفة.

خلال الفترة 2009–2018، سجل الإنتاج مستويات جيدة نسبيًا، خاصة في سنوات مثل 2012 و2018، حيث بلغ إنتاج القمح الصلب لوحده أكثر من 31 مليون قنطار (أي أكثر من 3 ملايين طن)، كما تميزت هذه الفترة بتنوع في إنتاج الحبوب (قمح بنوعيه، شعي، ذرة، شوفان).

وفي المقابل فقد عرفت الفترة 2019–2021 تراجعًا حادًا في الإنتاج، بلغ أدناه سنة 2021 بإجمالي لا يتجاوز 2.78 مليون طن.

وفي موسم 2022–2023 مثّل مرحلة انتعاش نسبي، حيث ارتفع الإنتاج مجددًا إلى 7.00 ملايين طن، وهو ما يُعد من بين أعلى المستويات في العشرين سنة الأخيرة، ما يدل على قدرة القطاع على التعافي إذا توفرت الظروف المناسبة.

الوثيقة(01): توزع إنتاج الحبوب في الجزائر لسنة (2017)

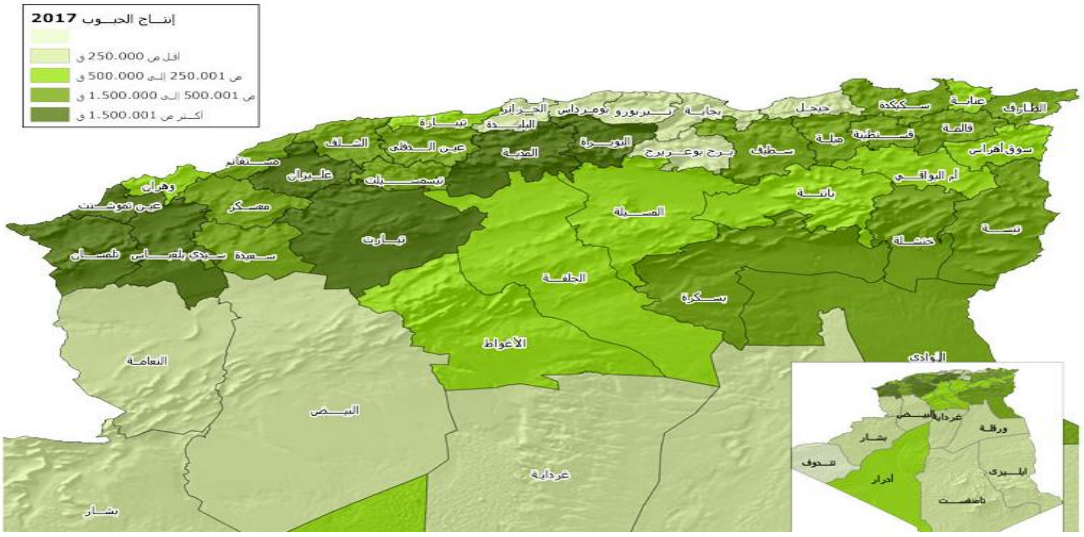

المصدر (الفلاحة، **2017**)

ثانيا/ المحاصيل الصناعية:

تكز المحاصيل الصناعية على الطماطم الصناعية والتبغ بمعدل سنوي للمساحة وصل 19.380 هكتار خلال الفترتين 2000-2009 و2010-2017. بالنسبة للتبغ، بلغ معدل مساحته 4.850 هكتار خلال نفس الفترتين.

من حيث الإنتاج، ارتفع منتوج الطماطم الصناعية بشكل كبير، ب 136٪، ناتج عن تحسن المردود، والذي ارتفع من حوالي 200 كغ / هكتار خلال الفترة 2000-2009 إلى أكثر من 500 كغ / هكتار في فترة 2010-2017. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2022)

1. **تطور إنتاج الطماطم الصناعية في الجزائر**

الجدول(18): تطور إنتاج الطماطم الصناعية في الجزائر خلال (2009-2018)

الوحدة: القنطار

المحصول / الموسم الزراعي	الطماطم الصناعية(القنطار)
2009 -2010	7619420
2010-2011	7058640
2011-2012	8523870
2012-2013	9082675
2013-2014	10930475
2014-2015	12908297
2015-2016	12354980
2016-2017	12097326
2017-2018	15406655

المصدر :إعداد الباحث بناءا على المرجع (خيرالدين، 2022، صفحة 498)

المصدر :إعداد الطالبة بناءا على المرجع (خيرالدين، 2022، صفحة 498)

الشكل(08):تطور إنتاج الطماطم الصناعية في الجزائر خلال (2009-2018)

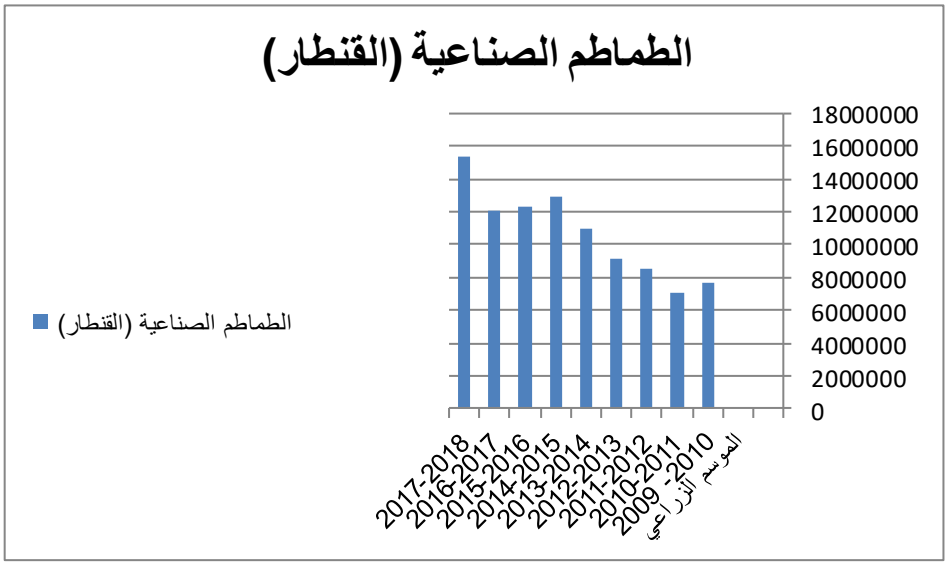

المصدر: إعداد الباحث بناء (خيرالدين، 2022، صفحة 498)

يوضح الشكل، تطور إنتاج الطماطم الصناعية في الجزائر خلال (2009-2018)، بحيث نلاحظ أن هناك تصاعد واضح في حجم الإنتاج، مع بعض التذبذب الطفيف في بعض المواسم. فبعدما بلغ الإنتاج 7.619.420 قنطارا في موسم 2009-2010، شهد انخفاضا طفيفا في الموسم التالي ليصل إلى 7.058.640 قنطارا، ثم بدأ في الارتفاع تدريجيا، حيث سجل 8.523.870 قنطارا في 2011-2012، وواصل ارتفاعه إلى أن بلغ ذروته في موسم 2017-2018 بإنتاج قدره 15.406.655 قنطارا. ونلاحظ أن الفترة الممتدة من 2013 إلى 2018 شهدت طفرة إنتاجية ملحوظة، خاصة في الموسمين الأخيرين، مما يشير الى تحسنا في الأداء الزراعي لهذا المحصول.

الجدول(19):تطور إنتاج الطماطم الصناعية في الجزائر خلال (2019-2021)

السنة	الإنتاج (مليون قنطار)
2019	16.5
2020	19
2021	23

المصدر: اعداد الباحث بناءا على: (المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، 2024)

الشكل(11): تطور إنتاج الطماطم الصناعية في الجزائر خلال (2019-2021)

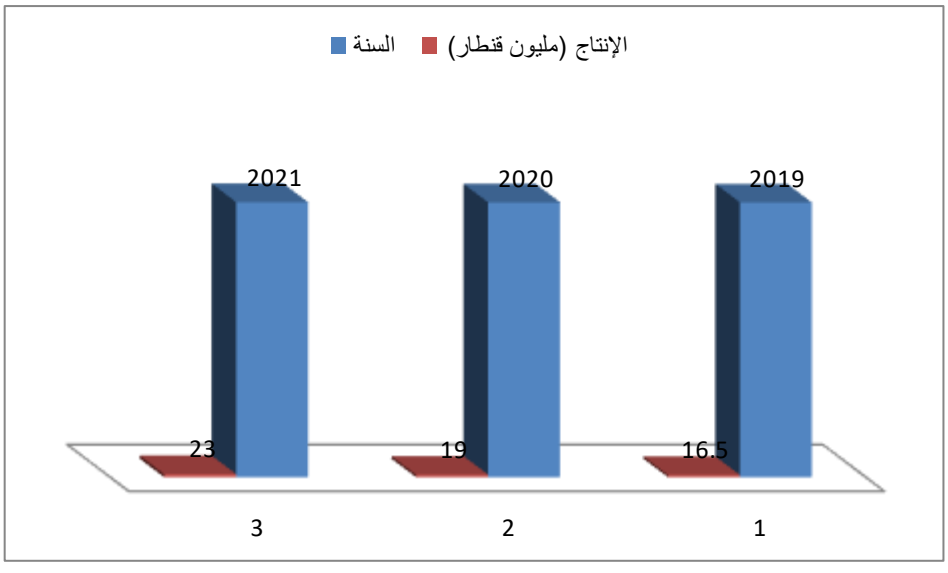

المصدر: إعداد الباحث بناء على (المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، 2024)

تشير بيانات إنتاج الطماطم الصناعية في الجزائر خلال الفترة 2019-2021 إلى ان هناك تصاعد في نسبة انتاج الطماطم الصناعية، وهو ما يعكس تحسنا واضحا في أداء هذا القطاع الزراعي الحيوي، ففي عام 2019، بلغ الإنتاج حوالي 16.5 مليون قنطار، ليرتفع إلى 19 مليون قنطار في عام 2020، مسجلا نموا بنسبة تقارب 15.15٪. واستمر هذا الاتجاه الإيجابي في عام 2021، حيث قفز الإنتاج إلى 23 مليون قنطار، أي بزيادة تُقدَّر بنحو 21.05٪ مقارنة بالسنة التي سبقتها، ويشير هذا التطور الإيجابي الى جهود الدولة في دعم الفلاحة الصناعية ، كما ويعتبر مؤشرا على إمكانية تقليص التبعية للاستيراد في قطاع الصناعات الغذائية.

الوثيقة(02): مناطق توزيع صناعة الطماطم الصناعية في الجزائر(2017)

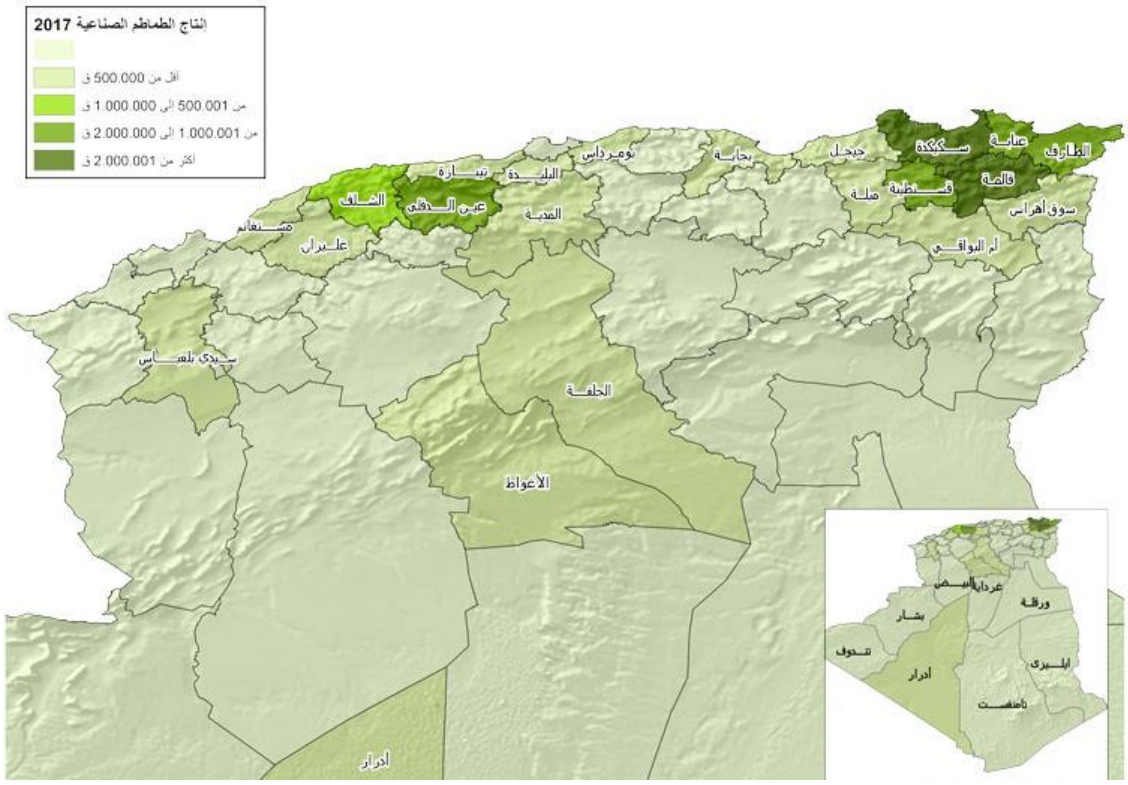

المصدر: (وزارة الفلاحة، **2017**)

2. تطور إنتاج التبغ في الجزائر:

الجدول(20):تطور إنتاج التبغ في الجزائر خلال (2009–2018) **الوحدة: قنطار**

المحصول / الموسم الزراعي	التبغ (القنطار)
2009 –2010	76039
2010–2011	82808
2011–2012	76295
2012–2013	79182
2013–2014	87068
2014–2015	87999
2015–2016	98404
2016–2017	102918
2017–2018	106859

المصدر :**إعداد** الباحث بناء على(خيرالدين، 2022، صفحة 498)

الشكل(12):تطور إنتاج التبغ في الجزائر خلال (2009-2018)

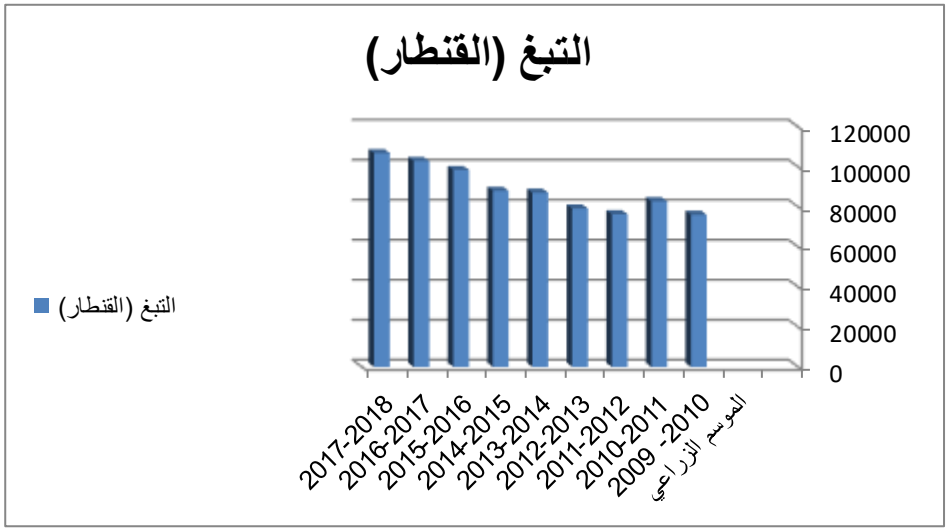

المصدر: إعداد الباحث بناء على (خيرالدين، 2022، صفحة 498)

تشير لبيانات أعلاه الى: تطور إنتاج التبغ في الجزائر خلال (2009-2018) ، بحيث نلاحظ تصاعد في انتاج التبغ مما يدل على اهتمام متزايد بهذا المحصول الزراعي، فقد بلغ الإنتاج خلال موسم 2009-2010 حوالي 76,039 قنطارًا، وواصل ارتفاعه تدريجيًا ليصل إلى 106,859 قنطارا في موسم 2017-2018، أي بزيادة تقارب 40.5% خلال تسع سنوات. ويلاحظ أن الإنتاج عرف بعض التذبذب الطفيف في بعض المواسم، كما في موسمي 2011-2012 و2012-2013، لكنه استعاد وتيرته التصاعدية ابتداءً من 2014-2015، وهو ما قد يشير الى وجود تحسينات في ظروف الزراعة أو السياسات الداعمة لهذا النوع من المحاصيل.

3.إنتاج الفول السوداني في الجزائر:

الجدول(21):تطور إنتاج الفول السوداني في الجزائر خلال (2009-2018) **الوحدة: قنطار**

المحصول / الموسم الزراعي	الفول السوداني(القنطار)
2009 -2010	33851
2010-2011	30369
2011-2012	27782
2012-2013	25514
2013-2014	34588
2014-2015	34097
2015-2016	70923
2016-2017	101713
2017-2018	118861

المصدر :اعداد الباحث بناء على (خيرالدين، 2022، صفحة 498)

الشكل(13):تطور إنتاج الفول السوداني في الجزائر خلال (2009-2018)

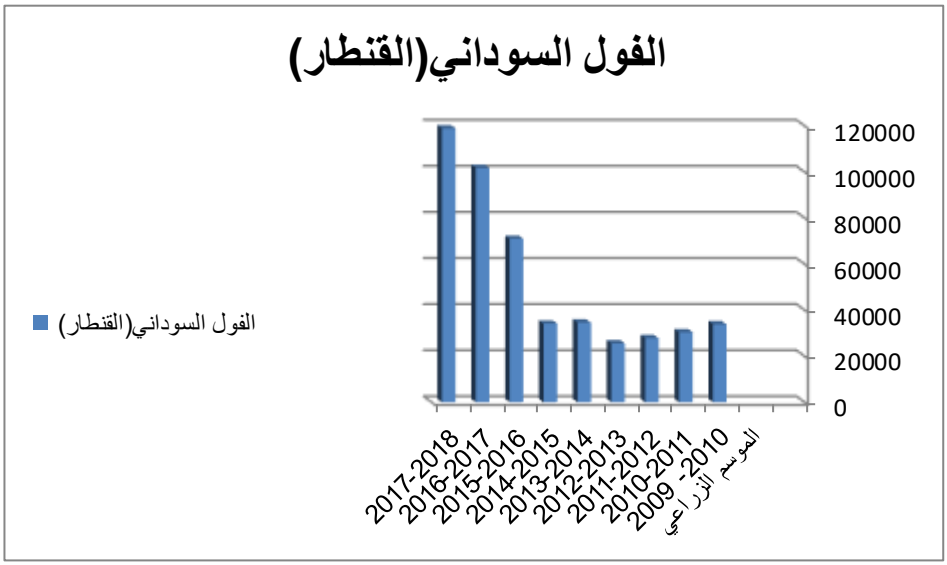

المصدر: إعداد الباحث بناء على (خيرالدين، 2022، صفحة 498)

تشير البيانات اعلاه الى تطور إنتاج الفول السوداني في الجزائر خلال (2009-2018)، بحيث نلاحظ أن هناك تزايد ملحوظا، خاصة في السنوات الأخيرة من السلسلة، فبعد أن تراوح الإنتاج بين 25,000 و35,000 قنطار خلال الفترة ما بين 2009 و2014، سجل الإنتاج قفزة كبيرة بدءا من سنة 2015-2016، حيث بلغ 70,923 قنطارا، ثم واصل ارتفاعه إلى أن وصل إلى 101,713 قنطارا في موسم 2016-2017، وبلغ ذروته في موسم 2017-2018 بـ 118,861 قنطارًا.

ويعكس هذاالنمو في الإنتاج توجها نحو دعم زراعة الفول السوداني وتوسيع مساحاته المزروعة، أو تحسين في تقنيات الزراعة والإنتاج، وهو ما ساهم في مضاعفة المحصول في أقل من أربع سنوات.

3. تطور انتاج الخضر في الجزائر:

الجدول(22):تطور انتاج الخضر في الجزائر خلال 2010-2022 **الوحدة: قنطار**

الموسم الانتاجي	الخضر(القنطار)
2011-2010	57070389
2012-2011	99803422
2013-2012	69817270
2014-2013	76735155

79297508	**2015-2014**
83230036	**2016-2015**
84125436	**2017-2016**
90037641	**2018-2017**
96497914	**2019-2018**
102872100	**2020-3019**
101066800	**2021-2020**
100212400	**2022-2021**

المصدر: اعداد الباحث بناء على (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2022)

الشكل(14):تطور انتاج الخضر في الجزائر خلال 2010-2022

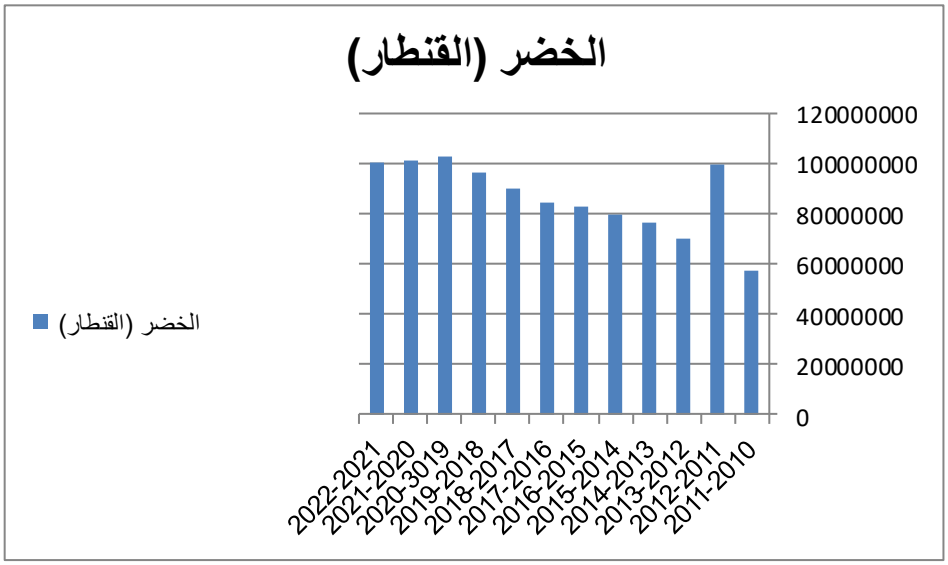

المصدر:إعداد الباحث بناء على (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2022)

تشير البيانات اعلاه الى تطور انتاج الخضر في الجزائر خلال 2010-2022، بحيث نلاحظ تشير تطور ملحوظ يعكس تحسنا في الأداء الفلاحي لهذا القطاع، حيث سجّل الإنتاج في بداية الفترة (2010-2011) نحو 57 مليون قنطار، ثم شهد قفزة استثنائية في الموسم التالي (2011-2012) ليتجاوز 99 مليون قنطار، قبل أن يعرف تراجعا في 2012-2013 إلى

حوالي 69.8 مليون قنطار، بعد هذا التذبذب، اتجه الإنتاج نحو منحى تصاعدي مستقر، ليصل إلى 90 مليون قنطار في 2017-2018، و96.5 مليون قنطار في 2018-2019. وبلغ ذروته في موسم 2019-2020 بتسجيل أكثر من 102 مليون قنطار، قبل أن يشهد استقرارًا نسبيا في الموسمين التاليين (2020-2021 و2021-2022) مع إنتاج يفوق 100 مليون قنطار،ويعكس هذا التطور جهود الدولة في تحسين إنتاج الخضر من خلال دعم الفلاحين، توسيع المساحات المزروعة، وتحسين أساليب الري والتقنيات الزراعية، إلا أن التذبذبات في بعض المواسم تبرز هشاشة هذا القطاع أمام العوامل المناخية والتقنية.

الوثيقة(03):مناطق توزيع زراعة الخضر في الجزائر(2017)

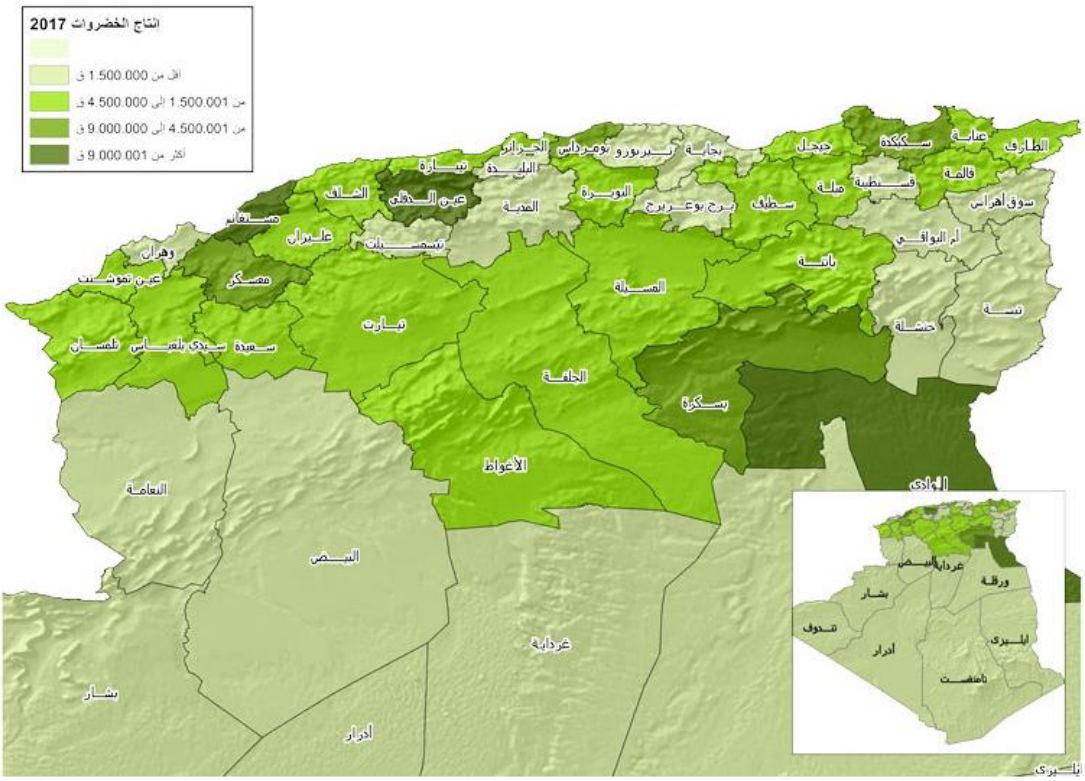

المصدر: (الفلاحة، 2017)

4. تطور انتاج الفواكه في الجزائر:

الجدول(23):تطور انتاج الفواكه في الجزائر في الجزائر خلال 2010–2022

الوحدة: القنطار

الموسم الانتاجي	الفواكه (القنطار)
2011–2010	13821630
2012–2011	13588145
2013–2012	1541040
2014–2013	13965310
2015–2014	15388816
2016–2015	15339145
2017–2016	15171437
2018–2017	14801366
2019–2018	16460532
2020–3019	33889090
2021–2020	34966330
2022–2021	36530600

المصدر: إعداد الباحث بناء على (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2022)

الشكل(15):تطور إنتاج الفواكه في الجزائر في الجزائر خلال 2010-2022

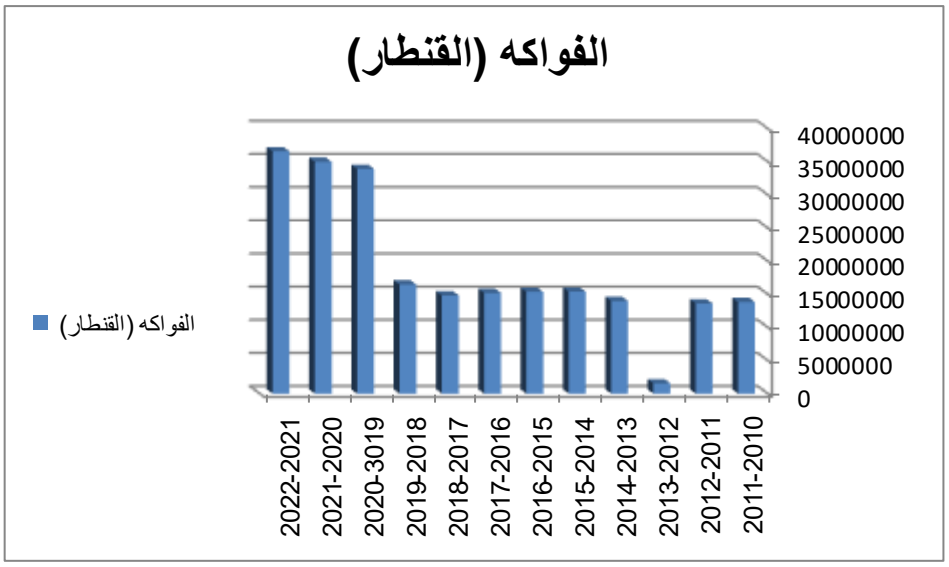

المصدر: إعداد الباحث بناء على (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2022)

تشير البيانات أعلاه الى تطور انتاج الفواكه في الجزائر خلال 2010-2022 ، بحيث نلاحظ وجود تحسنا تدريجيا في مردودية هذا القطاع، فقد بدأ الإنتاج في حدود 13.8 مليون قنطار في 2010-2011، وبقي مستقرًا نسبيا خلال السنوات الموالية مع بعض التذبذبات، حيث تراوح بين 13.5 و15.3 مليون قنطار إلى غاية 2018-2019. ابتداءً من موسم 2019-2020، لوحظ تحول كبير في وتيرة الإنتاج، حيث تضاعف بشكل غير مسبوق ليصل إلى 33.8 مليون قنطار، ثم ارتفع مجددًا في 2020-2021 إلى 34.9 مليون قنطار، وبلغ ذروته في 2021-2022 مسجلا 36.5 مليون قنطار. هذا النمو السريع خلال السنوات الأخيرة يعكس على الأرجح إدماج مساحات جديدة للزراعة، أو تطورًا في تقنيات الإنتاج والتوسّع في سلاسل الفواكه ذات المردودية العالية، كما قد يكون مرتبطا بتغير منهجيات الإحصاء أو التوجه نحو زراعة فواكه موجهة للتسويق والتصدير.

ثالثا/ تطور الأراضي الصالحة للزراعة خلال 2010-2021

الجدول(24): تطور الأراضي الصالحة للزراعة خلال 2010-2020

الوحدة: كلم مربع

السنوات	الأراضي الزراعية كم^2	الأراضي الزراعية % من مساحة الأراضي	الأراضي الغابية	مساحة الغابات (%) من مساحة الأراضي	أراضي زراعية غير مستعملة كم^2
1010	413740.00	17.40	1579.00	0.80	3276.00
2011	413880.00	17.40	1925.60	0.80	3247.00
2012	413982.00	17.40	1933.20	0.80	3152.30
2013	414316.00	17.40	1940.80	0.80	3043.00
2014	414310.00	17.40	1948.40	0.80	3065.00
2015	414564.00	17.40	1956.00	0.80	3093.00
2016	00/413602	17.40	1956.00	0.80	3030.50
2017	413351.00	17.40	1943.00	0.80	2909.41
2018	413388.00	17.40	1930.00	0.80	3030.49
2019	413161.00	17.40	1939.00	0.80	3030.49
2020	413161.00	17.40	1949.00	0.80	3030.49
2021	413161.00	17.40	/	0.80	/

المصدر: اعداد الباحث بناء على (الدولي، 2022)

يمثل الجدول تطور الأراضي الصالحة للزراعة خلال 2010-2020، بحيث نلاحظ ان البيانات تشير إلى استقرار نسبي في نسبة الأراضي الزراعية من المساحة الكلية، حيث ظلت هذه النسبة في حدود 17.4% من مجموع مساحة الأراضي طوال الفترة، ويلاحظ أيضًا ثبات في مساحة الغابات، إذ ظلت نسبتها مستقرة عند 0.8% تقريبا، مع تغير طفيف في المساحة الفعلية بين 1579 كم^2 سنة 2010 وقرابة 1949 كم^2 سنة 2020، وهذا يبين ان هناك جمودا في توسعة الغطاء الغابي رغم التحديات البيئية والمناخية.

من جهة أخرى، تبرز البيانات المتعلقة بالأراضي الزراعية غير المستغلة مؤشراً مهما على ضعف الاستغلال الزراعي، حيث تراوحت هذه المساحات بين 3276 كم^2 سنة 2010 وقرابة 3030 كم^2 في السنوات الأخيرة، ما يشير إلى انخفاض طفيف يعكس تحسنا محدودا في الاستغلال، لكنه لا يزال دون المستوى المطلوب لتقليص التبعية الغذائية أو تحسين الأمن الغذائي.

المطلب الثاني: تطور الإنتاج الزراعي الحيواني في الجزائر

شهد الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال العقد الأخير تطورًا ملحوظًا في مختلف أنواعه، مما يعكس الجهود المبذولة لتطوير شعبة تربية الحيوانات وتغطية الطلب الوطني المتزايد على المواد الغذائية الأساسية ذات المصدر الحيواني.

الجدول(25): تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر(2010–2020)

نوع الانتاج / السنة	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء	الحليب (1000)	البيض (1000)
2010	1243816	3152816	2632900	7134379
2011	4195529	3361279	2929959	4822477
2012	4397886	3653982	3088190	5326572
2013	4671997	4183967	3368066	6060558
2014	4862903	4634522	3548825	6644517
2015	5256474	4364417	3753766	6690000
2016	5377548	5154350	3597017	6691912
2017	5439024	5298067	3521210	6570417
2018	5290121	5403692	3279972	6257971
2019	5291695	5720748	3597017	6441906
2020	5308834	5415863	3405599	6169129

المصدر: (هميسي و خنفر ، 2023، صفحة 242)

الشكل(16): الإنتاج الحيواني في الجزائر(2010–2020)

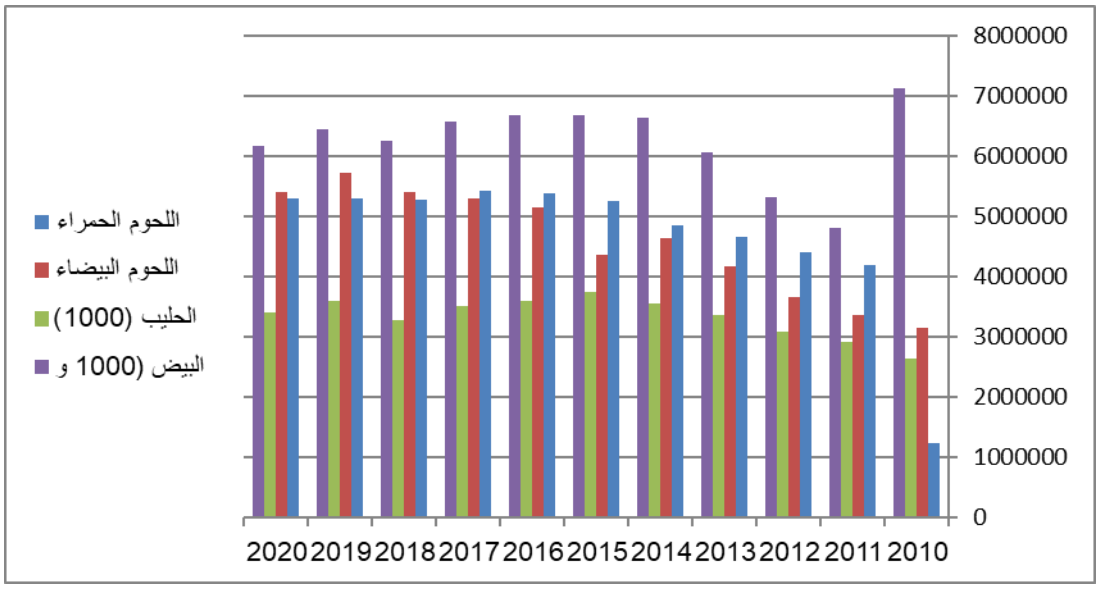

المصدر: إعداد الباحث بناء على (هميسي و خنفر ، 2023، صفحة 242)

من خلال الجدول والشكل أعلاه اللذان يعرضان الانتاج الحيواني في الجزائر(2010–2020)، نلاحظ بأن اللحوم الحمراء قد سجّلت تطورًا تدريجيًا وهامًا، حيث انتقلت من حوالي 1.24 مليون طن سنة 2010 إلى أكثر من 5.3 مليون طن سنة 2020، أي بزيادة تفوق 326% خلال عشر سنوات، ويعكس هذا الارتفاع تحسنًا في تربية المواشي والبنية التحتية الفلاحية المرتبطة بها.

وبالنسبة للحوم البيضاء (الدواجن)، هي الأخرى عرفت تطورًا معتبرًا، حيث ارتفعت من 3.15 مليون طن في 2010 إلى 5.42 مليون طن في 2020، رغم بعض التذبذبات الطفيفة في بعض المواسم.

أما انتاج الحليب فقد تحسّن بصفة عامة، حيث بلغ ذروته سنة 2015 بـ 3.75 مليار لتر، لكنه عرف بعض التراجع في السنوات التالية ليستقر عند حوالي 3.4 مليار لتر سنة 2020، وهو ما قد يدل على محدودية توسع نشاط تربية الأبقار الحلوبة أو نقص الدعم اللوجستي.

وبالنسبة للبيض فقد سجل انتاجه هو الاخر ذروة معتبرة سنة 2016 بما يقارب 6.7 مليار وحدة، ثم عرف منحنى تنازلي طفيف في السنوات التالية ليستقر عند حوالي 6.17 مليار وحدة في 2020، وهو معدل يبقى مرتفعًا نسبيًا مقارنة بسنوات ما قبل 2013.

ويعكس هذا التطور العام نموًا إيجابيًا في قطاع الإنتاج الحيواني، ويُظهر قدرة الجزائر على تحسين الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية ذات المصدر الحيواني.

الوثيقة(4): مناطق توزع اللحوم الحمراء في الجزائر2007

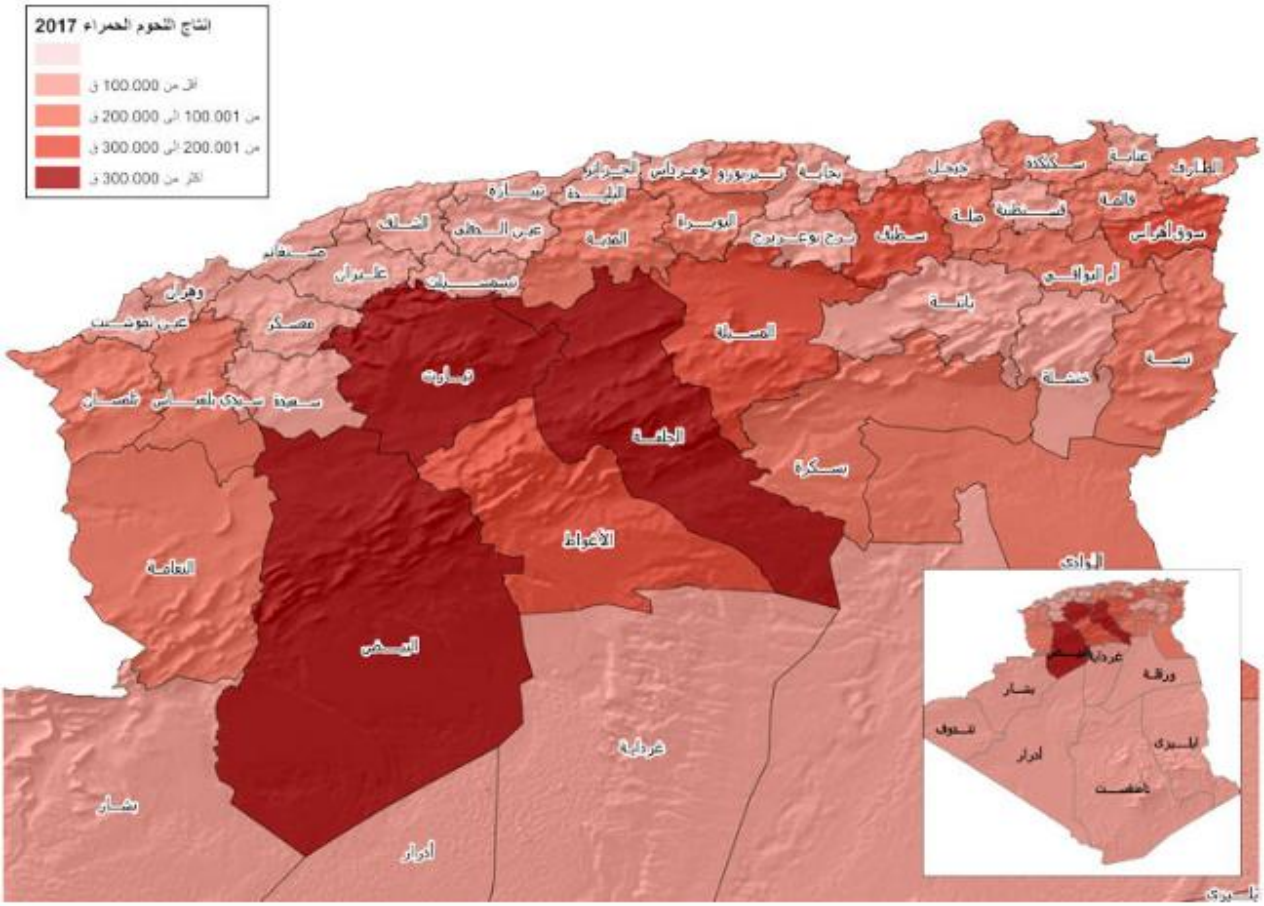

المصدر: (وزارةالفلاحة، **2017**)

الجدول(26): أعداد الحيوانات في الجزائر (2020–2022)

الوحدة: ألف رأس

	الأبقار	الأغنام	الماعز	الجمال	الخيول	بغال وحمير
2020	1740.18	30905.56	4908.17	435.21	48	101.04
2021	1734.48	31126.45	5029.04	448.55	50.23	97.97
2022	1738.34	31192.02	5120.82	459.62	49.43	91.36

المصدر: إعداد الباحث بناء (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2022)

الشكل(17): أعداد الحيوانات في الجزائر (2020-2022)

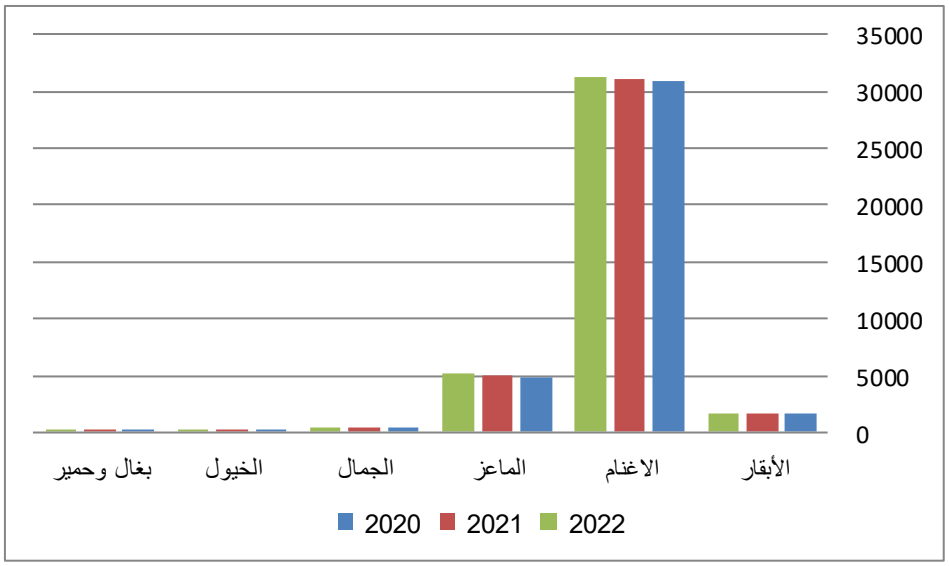

المصدر: إعداد الباحث بناء على (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2022)

تمثل الاحصائيات اعلاه أعداد الحيوانات في الجزائر (2020-2022) ، حيث ومن خلالها يتبين ان هناك إلى استقرار نسبي وتطور طفيف في أعداد معظم أنواع الحيوانات، مع بعض التباينات الطفيفة حسب الفئة.

ففيما يخص الأبقار، سُجلت أعداد شبه مستقرة تتراوح بين 1.73 و1.74 مليون رأس، وهو ما يعكس ثباتًا في تربية الأبقار رغم التحديات المرتبطة بكلفة الأعلاف ومحدودية الأراضي المخصصة للرعي، أما بالنسبة للأغنام، فقد شهدت زيادات طفيفة من 30.9 مليون رأس سنة 2020 إلى 31.19 مليون رأس سنة 2022، مما يؤكد استمرار الاعتماد على هذا النوع من الثروة الحيوانية.

أما الماعز، فقد عرف تطورًا ملموسًا حيث ارتفع من 4.9 مليون رأس في 2020 إلى أكثر من 5.12 مليون رأس في 2022، ما يعكس توجهًا تدريجيًا نحو توسيع تربيتها، كما وسجلت الجمال ارتفاعًا ملحوظًا من 435 ألف رأس إلى 459 ألف رأس، وهو تطور يعكس عودة الاهتمام بهذه الفئة في الجنوب الجزائري لأهميتها الاقتصادية والبيئية.

وفي المقابل، عرفت أعداد الخيول والحمير والبغال تراجعًا طفيفًا، حيث انخفضت أعداد البغال والحمير من 101 ألف رأس في 2020 إلى 91 ألف رأس في 2022، وهو ما يعكس تراجع الاعتماد على هذه الحيوانات في الفلاحة والنقل التقليدي بسبب التغيرات التكنولوجية والاجتماعية.

ومن خلال ما تُظهره هذه الأرقام من استقرارًا وتطورًا إيجابيًا محدودًا في الثروة الحيوانية الجزائرية، يدل ويشير الى استمرار نشاط المربين، لكنه أيضًا يُبرز الحاجة إلى دعم هذا القطاع بشكل أوسع من خلال توفير البيئة المناسبة والغذاء المناسب من أجل الانتاج الاكثر لهذه الثروة الحيوانية.

الجدول(27):عدد مذبوحات الحيوانات في الجزائر (2020–2022)

الوحدة: ألف رأس

	الأبقار والجاموس	الاغنام والماعز	الابل
2020	647.30	19733.09	46.06
2021	638.79	19820.21	47.65
2022	635.04	19955.95	48.91

المصدر: إعداد الباحث بناء على (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2022)

الشكل (18): عدد مذبوحات الحيوانات في الجزائر (2020–2022)

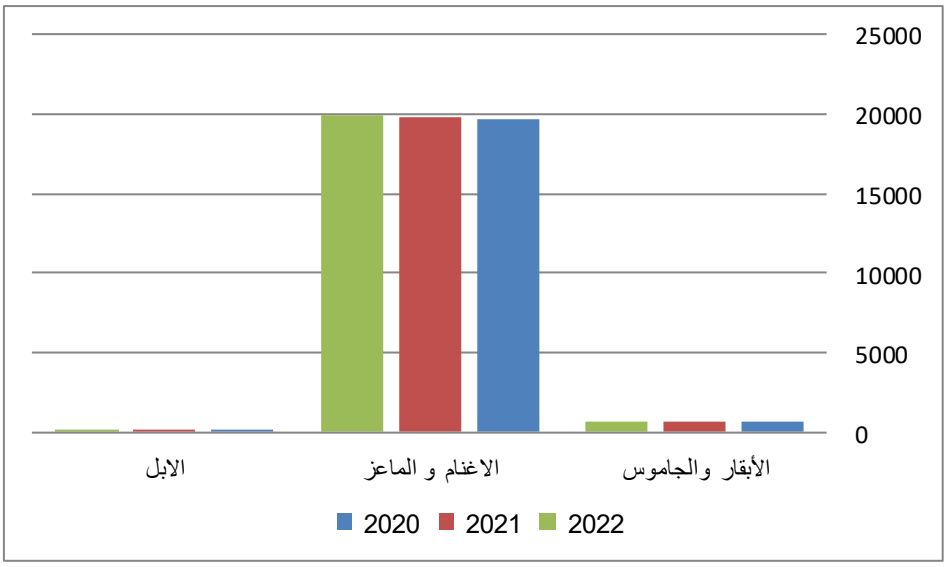

المصدر: إعداد الباحث بناء على (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2022)

تعكس الإحصائيات المتعلقة بأعداد الأبقار والجاموس، والأغنام والماعز، والإبل في الجزائر خلال الفترة 2020–2022 تباينًا في اتجاهات النمو بين هذه الفئات الحيوانية، ما يعكس التحولات الهيكلية التي يشهدها قطاع تربية الماشية.

ففيما يخص الأبقار والجاموس، يُلاحظ تسجيل تراجع طفيف في الأعداد من 647.3 ألف رأس في سنة 2020 إلى 635.04 ألف رأس في سنة 2022. ويُعزى هذا التراجع النسبي إلى عوامل متعددة، أبرزها ارتفاع تكاليف التربية والأعلاف المركزة، إلى جانب ضعف الاستثمار في تربية هذا النوع من الماشية مقارنةً بفئات أخرى.

في المقابل، سجّلت فئة الأغنام والماعز نموًا متواصلًا، حيث ارتفعت من 19.73 مليون رأس سنة 2020 إلى 19.95 مليون رأس سنة 2022، ما يعكس استمرار الفلاحين في الاعتماد على هذه الفئة الحيوانية نظرًا لقدرتها على التكيف مع الظروف المناخية القاسية، وتوفرها على امتداد السهوب والمناطق الريفية.

أما الإبل، فقد شهدت زيادة تدريجية، إذ ارتفعت من 46.06 ألف رأس سنة 2020 إلى 48.91 ألف رأس سنة 2022، وهو ما يؤشر إلى تنامي الاهتمام بهذا النوع من الثروة الحيوانية في الجنوب الجزائري، خاصة في إطار تشجيع تربية الإبل كمصدر بديل للحوم والحليب في المناطق الصحراوية.

تُظهر هذه البيانات وجود اتجاهين متعاكسين في تطور الثروة الحيوانية في الجزائر؛ فمن جهة، هناك تراجع طفيف في أعداد الأبقار والجاموس، ومن جهة أخرى، هناك ارتفاع مستمر في أعداد الأغنام والماعز والإبل، وهو ما يتطلب سياسات دعم موجهة حسب خصوصية كل نوع، مع تحسين التأطير البيطري، وضمان الأمن الغذائي الحيواني لضمان استدامة هذه الموارد.

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر ومتطلباته

مجموعة من المعايير أو الأدوات الكمية والنوعية التي تُستخدم لقياس مستوى توفر الغذاء وجودته وسهولة الحصول عليه داخل بلد ما، ولتقييم مدى قدرة السكان على تلبية احتياجاتهم الغذائية بشكل دائم.

المطلب الأول: الاحتياجات الغذائية في الجزائر(الاستهلاك نسبة الاكتفاء الواردات والصادرات)

يعتبر موضوع تلبية الاحتياجات الغذائية في الجزائر من أكثر المواضيع بروزا في البلاد، باعتباره يمثل احد اكبر التحديات، مقارنة بتزايد عدد السكان والتقلبات في الانتاج الزراعي داخل البلاد، كما وتعتمد الجزائر بشكل كبير على الاستيراد لتغطية حاجياتها من السلع الغذائية، وهذا يجعل الامن الغذائي عرضة للتقلبات في الاسوق العالمية، ولا ننكر بأن الجزائر قد بدلت مجهودات كبيرة بغية تطوير الزراعة وتحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات، الا انها لازالت تعاني من هذا الموضوع ذلك كون الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك لا تزال قائمة.

الجدول(28): مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج الداخلي الخام(2000-2020)

السنوات	المحروقات%	الفلاحة%	الصناعة%	البناء والاشغال العمومية%	الخدمات%	حقوق ورسوم على الايرادات%	الناتج الداخلي الخام%
2000	39,20	8,40	7,05	8,12	30,74	6,49	100,00
2002	34,16	9,75	7,46	8,49	32,98	7,17	100,00
2002	32,66	9,22	7,46	9,06	33,24	8,35	100,00
2003	35,58	9,81	6,77	8,48	31,69	7,67	100,00
2004	37,73	9,44	6,31	8,26	31,00	7,26	100,00
2005	44,34	7,69	5,53	7,46	28,44	6,53	100,00
2006	45,66	7,54	5,29	7,93	27,79	5,78	100,00
2007	43,72	7,57	5,13	8,82	29,06	5,69	100,00
2008	45,25	6,59	4,70	8,66	28,87	5,92	100,00
2009	31,19	9,34	5,73	10,98	35,58	7,18	100,00
2010	34,86	8,47	5,15	10,49	34,80	6,24	100,00
2011	35,93	8,11	4,55	9,14	36,41	5,86	100,00
2012	34,15	8,77	4,50	9,20	36,73	6,65	100,00

2013	29,84	9,85	4,64	9,78	38,45	7,45	100,00
2014	27,04	10.29	4,86	10,41	40,19	7,21	100,00
2015	18,75	11,58	5,50	11,47	44,59	8,10	100,00
2016	17,27	12,22	5,59	11,84	45,11	7,97	100,00
2017	19,60	11,76	5,51	11,67	43,63	7,83	100,00
2018	22,24	11,84	5,42	11,47	41,47	7,55	100,00
2019	19,53	12,38	5,71	12,20	42,28	7,90	100,00
2020	12,70	14,05	6,27	13,14	45,59	8,25	100,00
المتوسط	**31,50**	**9,75**	**5,67**	**9,86**	**36,13**	**7,10**	**100,00**

المصدر: (دعمي، 2022، صفحة 22)

يمثل الجدول مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج الداخلي الخام(2000-2020)، ومن خلال المعطيات التي يوضحها الجدول نلاحظ أن هنالك تراجعا ملحوظا في وزن قطاع المحروقات الذي انخفض من حوالي 39.20% سنة 2000 إلى 12.70% سنة 2020، ما يعكس بداية فك تدريجي للارتباط بالريع النفطي، خاصة بعد صدمات أسعار النفط العالمية، وقد سجل تحسن مستمر في مساهمة قطاع الفلاحة، إذ انتقلت من 8.40% سنة 2000 إلى 14.05% في 2020، وهو ما يبرز الجهود المبذولة في دعم هذا القطاع لتحقيق الأمن الغذائي.

أما قطاع الصناعة، فقد بقيت مساهمته شبه مستقرة ومتواضعة طوال الفترة، بمتوسط لا يتعدى 5.67%، ما يشير إلى ضعف هذا القطاع رغم أهميته، وسجل قطاع البناء والأشغال العمومية تحسنا تدريجيا، خصوصًا بعد 2005، حيث بلغت مساهمته 13.14% في 2020، كما وعرف قطاع الخدمات تطورًا ملحوظًا، إذ ارتفعت مساهمته من 30.74% سنة 2000 إلى 45.59% سنة 2020، ليصبح المكون الأكبر في الناتج الداخلي الخام، تعكس هذه الأرقام تحوّلًا تدريجيا في بنية الاقتصاد الجزائري من الاعتماد شبه الكلي على المحروقات نحو تنويع نسبي، لا سيما عبر دعم قطاعات الفلاحة والخدمات، غير أن الصناعة لا تزال دون التطلعات، ما يتطلب إعادة نظر في السياسات الصناعية.

الجدول(29): الصادرات والواردات الغذائية والزراعية الى اجمالي الواردات والصادرات في الجزائر(2001–2016)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات الزراعية والغذائية الى اجمالي الصادرات%	0.94	0.91	0.87	0.65	0.42	0.5	0.45	0.55
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الواردات الزراعية والغذائية الى اجمالي الواردات%	50.65	40.68	45.61	47.16	38.8	38.1	38.42	42
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات الزراعية والغذائية الى اجمالي الصادرات%	0.72	0.72	0.72	2	2	1.5	2.5	3.63
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الواردات الزراعية والغذائية الى اجمالي الواردات%	32.39	32.39	32.39	38.45	49.07	38.6	35.8	36.17

المصدر: (بشير، 2021، صفحة 27)

يمثل الجدول الصادرات والواردات الغذائية والزراعية الى اجمالي الواردات والصادرات في الجزائر(2001-22016)، حيث نلاحظ وجود اختلالا واضحا في الميزانالتجاري الغذائي، فقد بقيت مساهمة الصادرات الزراعية والغذائية ضعيفة جدا، حيث لم تتجاوز في أغلب السنوات 1% من إجمالي الصادرات، باستثناء ارتفاع طفيف في الفترة بين 2012 و2016، لتبلغ 3.63% في 2016، ما يدل على محدودية قدرة الجزائر التصديرية في المجال الفلاحي والغذائي.

وفي المقابلظلت الواردات الزراعية والغذائية تشكل نسبة مرتفعة من إجمالي الواردات، إذ تراوحت بين حوالي 32% و50%، مما يعكس اعتمادًا كبيرًا على الخارج لتلبية الحاجات الغذائية للسكان. ورغم بعض التحسن النسبي بعد 2009 في تقليص النسبة، فإن هذا الاعتماد ظل مستمرًا ولم يُقابل بارتفاع ملموس في الصادرات.

تشير هذه المعطيات الى هشاشة الأمن الغذائي في الجزائر، نتيجة ضعف الصادرات وارتفاع الواردات الغذائية، ما يستدعي تعزيز القدرات الإنتاجية والتصديرية للقطاع الفلاحي، وتقليل التبعية للخارج عبر دعم التصنيع الغذائي وتحسين سلسلة القيمة الزراعية.

الجدول(30): تطور الصادرات و الواردات الغذائية والفجوة الغذائية (2010–2020)

السنوات	الواردات الغذائية	الصادرات الغذائية	الفجوة الغذائية
2010	6058	315	5743
2011	9850	355	9495
2012	9022	315	8707
2013	9580	402	9178
2014	11005	323	10682
2015	9314	235	9079
2016	8223	327	7896
2017	8384	349	8089
2018	8573.58	373.77	8199.81
2019	8072.27	407.86	7664.41
2020	8094.91	442.59	7652.32

المصدر: (هميسي و خنفر ، 2023، صفحة 244)

الشكل(19): تطور الصادرات و الواردات الغذائية والفجوة الغذائية (2010–2020)

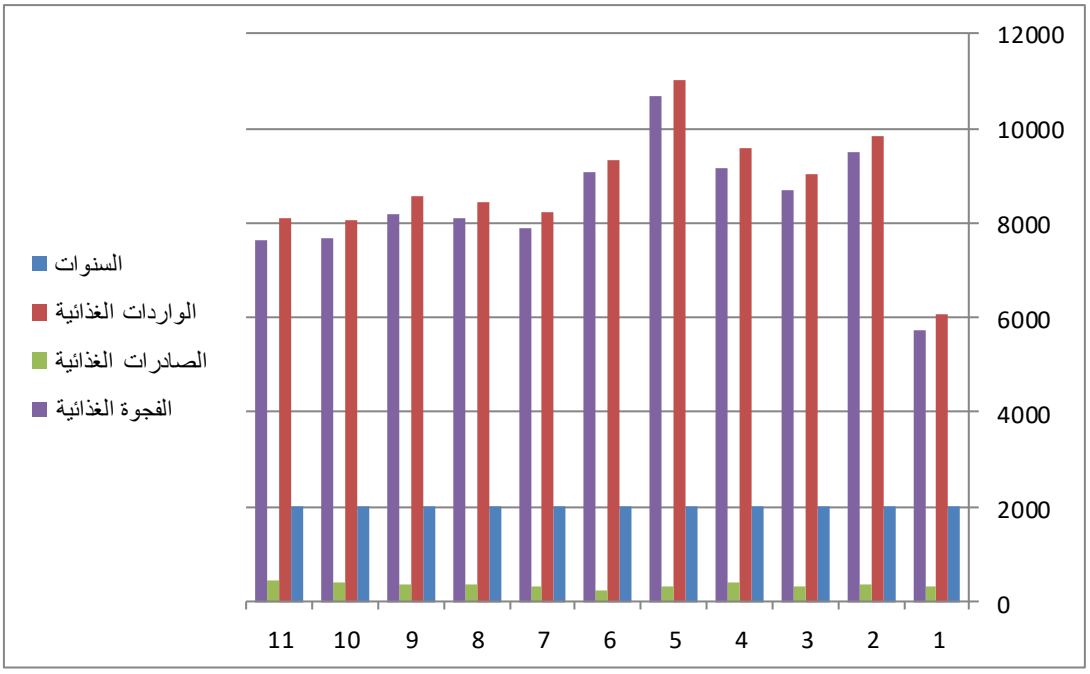

المصدر:إعداد الباحث بناء على (هميسي و خنفر ، 2023، صفحة 244)

يمثل الجدول والشكل البياني اعلاه تطور الصادرات و الواردات الغذائية والفجوة الغذائية (2010–2020)، بحيث تشير بيانات تطور الصادرات والواردات الغذائية والفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2020 إلى وجود عجز غذائي هيكلي مستمر، فقد ظلت الواردات الغذائية مرتفعة طيلة هذه الفترة، حيث بلغت ذروتها في سنة 2014 بحوالي 11 مليار دولار، في حين لم تشهد الصادرات الغذائية تحسنًا ملحوظًا، إذ تراوحت بين 235 مليون دولار و442.59 مليون دولار فقط، ما يعكس ضعف القدرة التصديرية للقطاع الغذائي الجزائري، ونتيجة لهذا التفاوت الكبير، سجلت الفجوة الغذائية مستويات عالية باستمرار، حيث تجاوزت في عدة سنوات حاجز 9 مليارات دولار، وظلت في حدود 7 إلى 10 مليارات دولار في باقي السنوات، ويُظهر هذا الوضع اعتماد الجزائر الكبير على الخارج لتغطية احتياجاتها الغذائية، مع بطء نسبي في تنمية الإنتاج المحلي وضعف في تنويع الصادرات الزراعية والغذائية، مما يستدعي تبني استراتيجية وطنية شاملة لتقليص الفجوة الغذائية من خلال دعم الإنتاج الفلاحي، تطوير الصناعات التحويلية، وتشجيع التصدير نحو الأسواق الإقليمية والدولية.

الجدول(31): الواردات الكلية والزراعية والغذائية خلال الفترة(2020-2022)

الوحدة: المليون دولار امريكي

2020			2021			2022		
الواردات الكلية	الواردات الزراعية	الواردات الغذائية	الواردات الكلية	الواردات الزراعية	الواردات الغذائية	الواردات الكلية	الواردات الزراعية	الواردات الغذائية
34665.4	8462.3	7601.1	37215.4	9693.1	9145.8	38326.1	10164.5	9379.1

اعداد الباحث بناء على (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2022)

الشكل(20):الواردات الكلية والزراعية والغذائية خلال الفترة(2020-2022) بالمليون دولار امريكي

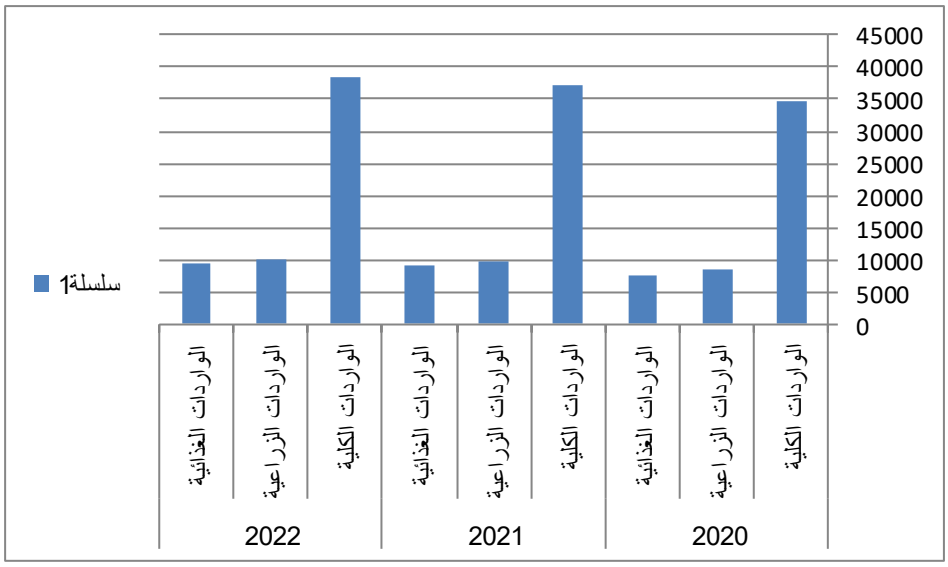

المصدر: إعداد الباحث بناء على (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2022)

يمثل الجدول والشكل أعلاه، الواردات الكلية والزراعية والغذائية خلال الفترة(2020-2022) بالمليون دولار امريكي ومن خلال هذ المعطيات نلاحظ استمرارا في الاعتماد الكبير على الواردات الزراعية والغذائية، إذ تمثل هذه الفئتين نسبة معتبرة من إجمالي الواردات الكلية.

ففي عام 2020 بلغت الواردات الزراعية حوالي 8462.3 مليون دولار، والغذائية 7601.1 مليون دولار، من أصل واردات كلية بلغت 34665.4 مليون دولار، وفي 2021، سجلت زيادة ملحوظة، حيث ارتفعت الواردات الزراعية إلى 9693.1 مليون دولار، والغذائية إلى 9145.8 مليون دولار، لتصل الواردات الكلية إلى 37215.4 مليون دولار، ما يدل على تصاعد في الإنفاق على هاتين الفئتين.

أما في 2022، استمر الاتجاه التصاعدي، فبلغت الواردات الزراعية 10164.5 مليون دولار، والغذائية 9379.1 مليون دولار، من إجمالي واردات كلية قدرت بـ 38326.1 مليون دولار، ما يُظهر استمرارية في الضغط على الميزان التجاري الغذائي.

ويمكن ان نستنتج من خلال تحليل هذه المعطيات أن الجزائر لا تزال تعتمد بشكل كبير على الاستيراد لتغطية حاجاتها الزراعية والغذائية.

الجدول(32): الصادرات الكلية والزراعية والغذائية خلال الفترة(2020-2022)

الوحدة: مليون دولار امريكي

2020			2021			2022		
الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية
35823.5	1299.8	410.6	22483,1	1404.6	477.6	66228.3	2796.4	441.0

اعداد الباحث بنا على (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2022)

الشكل(21):الصادرات الكلية والزراعية والغذائية خلال الفترة(2020-2022)

الوحدة: مليون دولار امريكي

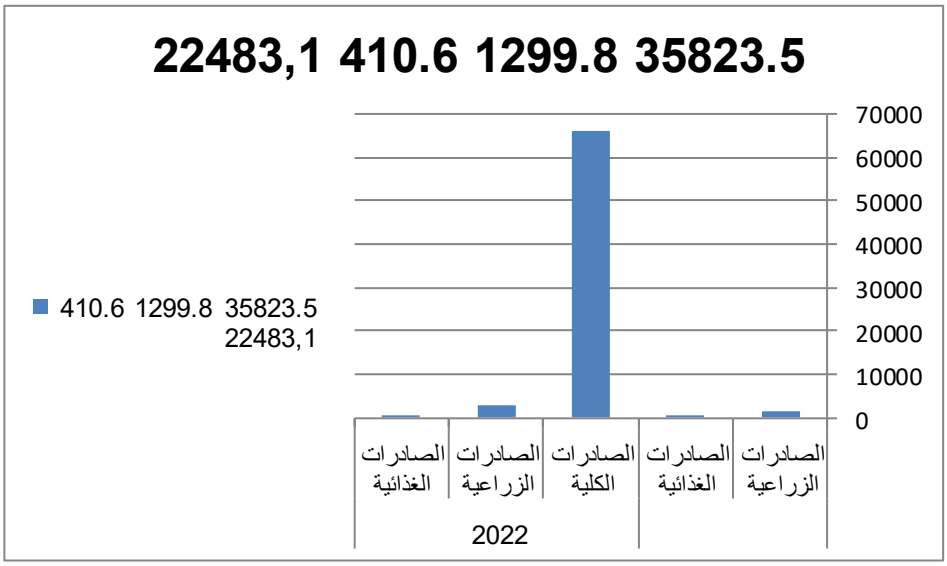

المصدر: إعداد الباحث بناء على (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2022)

يمثل كل من الجدول والشكل أعلاه الصادرات الكلية والزراعية والغذائية خلال الفترة(2020-2022)، حيث نلاحظ أن هناك استمرار الضعف النسبي في مساهمة الصادرات الزراعية والغذائية ضمن إجمالي الصادرات، رغم تسجيل تحسن تدريجي في

قيمها. في سنة 2020، بلغت الصادرات الكلية حوالي 35.8 مليار دولار، منها 1.3 مليار صادرات زراعية و0.41 مليار صادرات غذائية، أي بمساهمة ضعيفة جدًا لا تتجاوز 5% معًا. في 2021، تراجعت الصادرات الكلية إلى 22.4 مليار دولار، لكن الصادرات الزراعية والغذائية شهدت زيادة طفيفة إلى 1.4 مليار و0.47 مليار دولار على التوالي، مما يعكس بعض التحسن في أداء القطاع رغم تراجع الإيرادات العامة، أما في 2022، فقد سجل الاقتصاد الوطني قفزة في إجمالي الصادرات لتصل إلى 66.2 مليار دولار، وارتفعت الصادرات الزراعية إلى 2.8 مليار دولار، في حين بقيت الصادرات الغذائية شبه مستقرة عند 0.44 مليار دولار.

المطلب الثاني: تطور السياسات الزراعية وأسباب فشلها

مرت السياسات الزراعية في الجزائر من بداية استقلالها عن الاستعمار الفرنسي سنة1962، الى غاية يومنا هذا بجملة من السياسات الزراعية، بغية النهوض باقتصادها وتوفير الغذاء المحلي وسعيها نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المواد والوصول الى تحقيق الأمن الغذائي، ويمكن أن نلخص هده المراحل فيما يلي:

أولاً/ مرحلة ما قبل الإصلاحات: وتنقسم بدورها الى:

1. **السياسة الزراعية الجزائرية بعد الاستقلال (1962–1982)**:يمكن تفحصها من خلال المراحل التالية:

أ. **مرحلة التسيير الذاتي**: كان أول إصلاح عرفه القطاع الفلاحي بعد الاستقلال مباشرة بالمرسوم الصادر في 22 مارس 1963 بهدف تسيير الأراضي الفلاحية التي تركها المعمرون بعد مغادرتهم البلاد، خاصة وأن الجزائر آنذاك واجهت وضعا صعبا خلفته سبع سنوات من الحرب و التدمير بما في ذلك سياسة الأرض المحروقة حتى لا ينتفع الجزائريون بعد الاستقلال، لتدخل الحكومة الجزائرية بواسطة مراسيم مارس وأكتوبر 1963 بهدف تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها كما تم إنشاء نظام التسيير الذاتي ليشمل نحو 22037 مزرعة بمساحة تقدر ب 2,4 مليون. (حاوشين ، دون سنة، صفحة 104)

وتهدف هذه المرحلة الى تحقيق جملة من الأهداف المتمثلة في:

- **القضاء على النظام الإقطاعي**:الذي يعد نظاما غير مجدي، بل ويعيق تطبيق الإصلاحات الزراعية، واعتبر إلغاؤه ضرورة حتمية لتنمية وتطوير البنية الاقتصادية ، ويتناقض تماما مع الطرق والمناهج الحديثة لتسيير الإدارة، وعصرنة تقنيات وعوامل الإنتاج. (لكحل ، 2021، صفحة 465)
- **إزالة النمط الاستعماري**: وذلك باللجوء إلى تأميم ممتلكات الأجانب، والقضاء على الوحدات الاقتصادية الكبيرة ، كما حدث بكينيا ومصر في أعقاب نجاح ثورة 1952، والجزائر بعد الاستقلال في إفريقيا، وحتى في العديد من دول أمريكا اللاتينية ، ومن ثم كان الدافع هو إزالة النمط الاستعماري وموروثاته .
- **القضاء على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية**:تستلزم العدالة الاقتصادية والاجتماعية إزالة الفوارق الكبيرة بين مداخيل الأغنياء من أصحاب المصانع والشركات وكبار ملاك الأراضي ومداخيل صغار الفلاحين والعمال ولكي تتحقق المساواة

في المداخيل تم إعادة توزيع تلك الممتلكات من مصانع وأراضي بالاعتماد على مؤشرات خاصة، (لكحل ، 2021، صفحة 466)سواء في القطاع الزراعي أو الصناعي أو الخدماتي، لذلك تبنى نظام الحكم في الجزائر النهج الاشتراكي كنتيجة منطقية لما كان للثورة التحريرية من مدى جماهيري، فقيادة جبهة التحرير الوطني التي أدركت منذ الوهلة الأولى من بدء العمل الثوري قيمة الدعم الشعبي لمواجهة الاستعمار، لم تتوقف عن الاستثمار في هذا الاتجاه، بل عززته وطورته في شكل جديد ذو بعد اجتماعي يتناقض والاحتكار والانفراد بالثروة، وقد أشار إلى ذلك البرنامج المصادق عليه في المؤتمر الثاني لجبهة التحرير الوطني طرابلس 1962، حيث نص البرنامج: "إن حركة الجماهير قضت على المخطط الاستعماري، ووضعت حدا وبشكل نهائي لمؤسساته الرجعية، وسرعت في كسر كل الطابوهات والهياكل ذات الأصول الإقطاعية التي كانت تحول دون تطور المجتمع الجزائري"

- الشغور القانوني المفاجئ لحوالي ثلث الأملاك الزراعية من أجود الأراضي بعد الرحيل الجماعي للمعمرين وكذا معظم المصانع والمخازن والمتاجر الأمر الذي دفع الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ قرار التأميم .
- المبادرة الإرادية للعمال والفلاحين الزراعيين لإدارتها واستمرار الإنتاج بها. (لكحل ، 2021، صفحة 466)

ب. مرحلة الثورة الزراعية: لقد أحدث الأمر 71/73 المؤرخ في 08/11/1971 المتضمن الثورة الزراعية، تغييرا جذريا في تنظيم الملكية العقارية وحمل آليات قانونية تضمنت في مضمونها التعدي على حق الملكية العقارية الفلاحية الخاصة، وذلك رغم محاولات الشروع في عمليات المسح الريفي والتحقيق العقاري في ملكيات الخواص الفلاحية. (ناصري، 2020، صفحة 76)

وقد جاءت الثورة الزراعية لتغيير الوضع القائم آنذاك، حيث كان أكثر من ربع الأراضي الزراعية تابعة لكبار المستغلين في حين أن صغار الفلاحين والذين يمثلون نصف عدد المستغلين للأراضي الزراعية؛ وهم الاغلبية لا يملكون سوى 10% فقط. كما أن كبار الملاك لا يخدمون الأرض بأنفسهم بل يعتمدون على اليد العاملة الكادحة أو يقومون بتأجيرها. ونظرا للأوضاع المزرية التي لحقت بالقطاع الزراعي، قام الرئيس السابق هواري بومدين بإعلان قانون الثورة الزراعية المكون من 280 مادة بتاريخ 8 نوفمبر 1971 تحت شعار" الأرض لمن يخدمها ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها أو يستثمرها "، وقدحددت ثلاث طرق لاستغلال الارض تتمثل في:

- ✓ الإبقاء على التسيير الذاتي كهيكل تسيير متطور ينظم في وحدات انتاجية مختلفة وبمستوى تقني متطور ؛
- ✓ مبدأ المشاركة في الزراعة لحماية الفلاحين الذين يعملون في الأرض؛
- ✓ حماية الملكية الخاصة عن طريق القضاء على استغلال العمال. (طالبي و صالحي ، واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها، 2015، صفحة 216)

ج– القطاع الخاص: وهو قطاع مهم في الفلاحة الجزائرية وينقسم من ناحية التقنيات والوسائل المستخدمة إلى قسمين هما: قطاع خاص تقليدي و قطاع خاص حديث وقد عرف هذا القطاع تقلبات كبيرة منذ الاستقلال بسبب السياسات المعتمدة من طرف الدولة، وبعد 1966 عملت الدولة على تدعيمه، وتقديم القروض ليساهم في التنمية الاقتصادية للبلاد وكذلك تحسين

مستوى معيشة الفلاحين و بعد 1971 أي بعد دخول مرحلة الثورة الزراعية اختفت المساعدات، وهذا بسبب تحديد الملكية ثم عاد الاهتمام به من جديد وخاصة في المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) (حاوشين ، دون سنة، صفحة 104)

2. مرحلة اعادة هيكلة القطاع الفلاحي(1981– 1990):إن مفهوم إعادة الهيكلة مثّل أداة تنظيمية اعتمدتها الدولة لإصلاح الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل الأزمة التي مر بها القطاع الزراعي خلال مرحلة الثورة الزراعية، حيث واجهت المزارع عدة مشاكل تمثلت في التموين، التمويل، التسويق، التخزين، النقل والتوزيع، (جعفري و العجال، 2018، صفحة 101) وقد أدت هذه الصعوبات، إلى جانب تراجع أسعار البترول خلال تلك الفترة وضعف أداء الاقتصاد الوطني، إلى تبني السلطات لسياسة تقييم شاملة، تُوّجت بإعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيًا بموجب التعليمة الرئاسية رقم 14 بتاريخ 17 مارس 1981 (جعفري و العجال، 2018، صفحة 102) ، وكذلك بموجب المرسوم رقم 77 المؤرخ في 15 أكتوبر 1981، والذي هدف إلى إنشاء وحدات إنتاجية قوية ومتماسكة تخضع لتسيير محكم (حاوشين ، دون سنة، صفحة 105)

شملت عملية إعادة الهيكلة جميع أشكال الملكية الزراعية، بما في ذلك تعاونيات الثورة الزراعية، ومزارع التسيير الذاتي، وتعاونيات القطاع الخاص، وكذا أراضي المجاهدين، حيث أُعيد تنظيم هذه الأشكال ضمن ما سُمي بالمزارع الفلاحية الاشتراكية (DAS) بهدف الحد من الازدواجية التي ميزت القطاع، وتقليص فوضى التسيير والتدخلات البيروقراطية، إضافة إلى استصلاح الموارد الزراعية وتحسين المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي. (جعفري و العجال، 2018، صفحة 102)

ورغم هذا، أسفرت الإجراءات المتخذة خلال هذه المرحلة عن نتائج سلبية، تمثلت أساسًا في ضعف الإنتاج الزراعي، وعجزه عن تلبية الحاجات المتزايدة للسكان، إلى جانب انخفاض الاستثمارات في الزراعة، والتي لم تتجاوز 17% من إجمالي الاستثمارات العمومية خلال فترات المخططات. (حاوشين ، دون سنة، صفحة 105)

استجابة لذلك، تبنت الدولة نظامًا جديدًا لاستصلاح الأراضي عرف بنظام الحيازة عن طريق الاستصلاح (APFA) بموجب القانون 18/83 المؤرخ في 13 أوت 1983، والذي ينص على حيازة الأراضي وتمليكها بطريقتين:

الاستصلاح الشخصي من طرف الأفراد بتمويل ذاتي مع التمليك بعد خمس سنوات إذا ثبتت نتيجة الاستصلاح، ويُعرف هذا بالنظام خارج المحيط؛ (جعفري و العجال، 2018، صفحة 102)

الاستصلاح من طرف الدولة مع توفير التمويل والمياه والمستلزمات الأساسية، وتمليك الأرض بعد خمس سنوات بشرط النتائج، وهو ما يسمى الاستصلاح داخل المحيط. (حاوشين ، دون سنة، صفحة 105)

كما تم دعم هذه السياسة بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بموجب المرسوم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982، لدعم تمويل القطاع الفلاحي غير أن عملية إعادة الهيكلة بقيت تركز على القطاع المسير ذاتيًا، إذ من أصل 1.278.452 هكتار من أراضي الثورة الزراعية، لم تمس سوى 353.666 هكتار، فيما بقيت حوالي 91 مزرعة دون إعادة

هيكلة، كما استغلت بعض المساحات الشاسعة بطريقة فردية، كما سيظهر في الجدول المرفق لاحقًا. (جعفري و العجال، 2018، صفحة 102)

وبحلول سنة 1986، ومع التدهور الحاد في أسعار النفط، تفاقمت أزمة التمويل وأثّرت سلبًا على التنمية الفلاحية، مما دفع الدولة إلى إدخال إصلاحات جديدة من خلال القانون 87/19 الصادر في 8 ديسمبر 1987، والذي تم بموجبه إنشاء المستثمرات الزراعية الجماعية، تضم ثلاثة فلاحين أو أكثر ويتمتعون بالاستقلالية في التسيير، وهو ما شكل بداية تحول نحو خوصصة القطاع. (حاوشين ، دون سنة، صفحة 105)

وقد تعزز هذا التوجه مع الإصلاح الزراعي لسنة 1987 الذي نص على إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية العمومية، وتخلي الدولة عن المزارع لصالح المنتجين مقابل دفع نقدي، مع بقاء الأرض ملكًا للدولة ومنح حق الانتفاع بها مقابل إتاوة تحددها قوانين المالية السنوية. (حاوشين ، دون سنة، صفحة 105)

وبذلك، استطاعت الدولة من خلال هذه الإجراءات التحكم في المساحات الفلاحية الصالحة للزراعة، كما أصبح بمقدورها تحديد المساحات المستعملة فعليًا (حاوشين ، دون سنة، صفحة 105)

الجدول(33): وضعية القطاع الفلاحي بعد عملية إعادة الهيكلة

الوحدة: الهكتار

قطاع التسيير الذاتي		قطاع الثورة الزراعية				
عدد المزارع الاشتراكية	المساحة بالهكتار	تعاونيات الثورة الزراعية المتبقية		تعاونيات فردية بالهكتار	وحدات حولت الى مزارع اشتراكية	
		العدد	المساحة بالهكتار		العدد	المساحة بالهكتار
3.034	2.330,501.	19	13.119	453.859	364	353.666

المصدر: (جعفري و العجال، 2018، صفحة 102)

يمثل الجدول وضعية القطاع الفلاحي بعد عملية إعادة الهيكلة، حيث نلاحظ تباينًا واضحًا بين قطاع التسيير الذاتي وقطاع الثورة الزراعية من حيث عدد الوحدات والمساحات المستغلة. فقد بلغ عدد المزارع الاشتراكية في قطاع التسيير الذاتي 3.034 مزرعة تغطي مساحة كبيرة تقدر بـ2.330.501 هكتار، ما يدل على الحجم الواسع لهذا القطاع قبل إعادة الهيكلة. في المقابل، يتكون قطاع الثورة الزراعية من ثلاث فئات هي تعاضديات التسيير الزراعية الجماعية (19 تعاونية بمساحة 13.119 هكتار)، تعاونيات فردية (بمساحة 453.859 هكتار)، ووحدات حوّلت إلى مزارع استثنائية (364 وحدة بمساحة 353.666 هكتار). ويُستخلص من هذه الأرقام أن عملية إعادة الهيكلة قد أسفرت عن تفكيك الوحدات الكبيرة إلى كيانات أصغر ذات طابع تعاوني أو فردي، وهو ما قد يعكس توجهًا نحو تحسين الفعالية الإنتاجية وتوزيع الملكية بشكل أوسع على الفلاحين.

ثانيا/ مرحلة ما بعد الاصلاحات:

1. السياسة الزراعية الجزائرية خلال بداية الإصلاحات الاقتصادية (1990-1999)

بعد السياسات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر، كان من اللازم لها اعادة هيكلة قطاعها الزراعي، وذلك بسنها جملة من القوانين والتشريعات، والت كان أبرزها قانون رقم 90-25 المؤرخ في 18/11/1990 المتعلق بإعادة الأملاك المؤممة، حيث تم إرجاع ما يقارب 445000 هكتار لنحو 22 ألف مالك سابق، والمرسوم التنفيذي رقم 92-289 المؤرخ في 06/01/1992 الذي يحدد شروط التنازل عن الأراضي الصحراوية، ويعتبر قانون التوجيه العقاري 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990، أهم ما يميز فترة هذا القانون إلى تحقيق ثلاث غايات أساسية هي: (جعفري و العجال، 2018، صفحة 103)

- ✓ إبعاد الأراضي الفلاحية من أشكال التعدي الناجمة عن التوسع الحضري والصناعي؛
- ✓ ضمان استغلالية جميع الأراضي الفلاحية؛
- ✓ مراجعة الإصلاحات السابقة وتسوية النزاعات العقارية الناجم عنها؛ (جعفري و العجال، 2018، صفحة 103)

الجدول(34): مساهمة الإنتاج الزراعي المحلي الجزائري في تغطية الطلب الوطني خلال 1970-1990

	متوسط الإنتاج السنوي			متوسط الطلب السنوي			نسبة الاكتفاء الذاتي		
	73-70	84-81	90-87	73-70	84-81	90-87	73-70	84-81	90-87
الحبوب	1.528,3	1.793,6	2.181,8	2568,6	4.805,3	7632,1	70,3	31,8	28,6
البقول	45,4	41,2	46,1	64,6	208,9	154,7	69,6	19,7	29,8
البطاطا	280,4	488,7	903,1	349,1	601,0	1395,8	82	81,3	64,7
السكر	4,4	1,9	00	254,9	597,9	-	1,7	0,3	00
الزيوت	96,9	274,2	194	172,4	591,1	454,3	56	46,4	52,7
اللحوم	117,0	273,7	4480,0	117,1	303,0	480,6	99,9	90,3	93,3
الحليب	537,0	741,0	1.003,5	654,2	1725,3	2064,3	82,1	41,4	48,3

المصدر: (جعفري و العجال، 2018، صفحة 104)

الشكل(22): مساهمة الإنتاج الزراعي المحلي الجزائري في تغطية الطلب الوطني خلال 1970-1990

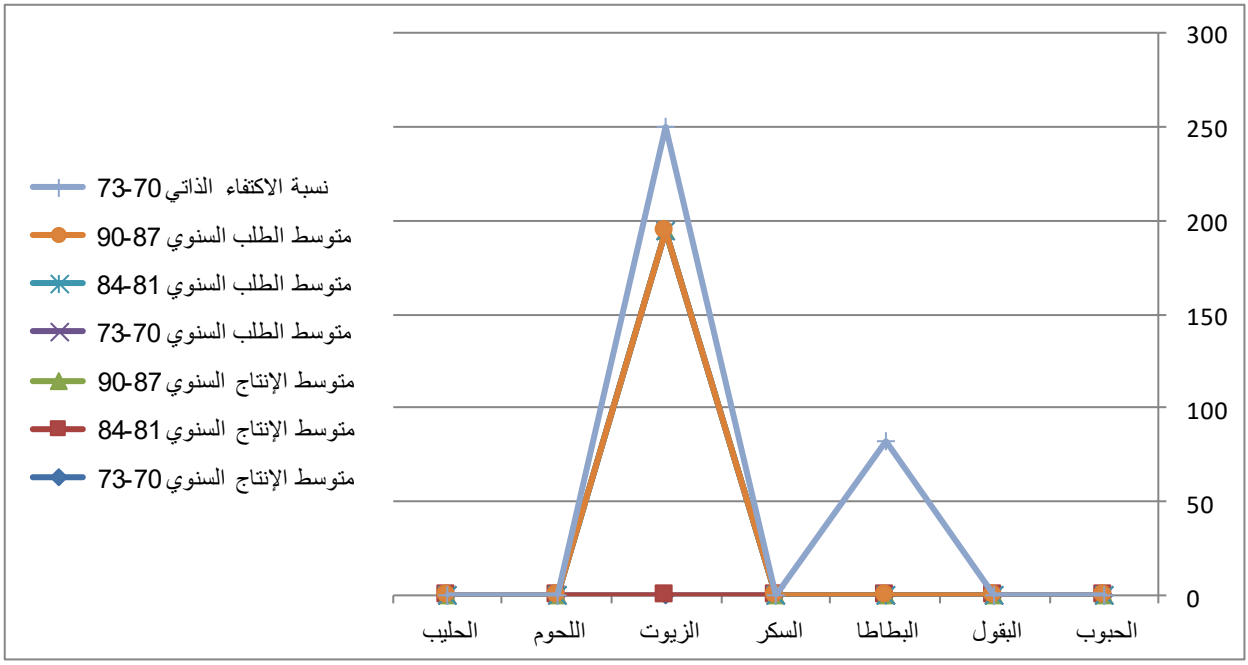

المصدر: إعداد الباحث بناء على (جعفري و العجال، 2018، صفحة 104)

من خلال المعطيات الخاصة بالجدول السابق الخاص بمتوسط الإنتاج والطلب السنوي ونسب الاكتفاء الذاتي للفترة الممتدة بين (1970-1973)، (1981-1984)، و(1987-1990)، أن الجزائر عرفت تدهورًا تدريجيًا في قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، رغم الزيادة الكمية في الإنتاج، فقد عرف إنتاج الحبوب تحسنًا نسبياً من 1.5 مليون طن إلى أكثر من 2.1 مليون طن، غير أن هذا التطور لم يكن مواكبًا لنمو الطلب الذي تضاعف ثلاث مرات تقريبًا، ما أدى إلى انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من 70.3% إلى 28.6%. وينطبق نفس المنحى على البقول، التي تراجعت نسبة الاكتفاء الذاتي فيها من 69.6% إلى 29.8%، مما يدل على فشل السياسات الزراعية في مجاراة النمو الاستهلاكي المحلي، خاصة في ظل غياب استثمارات فعالة في هذا النوع من الزراعات.

أما في ما يتعلق بإنتاج البطاطا، فقد سُجل تحسن معتبر، حيث انتقل الإنتاج من 280.4 ألف طن إلى 903.1 ألف طن، ما جعل نسبة الاكتفاء الذاتي تحافظ على مستويات مقبولة رغم بعض التراجع (من 82% إلى 64.7%)، كما ويلاحظ اعتماد شبه كلي على الاستيراد في مادتي السكر والزيوت، إذ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي 0% و52.7% على التوالي في نهاية الفترة، مما يعكس ضعفًا هيكليًا في الإنتاج المحلي للمواد الأولية الصناعية الفلاحية.

اما فيما يخص اللحوم فقد اظهرت استقرارًا نسبيًا في نسب الاكتفاء الذاتي، التي بقيت تتجاوز 90% رغم تزايد الطلب، ما يدل على نوع من النجاح في قطاع تربية المواشي، أما بالنسبة لمادة الحليب، فبالرغم من تضاعف الإنتاج، إلا أن الطلب ارتفع بوتيرة أعلى، ما أدى إلى تراجع نسبة الاكتفاء الذاتي من 82.1% إلى 48.3%، في مؤشر على ضعف منظومة جمع وتصنيع الحليب محليًا.

بناء على هذه المعطيات يمكن القول إن السياسات الزراعية التي سبقت مرحلة الإصلاحات الهيكلية لم تكن كفيلة بتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، إذ تميزت بعدم الفعالية في ضبط التوازن بين الإنتاج والطلب، وغياب رؤية استراتيجية متكاملة تضمن ديمومة الإنتاج وتحسين مردوديته.

2. برامج إصلاحات القطاع الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2000–2019):

1.2 المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000–2004):يعرف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية على انه عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التكوين التقني والدعم المالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة(صيفي، 2014، صفحة 165)وقد تم وضع وتسطير اهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية من قبل هيئات الدولة نخص بالذكر الوثيقة الرسمية الصادرة عن وزارة الفلاحة والتنمية الفلاحية التي أوضحت إستراتيجية المخطط، وخطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بو تفليقة الموجه للولاة الملقى يوم 26 نوفمبر 2000 الذي تطرق فيه لأهمتوجهات السياسة الفلاحية الجديدة للدولة . عموما تتمثل الأهداف المسطرة لتحقيقها على الأمدين المتوسط والبعيد فيما يلي:

- ✓ الحماية و الاستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية
- ✓ الاندماج في الاقتصاد الوطني
- ✓ إعادة هيكلة المجال الفلاحي والمواد الطبيعية لمختلف جهات الوطن
- ✓ تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي ليتم دمجه في الاقتصاد العالمي
- ✓ تحرير المبادرات الخاصة على مستوى التموين و تكييف وتوزيع الإنتاج
- ✓ ترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي من جهة وتحفيز ودعم المستثمرين الفلاحين من جهة أخرى بهدف إدماج الصناعات الغذائية وزيادة إنتاجها من الحبوب، الحليب البطاطا، الأشجار المستثمرة ، اللحوم الحمراء والبيضاء وتحويل المناطق الجافة وشبه الجافة والمهددة بالجفاف الزراعة الكروم والأشجار المثمرة وتربية المواشي بالإضافة لتوسيع المساحة الزراعية باستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (بن صويلح، 2018، صفحة 188)

الجدول(35): هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم القطاع الفلاحي في الجزائر(2001-204)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات / الصناديق	2001	2002	2003	وحدة : 10 ^{9} دج	
				2004	المجموع
الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	7,5	15,1	18,8	12	53,4
الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية	0,007	0,07	0,07	0	0,21
صندوق ضمان المخاطر الفلاحية	0	1,14	1,14	0	2,28
المجموع	7,57	16,31	20,01	12	55,89

المصدر: (جعفري و العجال، 2018، صفحة 106)

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن التمويل الموجه للقطاع الفلاحي من خلال مختلف الصناديق خلال الفترة 2001-2004 كان غير متوازن، حيث استحوذ الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية على الحصة الأكبر من مجموع المخصصات المالية بإجمالي قدره 53,4 ، أي ما يفوق 95% من إجمالي التمويل، كما وسجّلت مساهمات الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية مستوى ضعيفًا جدًا لم يتجاوز 0,21 خلال كامل الفترة، مما يشير إلى ضعف الاهتمام ببرامج الوقاية والصحة النباتية والحيوانية، رغم أهميتها في دعم الاستدامة والإنتاج الآمن. أما بالنسبة لصندوق ضمان المخاطر الفلاحية، فقد سجل حضورًا متقطعًا بمجموع 2,28 فقط، ويلاحظ تذبذب في التمويلات عبر السنوات، خاصة في سنة 2004 التي شهدت انخفاضًا في إجمالي الإنفاق مقارنة بسنة 2003، وهذا ان دل فإنه يدل على غياب استقرار في الدعم المالي، وعليه فإن السياسة التمويلية خلال هذه الفترة كانت تميل إلى الطابع الكمي أكثر من النوعي، وافتقرت إلى التوازن بين دعم الإنتاج وضمان استدامته عبر آليات الحماية والتأمين.

2.2 **سياسة التجديد الفلاحي والريفي(2008-2014)**: تمثل سياسة التجديد الفلاحي والريفي خيار استراتيجي أطلق رسميا سنة 2009 من خلال خطاب رئيس الجمهورية، وتهدف أساسا إلى التدعيم الدائم للأمن الغذائي وتحويل القطاع الفلاحي إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل بفضل تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الاستراتيجية، وبفضل أيضا ترقية تنمية مندمجة لكل الأقاليم الريفية. (اقاري ، تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي المنتهجة في الجزائر خلال 2009-2014، دون سنة، صفحة 43)وتتمثل الأهداف الاستراتيجية لهذه السياسة في العناصر التالية:

- ✓ التحسين المستدام للأمن الغذائي.
- ✓ التنمية المتوازنة للأقاليم الريفية.
- ✓ مكافحة التصحر وحماية الثروات الطبيعية.

- ✓ وعلى هذا الأساس، تؤكّد سياسة التجديد الفلاحي والريفي من جديد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ الاستقلال، أي التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل، ويتجلى ذلك من خلال الاستراتيجية المقررة في التقليل من نقاط الضعف وتطوير نقاط القوة بفضل الإشراك القوي لمختلف الفاعلين الخواص والعموميين، وترقية بروز حكامة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية. (بوعزيز، 2016 ، صفحة 418)

الجدول(36): برنامج التكثيف والعصرنة بين (2004–2008)

الوحدة: قنطار

الرقم	البرامج	متوسط الإنتاج السنوي (2004–2008)	الوحدة قنطار الهدف عند 2014
1	الحبوب	34.3000,000	53.671,000
2	البقول الجافة	504.000	872,000
3	الحليب (310 لتر)	1.900,000	3.240,000
4	البطاطس	20.000,000	33.626,000
5	زيت الزيتون	2.254,000	3.873,000
6	لحوم حمراء	2.800,000	4.083,000
7	لحوم بيضاء	1.900,000	3.240,000
8	التمور	5000,00	8.895,000
9	البذور والفسائل	إنشاء مخزون استراتيجي – تلبية 80% من الاحتياجات	/
10	السقى	تجهيز حوالي 350 ألف هكتار لسقي الأراضي تعميم أنظمة اقتصاد المياه في الأراضي الزراعية المسقية	/

المصدر: (جعفري و العجال، 2018، صفحة 108)

يمثل الجدول برنامج التكثيف والعصرنة بين (2004–2008) وافق 2014، بحيث نلاحظ من خلال مقارنة متوسط الإنتاج السنوي للفترة (2004–2008) بالأهداف المسطرة لسنة 2014 في إطار برنامج التكثيف والعصرنة، وجود توجه واضح نحو مضاعفة الإنتاج الزراعي في معظم الشعب، حيث سجّل هدف بزيادة إنتاج الحبوب من 34.3 مليون قنطار إلى 53.6 مليون قنطار، كما يظهر ارتفاع معتبر في أهداف إنتاج البطاطا (من 20 إلى 33.6 مليون قنطار) والحليب (من 1.9 إلى 3.24 مليون لتر)، بالإضافة إلى تسجيل أهداف طموحة في شعب التمور، اللحوم البيضاء، وزيت الزيتون. من

جهة أخرى، ومن خلال هذه المعطيات يمكن استنتاج أن الدولة قد اعتمدت خطة طموحة تقوم على مضاعفة الإنتاج، وتنويعه، وضمان استدامته، بما يعزز من مساهمة الفلاحة في تحقيق الأمن الغذائي الوطني.

3. طريق التنمية الفلاحية و الريفية (2020-2024)

إن المساعي الحثيثة التي تم مباشرتها بغرض تجسيدها ميدانيا لتطوير مجال الفلاحة و التنمية الريفية، قد تضمنتها ورقة طريق القطاع لفترة 2020-2024، النابعة من التزامات الأربعة و الخمسين (54) للسيد رئيس الجمهورية و من مخطط عمل الحكومة و ذلك ترسيخا لمبدئ جعل الفلاحة محركا اساسيا للنمو من خلال توفير الأطر التنظيمية و القانونية و التحفيزية لفائدة الفلاحين و الموالين والفاعلين و المستثمرين لتنمية القطاع في كافة ابعاده و مناحيه.

و تجسيدا لمسار التنمية الفلاحية و الريفية و مواصلة للمجهودات، بناء على مكتسبات السياسات الفلاحية المتعاقبة، تم إعداد ورقة طريق للتنمية الفلاحية و الريفية لفترة 2020-2024، ترتكز على جملة من المحاور، تتمثل فيما يلي:

1. تنمية الإنتاج الزراعي من خلال توسيع المساحات المروية.
2. زيادة الإنتاج والإنتاجية.
3. ترشيد استخدام الأراضي الزراعية.
4. التنمية الزراعية والريفية في المناطق الجبلية.
5. الحفاظ على التراث الحرجي وتنميته وتعزيزه.
6. التنمية الزراعية والريفية في مناطق السهوب والزراعية الرعوية.
7. التنمية والترويج في المناطق الصحراوية.
8. دمج المعرفة والرقمنة في برامج التنمية. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2022)

الجدول(37): مساهمة الناتج الزراعي الاجمالي في الناتج المحلي الاجمالي للفترة(2003-2012)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (A)	68007	85003	102800	116600	127497	171756	137747	161734	198769	198769
الناتج الزراعي الإجمالي (B)	6589	8032	7900	8812	10325	11195	12820	13644	16110	16110

نسبة B من A%	9.68	9,44	7,68	7,55	8,09	6,51	9,3	8,43	8,10	8,09

المصدر: (جعفري و العجال، 2018، صفحة 110)

الشكل(23):الناتج المحلي الإجمالي (A)

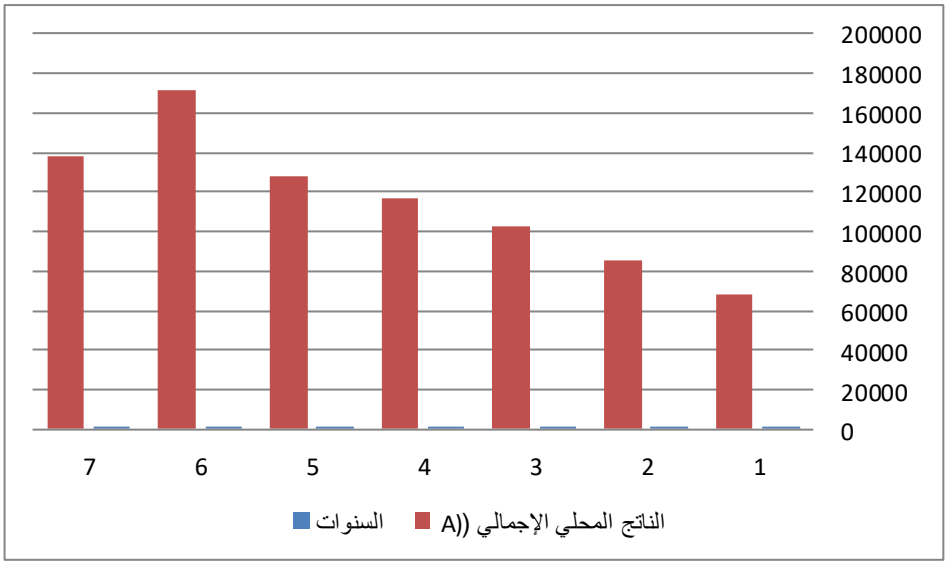

المصدر:إعداد الباحث بناء على (جعفري و العجال، 2018، صفحة 110)

الشكل(24):الناتج الزراعي الإجمالي (B)

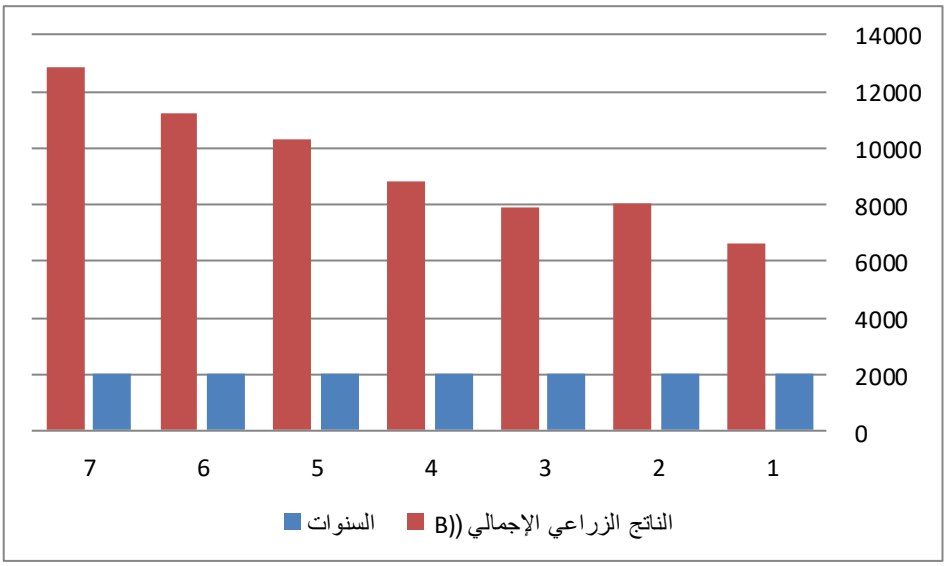

المصدر: إعداد الباحث بناء على (جعفري و العجال، 2018، صفحة 110)

الشكل(25):نسبة B من A%

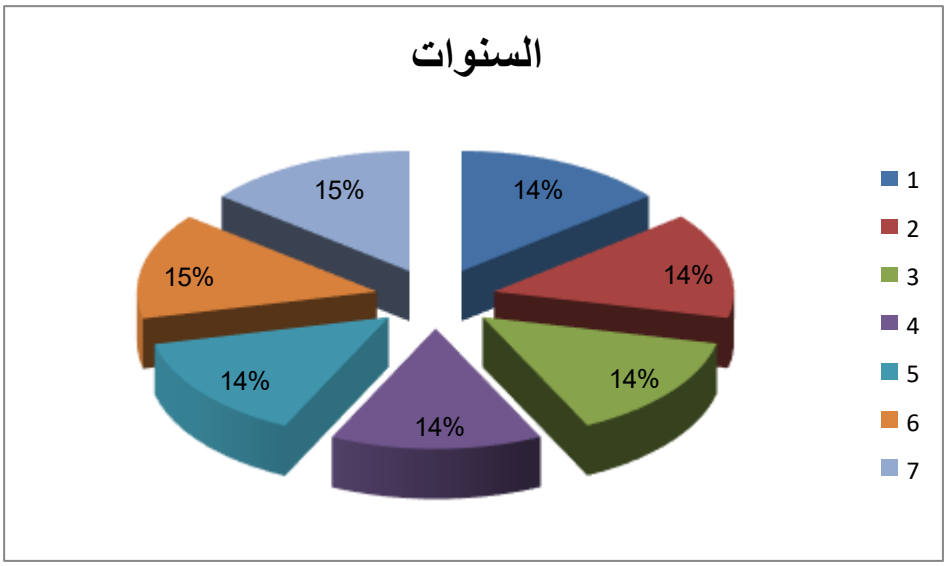

المصدر: إعداد الباحث بناء على (جعفري و العجال، 2018، صفحة 110)

يمثل الجدول والاشكال أعلاه، مساهمة الناتج الزراعي الاجمالي في الناتج المحلي الاجمالي للفترة(2003-2012)، بحيثُ نلاحظ من خلال تطور الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في الجزائر خلال الفترة (2003-2012) أن القيمة الإجمالية للناتج المحلي (A) قد شهدت ارتفاعًا ملحوظًا، خاصة بين سنتي 2007 و2008، حيث قفز من حوالي 127 ألف مليار دج إلى أكثر من 171 ألف مليار دج، وهو ما يعكس تحسنا اقتصاديًا عاما، أما الناتج الزراعي (B)، فرغم أنه عرف نموًا تدريجيًا، إلا أن وتيرته كانت أبطأ من وتيرة نمو الناتج المحلي الكلي. وقد انعكس ذلك على نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي، حيث تذبذبت بين 6.5% و9.6%، دون أن تحافظ على منحى تصاعدي ثابت، ونلاحظ ايضا أن هذه النسبة بلغت ذروتها سنة 2003 (9.68%)، ثم عرفت انخفاضا إلى 6.51% سنة 2008، قبل أن تعود تدريجيًا إلى حوالي 8% في نهاية السلسلة. وعليه، يمكن القول أن القطاع الزراعي لم يتمكن من مواكبة نسق النمو العام للاقتصاد الوطني، مما يشير إلى استمرار محدودية مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي رغم الجهود المبذولة في مجال الدعم والاستصلاح الفلاحي.

الجدول(38): مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي خلال (2000-2016)

الوحدة: مليار دينار جزائري

2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
346171,4	412119,5	417225,2	515281,7	580505,6	581615,8	641285	708072,5	727413,1	931349,1	1015258,	1183216	1421623	1640006	1771426	1936379	2034533

المصدر: (جعفري و العجال، 2018، صفحة 111)

يتضح من خلال جدول تطور الناتج الداخلي الخام للقطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، وجود منحى تصاعدي واضح على مستوى القيمة الإجمالية للإنتاج. فقد انتقل هذا الناتج من حوالي 346.171 مليار دج سنة 2000 إلى ما يفوق 2.034.533 مليار دج سنة 2016، أي بزيادة تقارب ستة أضعاف خلال 16 سنة، كما نلاحظ أن هذا الارتفاع لم يكن متسقًا على طول الفترة، حيث سُجّلت قفزات نوعية في بعض السنوات، لاسيما ما بين 2009 و2012، وهي فترة تميزت بتكثيف برامج الدعم والاستصلاح الزراعي في إطار سياسات تعزيز الأمن الغذائي، كما أن السنوات الأخيرة من السلسلة (2014-2016) تُظهر استمرار النسق التصاعدي رغم الظروف الاقتصادية الصعبة نسبيا،ويمكن القول من خلال هذه الملاحظات أن القطاع الفلاحي في الجزائر شهد نموًا كميًا معتبرا، ما يعكس زيادة في الإنتاج والتوسّع في النشاط، لكنه يظل بحاجة إلى تحسين نوعي وهيكلي حتى يترجم هذا النمو إلى مساهمة أقوى في الاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث: الأمن الغذائي كتحدي استراتيجي في الجزائر

تتمتع الجزائر بوضع متميز فيما يتعلق بالأمن الغذائي، حيث لم تواجه البلاد أزمات غذائية حادة بفضل توفر الإنتاج الفلاحي الوطني واللجوء إلى الاستيراد في حالات الضرورة لضمان تموين السوق المحلي بشكل منظم.

وقد صنفت منظمة "الفاو" (FAO) في تقريرها حول الأمن الغذائي، بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي ومنظمات أخرى، الجزائر ضمن الدول ذات الاستقرار الغذائي. فالجزائر تعمل على تحقيق امنها الغذائي والاكتفاء الذاتي و تلبية احتياجاتها الغذائية من خلال التطوير الفلاحي والسعي الى توسيع المساحات الزراعية واستعادة

الزراعية غير المستخدمة، بالإضافة الى تشجيع الفلاحة من خلال المزايا الضريبية و التدابير المحفزة على توفير المخزون الاستراتيجي للدولة من الغذاء لكن بالرغم من ذلك فهناك عوامل تعترض سبيل الاكتفاء الغذائي و تحديات تحد من الوصول الى تحقيق كامل للأمن الغذائي. (بن خضرة ز.، 2023، صفحة 36)

ولهذا لا تزال مشكلة الغذاء من الموضوعات والمشاكل التي لت تتمكن الجزائر كبلد من البلدان النامية من إيجاد حل استراتيجي لها، وهذا ما يستدعي التعرض لأهم مسببات العجز الغذائي في الجزائر، ونلخص أهمها فيما يلي: (عاشوري، 2024، صفحة 335)

1.تحديات اقتصادية:

- **النمو الديموغرافي المتزايد:**يمثل النمو الديمغرافي السريع اختلال العلاقة بين معدلات نمو السكان مقارنة بمعدلات نمو الإنتاج الزراعي حيث انتقل معدل النمو السكاني انتقل من 1.51% سنة 2001 إلى 1.70% سنة 2007. (بكدي، إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة (2000-2012)، 2013، صفحة 201)
  - يتزايد عدد سكان الجزائر بمعدل يفوق معدلات الإنتاج الزراعي.
  - يُؤثر ذلك بشكل سلبي على توفر الغذاء لكل فرد. (بن خضرة ز.، 2023، صفحة 37)
- **ندرة وضعف إنتاجية المياه وتوزيعها غير المنتظم خلال السنة:**هناك تفاوت في نسب التساقطات المطرية من سنة لأخرى ومن منطقة لأخرى، حيث تتميز المناطق الشرقية والوسطى بكميات معتبرة، بينما تعاني المناطق الغربية من مشكل التساقطات، وتكاد تنعدم في الصحراء حيث تتراوح بين 20-150 ملم، (بكدي، إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة (2000-2012)، 2013، صفحة 204)

كما وتعاني الجزائر من ضعف كفاءة استغلال الموارد المائية والتي تشمل تدني كفاءة النقل والتوزيع من المصدر إلى الحقل إلى جانب تدني كفاءة الاستعمال، حيث أن 15% من مياه الري، تضيع في شبكات التوزيع، 25% في شبكات الري و15% في المزرعة، وبالتالي فان متوسط الفاقد، يقدر بأكثر من 100مليارم بالنسبة للدول العربية ككل أي حوالي 65% من مياه المستعملة في الري .وقد بينت الدراسات التي أجريت في عدد من الدول العربية، أن استخدام وسائل الري الحديثة يساعد على توفير 58% من المياه، ويزيد في الإنتاج بحدود 35%، ويخفض الحاجة إلى العمالة إلى 50% وبالتالي فان رفع كفاءة الاستخدام بشكل عام من 50% إلى 70% ، توفر حوالي 50 مليارم في السنة. (بكدي، إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة (2000-2012)، 2013، صفحة 204)

الجدول (39):يبين التوزيع الجهوي لمتوسط التماطر الوحدة: بالملم

المناطق	الغربية	الوسطى	الشرقية
الساحل	400	700	900
الأطلس التلى	600	700-1000	800-1400
السهول العليا	250	250	400
الأطلس الصحراوي	150	200	300-400
الصحراء	150	20-150	20-150

المصدر: (بكدي، 2013، صفحة 204)

يشير كل من الجدول والشكل اعلاه الى، التوزيع الجهوي لمتوسط التماطر بالملم بحيث تشير البيانات الى تباين كبير في كميات الأمطار بين مختلف المناطق، ما يعكس التدرج المناخي من الشمال إلى الجنوب، ففي المناطق الساحلية، يُسجل أعلى متوسط للتساقطات المطرية، حيث تصل إلى 900 ملم شرقاً، وتنخفض تدريجياً نحو الغرب إلى حدود 400 ملم، ما يُظهر غزارة الأمطار في الشرق مقارنة بالغرب، أما منطقة الأطلس التلي، وهي من أهم المناطق الزراعية، فتعرف تفاوتاً ملحوظاً، حيث تتراوح الأمطار بين 600 ملم غرباً و1400 ملم شرقاً، مما يجعلها منطقة واعدة للزراعة المطرية.

أما السهول العليا، فتسجل تساقطات متوسطة إلى ضعيفة، تتراوح بين 250 ملم في الغرب والوسط، و400 ملم شرقاً، وهو ما يجعل الزراعة فيها مقيّدة تحتاج إلى دعم بالري التكميلي. وفي الأطلس الصحراوي، تنخفض الكميات بشكل واضح، بين 150 و400 ملم، مما يعكس ظروفاً شبه جافة إلى جافة، وتصل أدنى معدلات الأمطار إلى مناطق الصحراء، حيث لا تتجاوز في بعض المناطق 20 ملم، مع تباين بين الجهات، ما يعكس الطابع الصحراوي القاسي.

ومن خلال هذه المعطيات يتبين لنا أن التوزيع المطري في الجزائر غير متوازن، حيث تتركز التساقطات في الشمال، لا سيما في الشرق، في حين تشهد المناطق الجنوبية والجافة تراجعاً حاداً في كمية الأمطار، ما يجعل الأمن المائي والزراعي مرتبطاً بضرورة تطوير نظم الري، وتبني خطط للتكيف مع التغيرات المناخية وتفاوت الموارد المائية،كما ونوجز في النقاط التالي نتائج مشكلة المياه في جزائر:

- تعاني الجزائر من نقص في الموارد المائية.
- يُؤثر ذلك بشكل سلبي على الزراعة والإنتاج.
- يتطلب ترشيد استخدام المياه وتطوير تقنيات الري الحديثة. (بن خضرة ز.، 2023، صفحة 37)

الجدول (40):تقديرات فواقد المياه من الري السطحي في الجزائر

الوحدة: (مليون م^3)

	الري السطحي (هكتار)	**المياه المستعملة (مليون م^3)**	**كفاءة النقل**	**فواقد النقل (مليون م^3)**	**كفاءة الإضاءة**	**فواقد الإضاءة (مليون م^3)**	**الفواقد الكلية (مليون م^3)**
الجزائر	405500	2457	80	491.4	40	1179.36	1670.76
الوطن العربي	12343	146382.5	76.21	34830.7	49.2	56612.609	91443.279

المصدر: (بكدي، 2013، صفحة 204)

الشكل(26):يبين التوزيع الجهوي لمتوسط التماطر بالملم

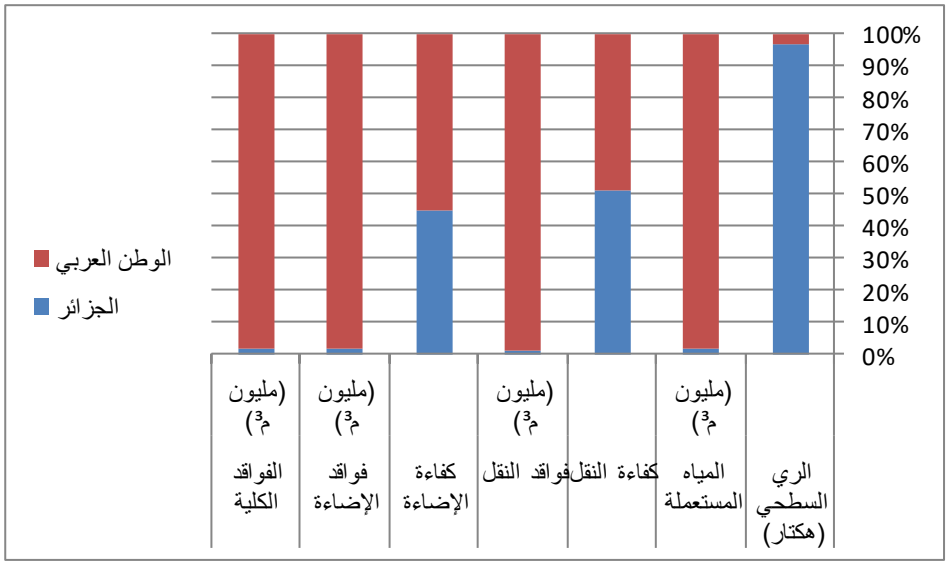

المصدر: إعداد الباحث بناء على (بكدي، 2013، صفحة 204)

يوضح الجدول والشكل اعلاه تقديرات فواقد المياه من الري السطحي في الجزائر، بحيث توضح البيانات أن الجزائر، رغم تواضع المساحات المسقية (405500 هكتار) مقارنة بالوطن العربي ككل، تعاني من فواقد مائية معتبرة، فقد بلغت كمية المياه المستعملة في الري حوالي 2457 مليون م³، بكفاءة نقل تبلغ 80%، ما يعني فقدان حوالي 491.4 مليون م³ أثناء النقل فقط، أما على مستوى الإضاءة (أي التوصيل إلى النبات)، فإن الكفاءة تنخفض إلى 40% فقط، ما يؤدي إلى فواقد أكبر تُقدّر بـ1179.36 مليون م³، وعليه فإن الفواقد الكلية في الجزائر تصل إلى 1670.76 مليون م³، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بكمية المياه المستعملة، اما على الصعيد العربي، فتصل الفواقد الكلية إلى أكثر من 91 مليار م³، نستنتج من ذلك أن الإشكال يكمن في تدني كفاءة أنظمة الري، خصوصاً في الإضاءة، ما يستوجب تدخلا عاجلاً نحو تعميم تقنيات الري الحديثة واقتصاد المياه لتحسين الأداء الزراعي وضمان الأمن المائي والغذائي.

❖ **ضعف استخدام التكنولوجيا:**

- اعتماد القطاع الفلاحي في الجزائر على أساليب الإنتاج التقليدية وعدم تطوير العناد الفلاحي والزراعي، ناهيك عن عوامل عدم التحكم في التكنولوجيات الحديثة، وبقيت الفلاحة مرهونة للنمط التقليدي الذي لا يوسع في الإنتاج ولا في توسيع المساحات الزراعية الحديثة التي تعتمد الإنتاج الكثيف والماكنات الضخمة العصرية. (عاشوري، 2024، صفحة 337)
- يؤدي ذلك إلى انخفاض الإنتاجية وزيادة الهدر . (بن خضرة ز.، 2023، صفحة 37)
- يتطلب استخدام التكنولوجيا الحديثة وتطوير الأنظمة الزراعية. (بن خضرة ز.، 2023، صفحة 37)

❖ **تدهور الأراضي الزراعية:**من المتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى 7.8 مليار بحلول 2025، حسب إحصائيات الفاو، مقابل ضياع حوالي 5-7 ملايين هكتار من الأراضي، بسبب تدهور الأراضي الزراعية والتحول العمراني (بكدي، إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة (2000-2012)، 2013، صفحة 202)

- . تعاني الجزائر من مشكلة التصحر والزحف العمراني .
- يؤدي ذلك إلى فقدان مساحات واسعة من الأراضي الزراعية.
- يُقلل من الإنتاجية ويهدد الأمن الغذائي. (بن خضرة ز.، 2023، صفحة 37)

كما ان الزحف المتزايد للمباني والتجهيزات والمشاريع على الأراضي الصالحة للزراعة خاصة في الشمال، هذا الحال الذي بات يقلص من مساحة الأراضي الزراعية والاحتياطات العقارية وهوما سيؤثر، حتما على الإنتاج الزراعي في الوقت الحالي أو المستقبلي. (عاشوري، 2024، صفحة 337)

❖ **الاهتمام بالريع البترولي وعدم الاهتمام بالعمل الإنتاجي:**

إذ يعتمد الاقتصاد الوطني بنسبة شبه كلية على الاستيراد من الخارج لأغلب المنتوجات، وهو ما ساهم في تكوين ثقافة تسييرية واستهلاكية لا تقوم على الإنتاج المحلي وتشجيعه، بل تقوم على الاستهلاك القائم على الاستيراد بتمويل من الخزينة العامة للدولة (عاشوري، 2024، صفحة 336)

❖ **الصناعة:**

تشغل الصناعات الغذائية أكثر من 140 ألف عاملا، أي بنسبة 40% من اليد العاملة في قطاع الصناعة ، ويساهم القطاع بنسبة 45% من رقم أعمال القطاع الصناعي، بما يعادل 2.5 مليار دولار فيما بلغ عدد المؤسسات التي تنشط في هذه الشعبة سنة 2011 أزيد من 22 مؤسسة، ما يعني أن هذا القطاع يساهم بشكل فعال في امتصاص أعداد كبيرة من البطالين.

يبلغ عدد المؤسسات التي تهتم بهذه الصناعات 15784 مؤسسة بالمقارنة مع إجمالي عدد المؤسسات الصناعية التي تحتم بفروع أخرى وهو 52455 مؤسسة، إذا فالنسبة تقدر بـ 30.09 %. (بكدي، إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة (2000-2012)، 2013، صفحة 206)

الجدول (41): تطور نسبة القيمة المضافة للصناعات الغذائية خلال الفترة 2005-2009

	2005	2006	2007	2008	2009
القطاع الخاص	% 82.15	83.07%	84.12%	85.23%	86.14%
القطاع العام	17.85%	16.93%	15.87%	14.77%	13.86%

المصدر: (بكدي، 2013، صفحة 206)

الشكل(27):تطور نسبة القيمة المضافة للصناعات الغذائية خلال الفترة 2005-2009

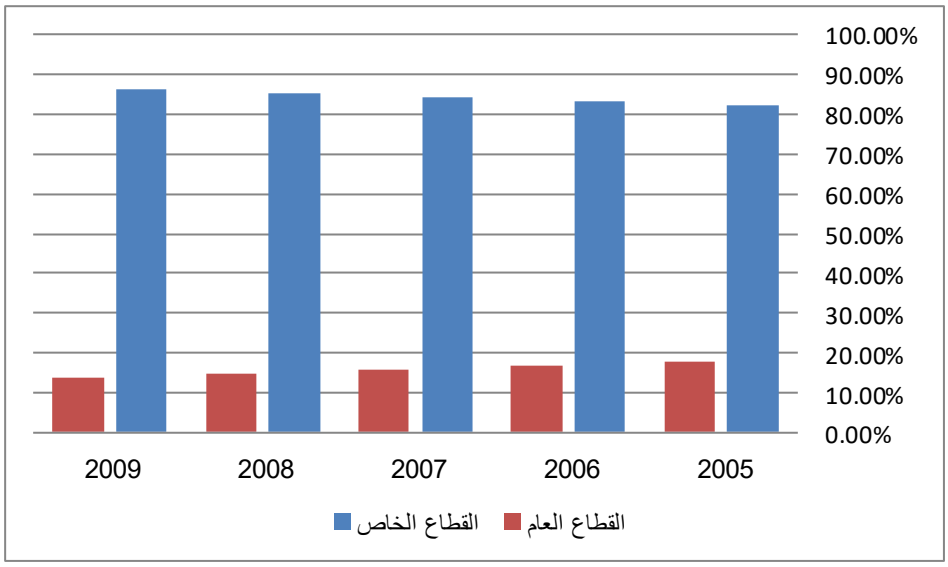

المصدر: إعداد الباحث بناء على (بكدي، 2013، صفحة 206)

تشير البيانات الممثلة في الجدول والشكل اعلاه التطور نسبة القيمة المضافة للصناعات الغذائية خلال الفترة 2005-2009 بحيث نلاحظ أن هناك هيمنة واضحة ومتزايدة للقطاع الخاص على حساب القطاع العام، ففي سنة 2005، بلغت مساهمة القطاع الخاص 82.15% من إجمالي القيمة المضافة في هذا الفرع الصناعي، لترتفع تدريجيًا إلى 86.14% سنة 2009، بحيث يقابل هذا التقدم تراجع مضطرد في مساهمة القطاع العام، من 17.85% سنة 2005 إلى 13.86% سنة 2009.

ومن خلال هذه المعطيات يتضح لنا أن الدولة اتجهت إلى تعزيز دور القطاع الخاص في مجال الصناعات الغذائية، مما يعكس تحولاً في السياسة الاقتصادية نحو تشجيع الاستثمار الخاص وتحسين الأداء الإنتاجي.

2. تحديات سياسية: تتمثل التحديات السياسية للأمن الغذائي في:

❖ **فشل السياسات الزراعية المتبناة:**

حيث لم تتمكن الحكومات المتعاقبة من تبني وتطبيق سياسة زراعية كفيلة بحل أزمة الغذاء المتفاقمة في الجزائر، وفشلت كل الاستراتيجيات التنموية المختلفة في تحقيق الأهداف المرجوة منها سواء التي تم تبنيها بعد الاستقلال مباشرة كسياسة التسيير الذاتي التي تم تطبيقها من طرف الحكومة الجزائرية المؤقتة سنة 1963 والتي بموجبها يتم تسيير واستغلال العقارات والأراضي الزراعية المسترجعة من الاستعمار الفرنسي بعد. الاستقلال الموطني. (عاشوري، 2024، صفحة 335)

ونظرا لهذه التحديات التي تعيق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، استوجب وضح حلول تحد منها وتساعد على مجابهتها وتتمثل أبرز هذه الحلول في:

- الاستفادة من التقدم التكنولوجي لرفع إنتاجية القطاع الزراعي من خلال اعتماد الزراعة الذكية وتقنيات الري الحديثة، ودعم البحث العلمي والتطوير. (بن خضرة ز.، 2023، صفحة 38) بالإضافة الى تطوير وتحسين البنية التحتية الزراعية وشبكة المواصلات ووحدات التخزين والأسواق، وذلك بهدف عصرنة القطاع لتسهيل العملية الإنتاجية والتسويقية والتخزينية، وتوفير أكبر قدر من الجهد والوقت والمال. (عاشوري، 2024، صفحة 343)
- توسيع التغطية التأمينية لتشمل صغار الفلاحين والمؤسسات الصغيرة والمستثمرين فيتقديم منتجات تأمينية مخصصة للمخاطر الزراعية، وتسهيل إجراءات الحصول على التأمين وخفض التكلفة.
- تسخير القدرات المؤسساتية والخبرات في خدمة الأمن الغذائي، وإدارة الموارد المائية بكفاءة وترشيد استهلاكها، و تحسين سلوكيات الاستهلاك، بالإضافة الى ترشيد استهلاك الغذاء ومكافحة الهدر. (بن خضرة ز.، 2023، صفحة 38)
- تشجيع الاستثمار الفلاحي وتعزيز الشراكة بين القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى ليكون القطاع الفلاحي ذا قيمة استراتيجية في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تيسير وتبسيط شروط وإجراءات الاستثمار في القطاع الفلاحي، (عاشوري، 2024، صفحة 343)
- دعم السياسات الحكومية، من خلال توفير الدعم للمزارعين والمستثمرين في المجال الفلاحي، وتحسين البنية التحتية والخدمات اللوجستية، بالإضافة الى وضع سياسات سعرية عادلة ومحفزة، وقد تبنت الجزائر جملة من السياسات من اجل دعم مختلف القطاعات في سبيل تحقيق الأمن الغذائي، والتي قد تم التطرق اليها من خلال المطلب الثاني من هذا المبحث، وفيما يلي عرض لمعدل الإنجاز لبعض المواد الغذائية.

الجدول(42):معدل الإنجاز لبعض المواد الغذائية خلال2009و2010

سنوات / المواد	2009	2010
الحبوب	380665900	455810000
	%161	%112
الحليب1000ل	300566	393305
	-	52
البطاطا	72220200	86117707
	%108	120%

المصدر: (بكدي، 2013، صفحة 212)

يمثل الجدول أعلاه معدل الإنجاز لبعض المواد الغذائية خلال2009و2010، بحيث نلاحظ أن هناك تفاوتات واضحة في نسب التغطية بين المنتجات، وهو ما يعكس ديناميكية مختلفة لكل فرع إنتاجي.

فبالنسبة للحبوب، سجلت نسبة إنجاز جد مرتفعة عام 2009 بلغت 161%، أي أن الإنتاج فاق بكثير الأهداف المسطرة، لكن هذه النسبة تراجعت إلى 112% سنة 2010، ما يعني استمرار تحقيق فائض، لكن بوتيرة أقل. هذا قد يُعزى إلى ظروف مناخية مواتية في 2009 أو برامج دعم فعالة.

اما فيما يخص الحليب، فقد شهد الإنتاج نمواً ملحوظاً بين السنتين، من 300.566 ألف لتر إلى 393.305 ألف لتر، بنسبة إنجاز قدرت بـ 52% فقط في 2010، ما يدل على استمرار فجوة كبيرة بين الطلب والعرض المحلي، رغم التحسن المسجل في الكمية.

واما عن البطاطا، فقد عرفت نمواً طفيفاً لكنه مستقر، إذ ارتفعت نسبة الإنجاز من 108% سنة 2009 إلى 120% سنة 2010، ما يعكس قدرة هذا الفرع على تحقيق اكتفاء بل وتوفير فائض محتمل.

من خلال هذه البيانات نلاحظ أن هناك نجاحاً نسبياً في بعض المنتجات كالقمح والبطاطا، مقابل استمرار التحديات في قطاعات أخرى مثل الحليب، مما يقودنا الى ضرورة مواصلة دعم الشعب الفلاحية ذات الأداء الضعيف لتحقيق أمن غذائي شامل.

خاتمة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل والذي تمثل في دراسة الإحصائيات لأهم المؤشرات المتعلقة بتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000–2023)، يتبين أن الجزائر ورغم فشل السياسات الزراعية التي قامت بها، من أجل التحسين من وضعها الزراعي قصد تحقيق الأمن الغذائي الوطني، الا أنها تعد من بين أكثر الدول عربيا القادرة على الزحف باقتصادها الى مراحل متقدمة خلا السنوات القادمة، وذلك نظرا للجهود المبذولة من طرف السلطات في دعم الانشطة الزراعية، فقد باتت الجزائر اليوم درك جيدا أهمية تنمية القطع الفلاحي، كركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار الغذائي، وقد أظهرت المؤشرات المدروسة تركز الإنتاج الزراعي على الحبوب، ما يعكس محدودية في تنويع المحاصيل، ويجعل الأمن الغذائي الوطني عرضة للتقلبات المناخية والأسعار العالمية. كما كشفت الدراسة عن تذبذب في نسب الاكتفاء الذاتي وضعف المردودية الزراعية مقارنة بالإمكانيات المتاحة، الأمر الذي يستدعي تعزيز سياسات الدعم، وتبني أنماط إنتاج أكثر فاعلية واستدامة، وتوسيع دائرة الاستثمارات الفلاحية وفق رؤية استراتيجية تضمن تنوع الإنتاج وتخفيض التبعية الغذائية للخارج.

الخـــــــــاتمة

يعتبر الأمن الغذائي أحد أبرز التحديات التي تواجه الدول في هذا العصر، وذلك راجع إلى جملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فلأمن الغذائي لا يقتصر فقط على وفرة الغذاء، بل يمتد ليشمل القدرة على الوصول إليه وجودته واستدامته، وقد ازدادت أهمية هذا الموضوع في ظل الأزمات العالمية المتلاحقة، من تغيرات مناخية وصراعات إقليمية واضطرابات اقتصادية، وتزامن جائحة كرونا، ما جعل تحقيق الأمن الغذائي هدفا استراتيجياً تسعى مختلف الدول تحقيقه، لاسيما تلك التي تعتمد بشكل كبير على استيراد المواد الأساسية، وفي هذا السياق، جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على واقع الأمن الغذائي في الجزائر، وتحلل التحديات التي تعترض سبيل تحقيقه، من خلال قراءة إحصائية وتحليلية خلال الفترة (2000–2023)

وقد أظهرت المعطيات الإحصائية والدراسات التحليلية أن الجزائر لا تزال تعاني من اختلالات واضحة على مستوى منظومتها الغذائية، الأمر الذي يؤكد صحة الفرضية الأولى، حيث لا يزال الاعتماد الكبير على الاستيراد يمثل عائقا بنيويا في وجه السيادة الغذائية، إلى جانب ارتفاع معدلات الفقر وسوء التغذية في بعض المناطق، ما يعكس هشاشة الأمن الغذائي في أبعاده الكمية والنوعية.

كما بينت نتائج الدراسة أن هناك جملة من التحديات الهيكلية التي تعيق تحقيق الأمن الغذائي، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية، بحيث تبين أن ضعف الاستثمار في القطاع الفلاحي، وتدهور الموارد الطبيعية، إضافة إلى التغيرات المناخية وسوء التسيير الإداري والبيروقراطية، تشكل مجتمعة عوائق أمام تحسين الإنتاج الفلاحي وتنويعه، ما يحدّ من قدرة الجزائر على تلبية الطلب المحلي المتزايد.

أما فيما يخص الفرضية الثالثة، فقد أكدت الدراسة أن السياسات الوطنية، رغم تعددها وتنوعها، لم تحقق الأهداف المرجوة في تقليص التبعية الغذائية، وهو ما ينفي صحة هذه الفرضية أيضا، فالإنتاج المحلي لا يزال دون المستوى المطلوب، كما أن غياب استراتيجية فلاحية متكاملة وطويلة الأمد يعمق من فجوة الأمن الغذائي، رغم ما تم تسجيله من جهود إيجابية في دعم الفلاحين، وتحسين التقنيات الزراعية، وتوسيع الرقعة الزراعية.

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج التي تسمح بتقييم واقع الأمن الغذائي في الجزائر في ضوء التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمناخية، والجهود المبذولة من قبل الدولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي، نلخصها فيما يلي:

- ✓ أظهرت الإحصائيات اعتماد الجزائر الكبير على استيراد المواد الغذائية الأساسية، وعلى رأسها الحبوب، مما يعكس اختلالا في تحقيق الاكتفاء الذاتي ويضعف الأمن الغذائي الوطني.
- ✓ رغم تبني الجزائر لسلسلة من السياسات الزراعية خلال فترة الدراسة، إلا أن نتائجها لم تكن بمستوى التطلعات.
- ✓ تشكل الحبوب النسبة الأكبر من الإنتاج الزراعي في الجزائر، مما يدل على ضعف تنويع المنظومة الزراعية وغياب الإنتاج المتكامل لمختلف السلع الغذائية الأساسية.

- ✓ سُجّلت آثار سلبية واضحة للتغير المناخي، مثل الجفاف ونقص الأمطار وتدهور الأراضي، ما أدى إلى تذبذب في الإنتاجية الزراعية خلال السنوات الأخيرة.
- ✓ الاستراتيجيات الوطنية لم تراعِ بشكل كافٍ التحديات الهيكلية كندرة المياه، وهشاشة التسيير، وغياب الحوكمة الفلاحية، مما حال دون تطوير قطاع زراعي قوي ومتين.
- ✓ رغم الصعوبات، تسجّل في السنوات الأخيرة بوادر تحول إيجابي في الخطاب السياسي والاقتصادي نحو إعطاء الأولوية لتنمية الزراعة وتعزيز الاكتفاء الغذائي المحلي، وهو ما قد يُعد مؤشراً إيجابياً لتحسن مرتقب.

وبناء على هذه النتائج توصي الدراسة ب:

- من الضروري تقليص الاعتماد المفرط على زراعة الحبوب، والعمل على تنويع المحاصيل الزراعية من خلال دعم زراعة الخضر والفواكه والبقوليات والزراعة الصناعية، بما يعزز تنوع الغذاء الوطني.
- تشجيع الاستثمار العمومي والخاص في القطاع الزراعي، خصوصًا في مجالات الري الحديث، الزراعة الذكية، وتكنولوجيا الإنتاج، إلى جانب توفير التمويلات الملائمة للفلاحين الصغار والمتوسطين.
- تعزيز كفاءة التسيير الإداري للمشاريع الزراعية من خلال محاربة البيروقراطية، وضمان الشفافية، وتفعيل آليات الرقابة والمتابعة والتقييم المستمر.
- وضع استراتيجيات وطنية للتكيف مع التغيرات المناخية، تشمل تطوير الزراعة الصحراوية، استصلاح الأراضي، وتعميم استخدام تقنيات الري بالتقطير والمحافظة على المياه.
- الاستثمار في مراكز البحوث الزراعية وربطها مباشرة بالاحتياجات الميدانية، مع العمل على تكوين اليد العاملة الفلاحية المؤهلة في مجالات الزراعة الحديثة والمستدامة.
- توفير الحوافز للفلاحين من خلال تخفيض أسعار المدخلات الزراعية، وتحسين آليات التسويق والتخزين والنقل، وضمان الوصول العادل إلى العقار الفلاحي.
- دعم الصناعات التحويلية للمنتجات الفلاحية لزيادة القيمة المضافة، وتقليص الفاقد الغذائي، وإنشاء شبكات توزيع فعالة لضمان الاستقرار في العرض والأسعار.
- تعزيز التعاون مع دول الجوار والمؤسسات الدولية لتبادل الخبرات، وتحقيق التكامل الغذائي، واستيراد التكنولوجيا الزراعية الملائمة للبيئة الجزائرية.

آفاق الدراسة:

إن موضوع دراستنا هذه هو موضوع تاريخي وراهني ومستقبلي بامتياز بالنظر إلى أهمية الغذاء في استمرار الحياة فالغذاء هو الحياة أو الموت فهو من أهم الحاجات الاقتصادية التي يعمل الإنسان على تلبيتها، والأمن الغذائي يمنح للدول إستقلالا اقتصاديا وسيادة حقيقية،لهذا فإن البحث في هذا الموضوع كان ولازال الشغل الشاغل لكل المفكرين والباحثين في العالم وبناءا عليه نقترح المواضيع التالية التي تعتبر آفاقا لدراستنا هذه:

1. دراسة تأثير التغيرات المناخية على الإنتاج الفلاحي في الجزائر باستخدام نماذج تنبؤية

تهدف الدراسة الى لتحليل كيفية تاثير كل من الحرارة، الأمطار، والتغيرات المناخية على إنتاج الحبوب والخضر والفواكه مستقبلاً.

2. دراسة قياس أثر الدعم الحكومي على الإنتاجية الفلاحية في الجزائر

تهدف الدراسة الى المقارنة بين الولايات استفادت من برامج الدعم الزراعي والأخرى التي لم تستفد، وتقييم فعالية تلك السياسات.

3. دراسة واقع الزراعة الذكية مناخياً في الجزائر وآفاق إدماجها في السياسة الفلاحية الوطنية

هي دراسة تطبيقية تبين مدى جاهزية الجزائر لاعتماد تكنولوجيا الزراعة الذكية للحد من تأثير المناخ على الغذاء.

4. تحليل فجوة الاكتفاء الذاتي الغذائي في الجزائر حسب المنتجات (حبوب، لحوم، حليب)

دراسة قطاعية تهدف لمعرفة أي المواد الغذائية تحقق اكتفاء ذاتي فعلي، وأيها يعاني من تبعية كبيرة للاستيراد.

5. دراسة مقارنة للأمن الغذائي في الجزائر ودول مغاربية أخرى (تونس، المغرب)

دراسة تبرز مكانة الجزائر في المنطقة من حيث تحقيق الأمن الغذائي، وتُظهر نقاط القوة والضعف بالمقارنة مع جيرانها.

قائـــــمة المراجع

قائمة المراجع

أولا/ المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب:

1. تقية محمد المهدي خسان. (دون سنة). الأمن الغذائي أمانة الأجيال. جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.
2. صبحي عبد الفتاح القاسم. (2010). واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله (المجلد الطبعة الأولى). الاردن: دار الفارس للنشر والتوزيع.
3. عاطف السيد. (2002). الجات والعالم الثالث: دراسة تقويمية للجات واستراتيجية المواجهة (المجلد الطبعة الاولى). مدينة نصر القاهرة: مجموعة النيل العربية.
4. عبد الحميد عبد المطلب. (2005). آلجات وآليات المنظمة العالمية للتجارة من لأوروجواي لسياتل وحتى الدولة. مصر: الدار الجامعية.
5. فاطمة بكدي، و رابح حمدي باشا. (2016). الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. الجزائر: مركز الكتاب الاكاديمي.
6. فوزية غربي. (2008). الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة منتوري قسنطينة.
7. قوي بوحنية. (2004). لمنظمة العالمية للتجارة والتحولات الاقتصادية العالمية: مقاربة قانونية واقتصادية،. الجزائر: يوان المطبوعات الجامعية.
8. محمد سليم. (1997). اتفاقيات اجات وآثرها على جول الخليج العربية (المجلد الطبعة الاولى). ابو ظبي.
9. محمد عزت ، و محمد صالح. (دون سنة). الزراعة في مصر.
10. موسوعة الأمن الغذائي والاستدامة. (2019).

المجلات:

1. أحمد دبيش، و مروة بوقدوم. (2021). الأمن الغذائي العالمي: تحدي ورهان. مجلة أبعاد اقتصادية، 11.
2. أسماء حاجي، و ناصر بوعزيز. (2017). الصناعات الغذائية في الجزائر وطرق النهوض بها لتحقيق الأمن الغذائي. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية.
3. أمينة هميسي، و مانع خنفر. (جوان، 2023). واقع الإنتاج الزراعي والحيواني وتأثيره على الأمن الغذائي في الجزائر. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية.
4. ابتسام حاوشين. (دون سنة). السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات.
5. إيمان قنفود، و محمد حمو. (2025). تحديات الأمن الغذائي العالمي ومتطلبات استدامته في ظل تداعيات الأزمات العالمية. مجلة دراسات اقتصادية، جامعة سطيف 1.

6. بدر الدين طالبي، و سلمى صالحي. (2015). واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها. مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة.
7. بشير عمارة. (2021). الفلاحة والأمن الغذائي في الجزائر للفترة 2000-2019: دراسة قياسية باستعمال نموذج شعاع الانحدار الذاتي. المجلة الجزائرية للاقتصاد الإداري.
8. بوعراب رابح، و مسعودة فتح الله. (ديسمبر، 2022). أثر التغيرات المناخية على الإنتاج الزراعي في الجزائر: دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1980-2020. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 15.
9. جمال جعفري، و عدالة العجال. (2018). مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي: دراسة تحليلية وقياسية (2000–2015). مجلة دفاتر اقتصادية، 10.
10. جويدة حمزاوي. (جويلية، 2022). مفهوم الأمن بين عمودية المستويات وأفقية الأبعاد. المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، 7(2).
11. حليمة بوسيكي، و لخميسي الواعر. (2022). الزراعة الذكية مناخيًا كآلية للحد من الممارسات الزراعية غير السليمة في الجزائر. مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، 2.
12. دلال العابدي، هشام بن عزة، و ربيعة بوسكار. (2022). التنمية الزراعية في الجزائر: الواقع والتحديات. مجلة دفاتر اقتصادية، 13(2).
13. رضا بديار، و صورية شنبي. (جانفي، 2023). واقع تنفيذ التأمين الفلاحي في الجزائر ودوره في التنمية الزراعية. بدون عنوان مجلّة واضح، العدد 2.
14. ريم بن زايد. (2020). واقع التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي في الوطن العربي. مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية.
15. رفيقة بن عيشونة، و صورية صدقاوي. (2022). إشكالية تبني الزراعة الذكية في الدول العربية: مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول العربية. مجلة دراسات اقتصادية، 1.
16. سامي بن جدو، و مصطفى بن عامر. (نوفمبر، 2020). التقدير القياسي لأثر الاستثمار الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990–2018). مجلة الاستراتيجية والتنمية، 6.
17. سالم اقاري. (بلا تاريخ). تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي المنتهجة في الجزائر خلال 2009–2014. مجلة دراسات استراتيجية.
18. سفيان ناصري. (جوان، 2020). التعدي على حق الملكية العقارية الفلاحية الخاصة في ظل قانون الثورة الزراعية وإشكالية إثبات ملكيتها. مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، 7.
19. سلاطنية بلقاسم. (جوان، 2009). معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده. مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 5.
20. ثورية الملاحي. (2023). الزراعة بين متطلبات التنمية وتحديات الاستدامة. مجلة العلوم التجارية والتسيير.

21.عبد الكريم لكحل. (ديسمبر، 2021). تجربة التسيير الذاتي في الجزائر بين النظرية والتطبيق (1962–1965). مجلة البحوث التاريخية، 5.

22.عبد الله عاشوري. (2024). الأمن الغذائي في الجزائر وتحديات تحقيقه. مجلة القانون، 1.

23.علي رزق مصطفى، عمر أحمد بدر، و وجيه عبد العزيز فراج. (ديسمبر، 2016). إنتاج الوقود الحيوي (الإيثانول) في العالم وأثره على أسعار الواردات المصرية من الحبوب. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، 26.

24.علاء الدين جدي، و مينة سرير عبد الله. (2023). واقع الأمن الغذائي المغاربي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي للفترة (2018–2020). مجلة السياسة العلمية، 3.

25.علاء الدين يوسفي، و عامر هني. (2023). الحوكمة البيئية ودورها في تعزيز التنمية الزراعية المستدامة. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، 2.

26.فاطمة بكدي. (جوان، 2013). التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية.

27.فاتح بن نونة. (2015). سياسات الوقود الحيوي على أسعار السلع الزراعية. مجلة أداء المؤسسات.

28.قويسي مبروك، و بن موسى كمال. (سبتمبر، 2022). تحديات الأمن الغذائي في الجزائر وسبل تحقيقه. مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي، 7(2).

29.ممد عبد الغني كركار، و بن عمر لعوج. (2018). أهمية القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 1990–2016 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ. مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة.

30.مصطفى عبد ربه القبلاوي، و سمر شاذلي عبد الجليل. (2020). دراسة تحليلية للأمن الغذائي العربي وإمكانيات تحقيقه. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، 3.

31.محمد بويهي. (دون سنة). استراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية والتنمية الزراعية المستدامة. مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة.

32.محمد دعمي. (2022). واقع مساهمة القطاعات الإنتاجية في تحقيق التنويع الاقتصادي ودورها في الخروج من صفة الاقتصاد الأحادي في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة 2000–2020. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 29.

33.ناصر بوعزيز. (مارس، 2016). سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية قالمة. مجلة العلوم الإنسانية.

34.هاجر خلافة. (2015). الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات. دفاتر المتوسط، 2(1).

35.هناء حلاسة، و معمر طرايش. (2023). دور إدارة الموارد الطبيعية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر (2000–2021). المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، 2.

36.ولاء حسين عبد الله محمد، و عبد العزيز إبراهيم تاج الدين. (ديسمبر، 2023). التأثير البيئي للإنتاج الحيواني على تغير المناخ والمياه وسبل التكيف والتخفيف. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، 4.

المحاضرات:

1. إبراهيم زناقي. (2009). القطاع الزراعي الجزائري وتحديات العولمة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
2. رابح بوعراب. (2016). تحليل دالة الإنتاج في القطاع الزراعي: دراسة اقتصادية قياسية لحالة الجزائر في الفترة 1998–2012. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.
3. زوبيدة سيار. (2014). دور وأهمية التنمية الزراعية في الحد من ظاهرة الفقر في الوطن العربي. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3.
4. سيساني ميدوني. (2020). التحليل الديمغرافي. جامعة ابن خلدون – تيارت.
5. عبد الحفيظ كينه. (2021). سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط. جامعة الجزائر 3.
6. عبد الرزاق فوزي. (2007). الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
7. عمر حميد. (2021). محاضرات مادة الاقتصاد الزراعي. قسم الاقتصاد.
8. فاطمة بكدي. (2013). إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة (2000–2012). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
9. مريم عربي. (2014). آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف.
10. مينة ديري. (2014). أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة.
11. نادية عمراني. (2011). النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي بين النظرية والتطبيق. كلية الحقوق، جامعة سعد دحلب – البليدة.
12. نسيمة بوعرعارة، وحنان قريشي. (2016). دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون – تيارت.
13. نوال سموك. (2019). أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.

الرسائل الجامعية:

1. بكدي، فاطمة. (2013). إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة (2000–2012). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

2. بن جدو، زهير. (2024). دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث، جامعة 8 ماي 1945 – قالمة.
3. حركاتي، فاتح. (2018). تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر – بسكرة.
4. خير الدين، وحيد. (2022). التخصيص الفعال للموارد النفطية لبناء استراتيجية زراعية لتحقيق التنمية الشاملة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة.
5. سالمت، محمد مصطفى. (2017). التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر من خلال شعبة القمح. أطروحة دكتوراه في العلوم الزراعية، كلية العلوم الدقيقة والعلوم الطبيعية والحياة، الجزائر

تقارير ودراسات:

1. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. التقرير السنوي (2022).جامعة الدول العربية
2. بوخروبة، الغالي، و بوبكر، ياسين. (2018). دراسة تحليلية للتنمية الزراعية المستدامة وعلاقتها بالأمن الغذائي. الملتقى الوطني حول دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني
3. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (2021). مبادئ توجيهية حول استخدام البيانات المناخية.
4. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2023). تحديات الأمن الغذائي العالمي ودوافعه – الدورة الرابعة والسبعون بعد المائة. روما.

وثائق صادرة عن هيئة رسمية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية. (بلا تاريخ). https://www.mpt.gov.dz/. تاريخ الاسترداد 6 ماي، 2025، من تعزيز التعاون الدولي.
2. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (بلا تاريخ). https://gloriousalgeria.dz/Ar/
3. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2025). شعبة الأسواق والتجارة. تاريخ الاسترداد 15 ماي، 2025، من https://www.fao.org/
4. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (بلا تاريخ). تحديات عميقة الجذور. تم الاسترداد من www.fao.org.

ثانيا/ مراجع أجنبية:

1. Alexandratos, N., &Bruinsma, J. (2012). World agriculture towards 2030/2050. .Agricultural Development Economics Division, FAO

2.HALMOUCHE, C., & MADI, M. B. (2023). Evolution of food prices and its impact on food security in Algeria. Revue Algérienned'Économie et de .Management, Université de Ghardaïa

3.&Musal, M., &Sarhan. (Jul- ،Ashaolu, J. Tolulope ،Matthew, N. O. Sadiku Aug, 2020). Emerging Technologies in Agriculture. International Journal of .Scientific Advances, Issue: 1

4. بو، بيتر جوهانس أندريه، كاميو، لي، حتات، أحمد، و ديربورن، جون. (يناير، 2024). اتجاهات الأمن الغذائي في عام 2024 وما بعده. مدونة البنك الدولي.

مواقع إلكترونية

1. https://www.fao.org/4/y0491a/y0491a02.htm. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 8 ماي، 2025.
2. Argaam. (2019). https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1307192. تاريخ الاسترداد 13 أبريل، 2025، من Argaam.
3. الجزيرة، محمد سناجلة. (20 يوليو، 2024). https://www.aljazeera.net/ebusiness. تاريخ الاسترداد 14 أفريل، 2025.
4. المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري. (18 مايو، 2024). ثورة زراعية تضع الجزائر في المركز الثاني إفريقيا في إنتاج الحبوب. تاريخ الاسترداد 18 ماي، 2025، من https://www.entv.dz/.
5. الاتحاد، مركز الأخبار. (30 مارس، 2023). https://www.aletihad.ae/. منظمة الأغذية والزراعة الفاو.
6. المصري اليوم. (28 فبراير، 2025). تقرير حكومي يرصد «الأمن الغذائي» ودور التجارة العالمية في تعزيزه. تاريخ الاسترداد 20 ماي، 2025، من https://www.almasryalyoum.com/.
7. الوفد، علي محمد الخوري. (10 ديسمبر، 2023). قطاع الزراعة ما بين الاهتمام والتحديات التي تواجهه بالشرق الأوسط. تاريخ الاسترداد 5 أفريل، 2025، من https://arab-digital-economy.org/9091.
8. هشام، محمد صالح. (24 يوليو، 2024). العوامل الطبيعية المؤثرة في الزراعة. المرجع الإلكتروني للمعلوماتية.

الملاحق

الملحق(01): بعض الاحصائيات المعتمدة من المصادر الرسمية(التقرير السنوي للأمن الغذائي العربي)

جدول (304)

الصادرات الكلية والزراعية والغذائية خلال الفترة 2020-2022

القيمة : بالمليون دولار أمريكي

الدولة	2020			2021			2022	
	الصادرات الكلية TOTAL EXPORTS	الصادرات الزراعية AGRIC. EXPORTS	الصادرات الغذائية FOOD EXPORTS	الصادرات الكلية TOTAL EXPORTS	الصادرات الزراعية AGRIC. EXPORTS	الصادرات الغذائية FOOD EXPORTS	الصادرات الكلية TOTAL EXPORTS	الصادرات الزراعية AGRIC. EXPORTS
الأردن	7051.0	1030.4	947.5	7954.4	2063.4	1025.5	12779.8	3817.8
الإمارات	315942.7	13649.9	7961.9	335296.9	13626.8	8259.7	515621.2	18471.6
البحرين	14167.3	881.3	495.8	11559.7	769.3	517.6	22252.2	1313.2
تونس	15675.5	1676.3	939.7	13828.8	2088.1	1762.4	18545.4	2773.8
الجزائر	35823.5	1299.8	410.6	22483.1	1404.6	477.6	66228.3	2796.4
جزر القمر	49.6	21.9	21.9	19.8	13.0	12.8	69.0	40.8
جيبوتي	193.8	115.3	115.3	211.0	102.0	101.8	630.3	429.8
السعودية	251800.5	4587.1	3256.2	176507.5	4610.6	3133.7	411184.9	12156.2
السودان	4192.7	1977.4	1785.2	4066.9	1819.8	1615.6	6059.1	2690.0

TOTAL LIVESTOCK HEADS

1000 Head

جمالي أعداد الثروة الحيوانية

(ألف رأس)

Country	2022	2021	2020	الدولة
Jordan	4448.47	3981.42	4520.83	الأردن
United Arab Emirates	5477.55	5079.48	4996.20	الإمارات
Bahrain	97.00	93.59	94.51	البحرين
Tunisia	8180.19	8209.50	8325.29	تونس
Algeria	38510.80	38338.51	37989.13	الجزائر
Comoros	198.15	197.39	197.22	جزر القمر

عداد الحيوانات : الأبقار

(ألف رأس)

الدولة	2020			2021			
	محلي	اجنبي	جملة	محلي	اجنبي	جملة	محلي
الأردن			77.27			78.48	
الإمارات			98.88			104.65	
البحرين			7.82			7.50	
تونس			613.04			630.41	
الجزائر			1740.18			1734.48	

جدول رقم (186)

الواردات الكلية والزراعية والغذائية خلال الفترة 2020-2022

القيمة : بالمليون دولار أمريكي

الدولة	2020			2021			2022		
	الواردات الكلية TOTAL IMPORTS	الواردات الزراعية AGRIC. IMPORTS	الواردات الغذائية FOOD IMPORTS	الواردات الكلية TOTAL IMPORTS	الواردات الزراعية AGRIC. IMPORTS	الواردات الغذائية FOOD IMPORTS	الواردات الكلية TOTAL IMPORTS	الواردات الزراعية AGRIC. IMPORTS	الواردات الغذائية FOOD IMPORTS
الأردن	17029.7	4132.8	1482.6	21542.4	4660.1	4108.3	27413.6	5883.4	5349.0
الإمارات	246961.1	17374.2	14742.8	347529.0	19111.7	16321.1	262926.8	20685.5	16671.3
البحرين	15459.4	1847.9	1620.2	18675.9	1792.1	1597.4	11945.7	1076.4	963.4
تونس	18412.1	3070.6	2175.3	21812.0	3375.4	2374.5	25930.5	4252.5	3161.2
الجزائر	34665.4	8462.3	7601.1	37215.4	9893.1	9145.8	38326.1	10164.5	9379.1
جزر القمر	268.2	119.9	112.0	442.9	124.1	113.7	378.7	165.8	112.3
جيبوتي	5431.7	1478.9	1074.0	6673.5	2120.2	1653.2	7684.4	2569.5	1880.1
السعودية	131328.6	20911.9	19100.4	152334.0	22369.4	20571.3	153008.0	19185.2	17358.2
السودان	8491.2	2312.3	2117.5	8087.7	2607.7	2332.1	4971.7	2010.6	1880.4

جدول (543)

الواردات من الآلات الزراعية

القيمة : مليون دولار أمريكي الكمية : ألف وحدة

y Imports

DOLLARS NUMBER (NO.) : 1000 UNIT

الدولة	2018		2019		2020		2021	
	الكمية No.	قيمة V.	الكمية No.	قيمة V.	الكمية No.	قيمة V.	الكمية No.	قيمة V.
الأردن	802.46	12.25	466.02	7.11	1.38	9.84	1.42	10.11
الإمارات	281.00	27.21	212.78	20.60	1.62	10.75	2.24	14.88
البحرين	9.00	0.89	5.25	0.52	0.04	0.32	0.54	4.18
تونس	56.00	6.54	53.85	6.29	109.76	12.82	138.44	16.17
الجزائر	127.00	12.40	655.77	64.03	391.63	38.24	275.92	26.94

الملحق(02):صورة خريطة توزيع الأقاليم النباتية والمناخية في الجزائر

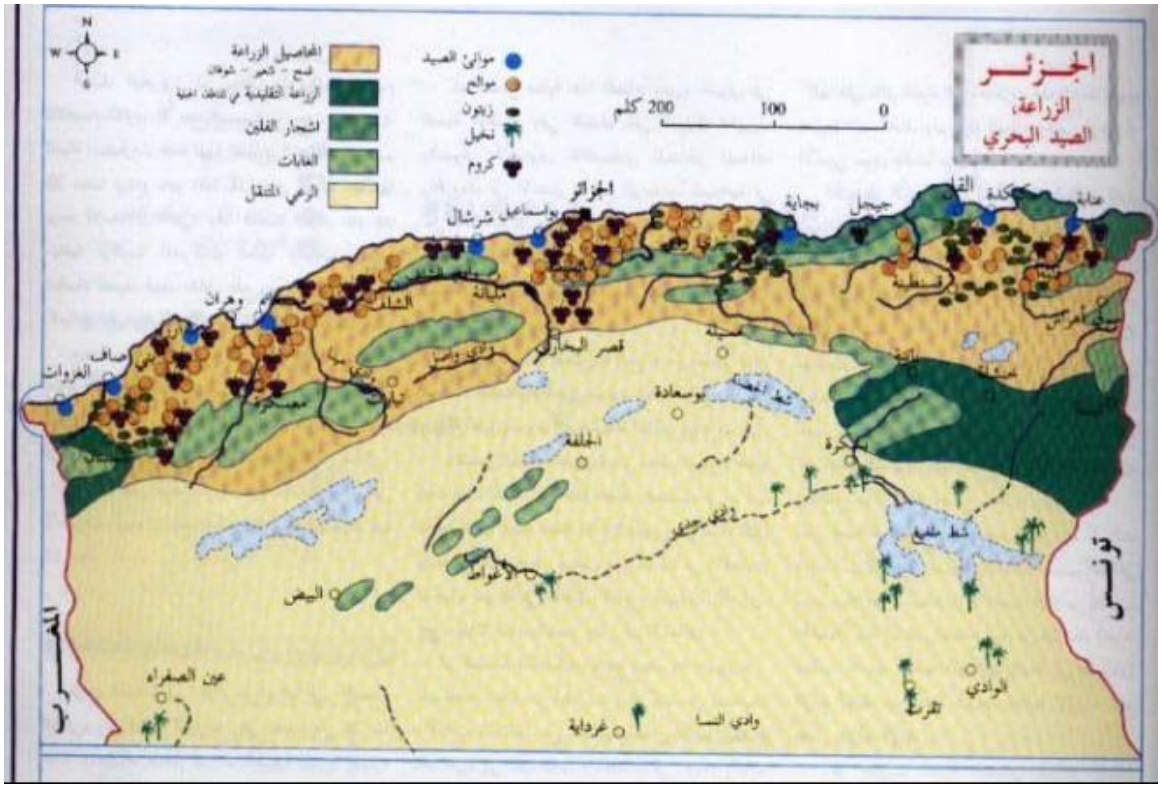

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر-بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

بسكرة في:26 ماي 2025

إذن بإيداع مذكرة التخرج -ماستر-

أنا الممضي أسفله الأستاذ(ة):وحيد خير الدين
الرتبـــــة:**أستاذ محاضر "أ"**
قسم الارتباط:.....قسم العلوم الاقتصادية.....
أستاذ مشرف على مذكرة ماستر-للطالب(ة): **هـــدى زكـــــور**
الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصـــــص: اقتصاد دولي

بعنـــــوان:تحديات تحقيق الأمن الغذائي العالمي
-دراسة حالة الجزائر-

أشهد بأن المذكرة أنجزت وفقا للدليل المنهجي المعتمد من قبل المجلس العلمي للكلية.وارخص بإيداع المذكرة المذكورة أعلاه.

الأستاذ(ة) المشرف (ة) **رئيس القسم**

République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم الاقتصادية

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

(ملحق القرار القرار 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020)

أنا الممضي أدناه: زكور هدى

الصفة: طالب ☐ قسم: العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية / رخصة السياقة رقم: 205872126

الصادرة بتاريخ: 2020/05/25

والمكلف بإنجاز: مذكرة ماستر

تحت عنوان: تحديات تحقيق الأمن الغذائي العالمي دراسة حالة الجزائر

أصرح بشرفي أني التزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث وفق ما ينصه القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

التاريخ: 28-05-2025

إمضاء الطالب